وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهـــران
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص
"مدن، ثقافات و مجتمع في الجزائر"

الشباب و الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة

دراسة ميدانية بمدينة - سعيدة-

إعداد الطالب:
☜ سليمان بوزيدي

إشراف الأستاذ الدكتور:
☜ الجنيد حجيج

أعضاء لجنة المناقشة:

عبد القادر لقجع	أستاذ محاضر-أ-	جامعة وهران	رئيسا
الجنيدحجيج	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا
مصطفى مذكور	أستاذ محاضر-أ-	جامعة وهران	مناقشا
عبدالمالك عدة بوجلال	أستاذ محاضر-أ-	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية 2011 / 2012

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي و أخواتي حبا و اعتزازا.

إلى جميع أساتذة علم الاجتماع الذين تعاقبوا على تدريسي بجامعة وهران وجامعة تلمسان.

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

أحمد الله الذي أعانني على إتمام هذا البحث، الذي رافقني أثناء إعداده أستاذي الفاضل،

البروفيسور الجنيد حجيج.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة.

فإن الشكر و الحمد لله من قبل و من بعد على ما ألهمني من صبر و مثابرة لإنجاز هذا البحث و

آمل أن يجعل منه فائدة و لو متواضعة لغيري من الباحثين.

فشكرا للجميع، ومتعهم الله كلهم بالصحة والعافية .

الباحث

الفهرس

مقدمة عـامة.....01
منهجية الدراسة.....21
الفصل الأول : الشباب في الوسط الحضري.....28
مقدمة: 28
I- الشباب 29
1)مفهوم الشباب 29
2) الشباب كموضوع الدراسة 36
3)خصائص مرحلة الشباب.....37
4)الشباب في الوسط الحضري 38
II- الشباب والتهميش.....43
1)تصورات مرحلة الشباب و تطوراتها.....45
2)الشباب كطريقة حياة.....47
3)الشباب في المدينة.....48
4)الشباب و المجتمع 56
خاتمة.....60
الفصل الثاني : البطالة والقطـاع غير الرسـمي في الوسط الحضري.....61
مقدمة:.....61
I- القطاع غير الرسمي.....62
1)مفهوم القطاع غير الرسمي: خلفية تاريخية 62
2)نشأة وتطور القطاع غير الرسمي.....76
3)دوافع وخصائص القطاع غير الرسمي.....77
4)أهمية القطاع غير الرسمي وأهم الفئات النشطة فيه.....82
II- البطالة في الوسط الحضري.....89
1)مفهوم البطالة.....89
2)البطالة والقطاع غير الرسمي.....91

3)البطالة على المستوى العالمي والدول النامية.....92
4)البطالة في الجزائر..... 97
خاتمة.....101
الفصل الثالث : القطاع غير الرسمي والشرائح الاجتماعية.....102
مقدمة: 102
I -الشباب والأنشطة غير الرسمية. 103
1)أنشطة البيع الثابتة والجائلة طبيعتها وملامحها. 104
2)شاغلوا الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة.....105
II - المرأة والقطاع غير الرسمي 131
1)أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي: الأنماط والمكانة 131
2)مزاولة المرأة للأنشطة داخل المنزل 132
3)مزاولة المرأة أنشطة على الرصيف أو العمل التجوالي 133
III- موظفو القطاع الرسمي داخل أنشطة القطاع غير الرسمي 139
1)الأبعاد الاجتماعية لعمل موظفي الدولة في الأنشطة غير الرسمية 140
2)طبيعة الأنشطة غير الرسمية التي يقوم بها موظفو القطاع الرسمي 140
3)أثار العمل الإضافي غير الرسمي على العاملين به.....141
IV- عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي 142
1)عمالة الأطفال.....142
2) عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي: محدداتها وأنماطها الأساسية 144
3)عمالة الأطفال بين خصائص الأسرة وخصائص القطاع غير الرسمي ..... .144
خاتمة.....146
خاتمة عامة.....147
المراجع 155
الملاحق.....165

مقدمة عامة:

لقد أضحى من المسّلم به،أن رأس المال البشري هو أساس كل تنمية،لذا تشهد مختلف دول العالم تحولا ملحوضا نحو الاهتمام بالتنمية البشرية،وإذا اعتبرنا أن شباب اليوم هم رجال الغد فإن الإهتمام بهذه الشريحة و التكفل بها أصبح مطلبا أساسيا لمشاركة فاعلة لهذه الطاقات المنتجة،لا سيما عندما يكون للشباب وزن في التركيبة السكانية.[1]

إذ تعد فئة الشباب في الوطن العربي عامة و الجزائر خاصة أهم فئة اجتماعية من حيث الكم و الكيف،فهي فئة عريضة،فهناك أغلبية الأفراد لا يتجاوزون الثلاثين من العمر و من ناحية الكيف،كانت و مازالت الفئة الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي لما لها القدرة على تحريك المجتمع،فالتاريخ الاجتماعي للمجتمعات البشرية جعل من الشباب اكتساب مركز اهتمام من طرف الأبحاث في العلوم الاجتماعية[2].

لقد شهد العالم الثالث، منذ منتصف القرن العشرين تحولات وتغيرات سريعة، راجع ذلك إلى النمو السكاني المتسارع الناجم عن الهجرة الريفية من ناحية، كما تكشف تلك البيانات الإحصائية أيضا أن نصف ½ تلك الزيادة السكانية الحضرية مصدره الهجرة الريفية بما يرجع النصف ½ الآخر إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين[3].

أما في الجزائر وصلت نسبة التحضر في سنة 1987 حوالي49% من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت تقدر: 05% في بداية القرن التاسع عشر أي بعبارة أخرى قد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بـ: 43% في ظرف قرن و نصف.[4] وقد أدى هذا التزايد السكاني في المدن الجزائرية إلى بروز عدة مشكلات اقتصادية، بيئية واجتماعية وسياسية نجم عنها تدني المستوى المعيشي وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، مما دفعت بأعداد كبيرة من السكان وخاصة شريحة الشباب إلى البحث عن العمل في القطاعات الرسمية، إلا أنه صعب عليهم ذلك لأسباب مختلفة نذكر على عاتقها ارتفاع نسبة الطلب عن العمل بالإضافة إلى المستوى التعليمي الضعيف،مما دفع هذه الفئة إلى القطاعات غير الرسمية علها تجد فيها

---

[1] يوسف عنصر،مشكلات الشباب الجزائري،الواقع والتطلعات المستقبلية،مجلة الباحث الاجتماعي،العدد10،جامعة منتوري قسنطينة،سبتمبر 2010،ص211.

[2] مراد مولاي الحاج،المسألة الشبانية في الجزائر،مدينة وهران نموذجا،من مائدة مستديرة حول الشباب و الواقع الاجتماعي في الجزائر،منظمة من طرف فرقة البحث الخاصة بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية،CRASC،الشباب و المجتمع في الجزائر،مواقف و تمثلات.

[3] السيد الحسيني وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص 02.

[4] الظاهرة الحضرية في الجزائر،يوم: 2010/04/14 http://www.4geography.com/vb/t4474.html

ضالتها وتسد رمقها ورمق عائلاتها خاصة في الآونة الأخيرة ،إذ تعاني العائلات الفقيرة من تدني المستوى المعيشي وخاصة أنها تعيش على ما تعمل به وما تجنيه من العمل اليومي المتعب ومن بين السبل التي اتخذتها فئة الشباب هي مزاولتها لمختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة كالبيع الثابت والمتجول والبيع على الأرصفة و في الشوارع.

وقد تفطن علماء الإجتماع و الإقتصاد،منذ السبعينيات من القرن العشرين،لأهمية الأنشطة التي يبتدعها الفقراء،سواء استعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل،أو المساهمة في عملية التنمية الحضرية...واقتراح البدائل الممكنة للتخفيف من حدتها،و طرحت بذلك تساؤلات عديدة يتعلق بعضها:بتزايد عدد الفقراء و تدهور أوضاعهم،انتشار البطالة و الهجرة الريفية الحضرية و نقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية و تكوين جماعات جديدة من الفقراء.[1]

لذلك سوف نركز في دراستنا هته بصفة رئيسية حول شريحة مهمة في المجتمع ألا وهي فئة الشباب،من خلال مزاولتها لأنشطة اقتصادية غير رسمية في المدينة ،بما فيهم الباعة الثابتين والجائلين لمدينة سعيدة.

إذ يندرج هذا البحث ضمن علم الاجتماع الحضري باعتباره أحد العلوم المعنية بدراسة هذه الظواهر في الوسط الحضري المديني، فالسؤال الذي نود طرحه في هذا المجال كسؤال إنطلاق بحثنا هذا هو: *ماهي الأسباب الرئيسية التي دفعت فئة كبيرة من الشباب الجزائري لممارسة مختلف الأنشطة غير الرسمية في المدينة على الرغم من علمها أنها غير قانونية؟*.

فالحديث عن الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة يضعنا أمام أهم مكونات التغيرات الاجتماعية العميقة والمتسارعة في الجزائر وتوسع هذه الأنشطة غير الرسمية يوما بعد يوم قد يؤثر على البنية الحضرية للمدينة لذا تعتبر فئة الشباب الفضاء الأمثل لقراءة التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع ومنه الفضاء الذي يصبح فيه أكثر وضوحا.

وانطلاقا من التركيبة السكانية للمجتمع العربي،يمكن القول أنه من أكثر الشعوب "فتوة" حيث تتراوح نسبة أعمار مادون 25 سنة63,2% سنة 1970و63,4%سنة1975،63,6% سنة 1980.أي أن عدد الشباب في المجتمعات العربية بلغ عام1985 ب:37مليون شاب و قد بلغ حسب تقرير إحصائي لليونيسكو مامجموعه58 مليون شابا تقريبا في عام2000.[2]

---

[1] إسماعيل قيرة،الفقراء بين التنظير و السياسة و الصراع،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد241،مارس1999،ص 44.

[2] سناء الخولي،أزمة السكن و مشاكل الشباب،دارالمعرفة الجامعية،الاسكندرية،2002،ص108 .

وفي المقابل يحتل الشباب أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري ليس فقط بسبب ما يمثله من حجم التركيبة السكانية إذ العدد الاجمالي لسكان الجزائر ب 35 مليون نسمة سنة 2009 [1].لكن أيضا بما تتصف به مرحلة الشباب من خصائص تجعل منها أخطر مرحلة يمر بها الإنسان في حياته، وتزداد هذه المرحلة خطورة في الوقت الحاضر مع زيادة التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمعات العربية حتى أصبح كثير من الشباب حائرا أمام مفترق طرق رئيسة.

إن من اللافت إزدياد اهتمام الباحثين بالشباب وقضاياهم في الآونة الأخيرة يرجع ذلك إلى معاناة كثير منهم من صعوبات ومشكلات عديدة لعل من أبرزها البطالة والانحراف السلوكي والاضطرابات النفسية الاجتماعية[2].

إن الشباب بصفة عامة يمر بمرحلة صعبة لذا وجب علينا كباحثين في علم الاجتماع بدراسة واقع هذه الفئة دراسة علمية موضوعية بعيدة كل البعد عن البهرجة الإعلامية والمديح غير المجدي في محاولة الوصول إلى إستراتيجيات وبرامج شاملة وواقعية تعالج مسببات المشكلات وتغطي أوجه الرعاية المختلفة، وتلبي احتياجات الشباب في ظل الأطر الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا.

إن النزوح المتزايد لليد العاملة الريفية إلى المناطق الحضرية ساهم في خلق اضطرابات وضغوط متزايدة على سوق العمل الحضري في معظم المدن الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، وبطبيعة الحال تراجعت معدلات نمو فرص العمل في القطاع الرسمي داخل المدينة، وتضاءلت القدرة الاستيعابية على امتصاص اليد العاملة المتزايدة لهذا القطاع، وخاصة العمالة الماهرة والنشطة من الشباب والتي شهدت هذه الأخيرة جانبا كبيرا من البطالة، خاصة في المناطق الحضرية وهكذا ظهر القطاع غير الرسمي كحل تلقائي ،وذلك لتوفير فرص العمل والدخل للذين ليس لهم عمل منظم وأيضا فقراء المدن بصفة عامة.

إن اتساع أنشطة هذا القطاع، قد أمد أعدادا كبيرة من السكان الحضريين الهامشين وخاصة الشباب بفرص العمل، وأتاح لهم بالتالي الحصول على دخول كمثل أقرانهم الذين يعملون في أنشطة القطاع الرسمي، فهناك شواهد كثيرة تؤكد الزيادة السريعة في أعداد الحرفيين، وصغار الباعة الثابتين، والمتجولين في نفس الوقت في مدن عديدة في الجزائر، حيث تدفع كل من البطالة والفقر الإنسان إلى إشباع حاجياته المعيشة على أن يتناول أول أداة بين يديه، لينضم إلى التجار فيمارس البيع الثابت أو المتجول.

---

[1] جريدة الشروق اليومية،العدد 3284،الخميس05ماي2011 الموافق لـ:02جمادى الثاني 1432 .

[2] راشد بن سعد الباز، أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجيات المواجهة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 03.

إن شريحة الفقراء من المجتمع يرون في أنشطة الشارع، والرصيف ملاذهم الأخير في الحياة،و مخرج حيوي وغاية يلجأ إليها الفرد من أجل ضمان العيش و الإمكانية الباقية لديهم لكسب قوتهم وقوة عيالهم، وكي يواصلوا البقاء الأمر الذي تولد في أفكارهم وانطباعاتهم أنهم يمارسون عملا مفيدا، ويعيشون على حساب دخولهم الخاصة، غير أن انخراطهم في وسط اجتماعي جديد لا يغير من أوضاعهم التي هم فيها، فالبائع سواء كان ثابت أو جائلا في أزقة الشوارع والأحياء تظل الحاجة تقهره دائما كما في السابق، ويبقى في أغلب الأحيان أو الأحوال عاطلا عن العمل، وغير قادر على الوفاء باحتياجاته الأساسية.

وعلى الرغم من الاعتراف النسبي بالمساهمة الإيجابية للقطاع غير الرسمي سواء في قوة العمل الحضرية أو غير ذلك، فإنه ثمة اختلافا أساسيا بين العديد من المجتمعات حول تحديد مكونات رقعة أنشطة القطاع غير الرسمي، التي يمارسها الشباب بحيث نجدها تتسع أحيانا لتشمل أنشطة ومنشآت صناعية وقد تضيق أحيانا لتشمل القطاعات السلعية والخدمية ذات الطبيعة الهامشية، وأحيانا أنشطة البيع المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال أي الباعة الثابتون والجائلون، كبائعي الملابس، والهواتف النقالة والخردوات والأثاث المنزلي والأواني...الخ. ولعل هذا ما يفرض علينا مواجهة العديد من الصعوبات وذلك لتوفير البيانات التفصيلية لأهم فئات هيكل العمالة المرتبطة بالشارع والرصيف كأنماط تزاول أنشطة اقتصادية غير رسمية في الوسط الحضري،ونعني بها فئة الباعة الثابتين والجائلين من الشباب داخل الأسواق غير الرسمية،بالإضافة إلى التجارة الرابحة لهؤلاء الباعة، فتختلف من مدينة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر، ولكنها تدور عموما حول بيع الملابس والأقمشة الرديئة، الهواتف قديمة النوعية والجديدة والأثاث المنزلي والخردوات العامة بيع الدرجات والدرجات النارية ، بيع الأقراص المضغوطة من أفلام الفيديو و الساعات والنظارات، التدخين ...الخ، في الوسط الحضري.

فزادت مزاولة شريحة الشباب لهذه الأنشطة يوم بعد يوم وتضخم قطاع الأنشطة الهامشية والعمالة بحيث لا ينمو القطاع غير الرسمي بالقدر الذي يسمح باستيعاب هذه العمالة التي تتدفق سنويا على سوق العمل، فإن مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية يبقى أملها الوحيد، ليشكلوا هؤلاء ما يطلق على تسمية "بجيش البطالة الاحتياطي"[1] في المدينة، والملفت للانتباه أن أعدادا كبيرة من الشباب، يمارسون أعمالا اخترعوها بأنفسهم ولأنفسهم وعينوا أنفسهم بها، كما هو الحال للذين يقدمون خدمات الناس دون أن يطلب منهم هذه الخدمات أو مثل مستخدمي الرصيف

[1] السيد الحسيني و آخرون، المرجع السابق، ص 483.

الذين يحاولون أن يفرضوا على الناس تجارتهم المختلفة والتافهة والتي تكون في معظم الأحيان عن مسروقات تباع هنا وهناك، لذا سينصب اهتمامنا حول دراسة واقع هذه الأنشطة غير الرسمية الممارسة من طرف شريحة الشباب في المدينة.

فالواقع أن معظم الكتابات المعينة بدراسة أنشطة وأسواق الباعة الثابتين والجائلين، نادرا ما تعرضت للموضوع من وجهة نظر العلاقة بالقطاع غير الرسمي، أو العمالة داخل هذا القطاع، بالرغم من الدلائل الواضحة على الدور المميز الذي يحتله هؤلاء الباعة الثابتين والجائلين) وأنشطتهم غير الرسمية في الوسط الحضري وذلك يمثل من وجهة نظرنا كباحثين في علم الاجتماع أحد الأبعاد الهامة في القصور التحليلي والدراسات المختلفة التي تدور حول موضوع الأنشطة غير الرسمية الممارسة من طرف شريحة الشباب في المدينة.

وتنطلق هذه المقولة من أن هذه الأنشطة غير الرسمية تلعب دورا هاما في المجتمع الحضري، سواء فيما تعلق الأمر بإسهاماتها في القضاء على البطالة أو باعتبارها وعاءا ضخما للعمالة الحضرية خاصة فئة الشباب لذا وجب علينا الرجوع إلى المعارف والخبرات وآراء الآخرين من أجل الاستفادة منها.

ومن المعروف إن العلم، بشتى فروعه الطبيعية والاجتماعية، لا يبدأ من فراغ، وإنما لابد من الاعتماد على رؤى وأفكار السابقين من أجل الاستفادة من آرائهم وخبراتهم ومعارفهم. ومن هذا المنطلق يعرف العلم بأنه تراكمي (تراكم المعلومات، الخبرات)، وتعتبر الدراسات السابقة الإطار المرجعي لأي دراسة علمية فاستعراض تلك الدراسات ومقارنتها بموضوع الدراسة الراهنة ويمكن الإفادة من خبرات الآخرين، وتجنب عملية التكرار، وإلقاء الضوء على تطور الدراسة التي نحن بصدد إنجازها.

ومن هنا سنقوم بعرض الدراسات السابقة وتصنيفها واستخلاص القضايا والأفكار التي تفيدنا في إعطاء رؤية عامة حول موضوع بحثنا هذا.

1/ دراسة Dasgupta, Sukti حول "الخصائص البنائية والسلوكية للعمالة في قطاع الخدمات غير الرسمي"[1] وتمحور مشكلة هذه الدراسة في تميزه بين فئتين مختلفتين داخل القطاع غير الرسمي فالأولى هي قطاع الخدمات غير الرسمي والقطاع الحرفي غير الرسمي، فادعى أنه لكل فئة منها خصائص بنائية وسلوكية مختلفة وبينما تعد بعض أجزاء القطاع الحرفي غير الرسمي دينامية كما تحاول هذه الدراسة اختبار نفس الغرض بالنسبة لقطاع الخدمات غير الرسمي والذي يضم الباعة

[1] DASGUPTA SUKTI, Structural and Behavioral characteristictcs of informal Service_Employment; Evidence From a Survey in New Delhi, Journal of Development Studies, Feb 2003, p 51.

الجائلين، وعمال الخدمات الشخصية والعمالة العرضية، والخدم ... وما شابههم وتركز الدراسة حول الخصائص السوسيواقتصادية ومدى الحراك الصاعد الذي يحققه العاملون في قطاع الخدمات غير الرسمي.ومن بين أهداف هذه الدراسة هو التعرف على الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية لعمال قطاع الخدمات غير الرسمي وأيضا التعرف على الأسس الاقتصادية للمشروعات أي مصادر الثروة المتاحة للاستثمار، والتعليم والتدريب، وعدد ساعات العمل والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثر عليها، أما فيما يخص منهج الدراسة فقد استعان بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، أدارة الدراسة هي صحيفة الاستبيان كما أجريت هذه الدراسة في نيودلهي بالهند، سنة 1995 ما بين أبريل ويوليو وبلغت عينة الدراسة 289 أما النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

- يهمن المهاجرون من الريف إلى الحضر على هذا النمط من التوظيف.
- هناك اختلافات جوهرية بين دخول المهاجرين وغير المهاجرين.
- تتأثر الدخول بموقع المكان الذي يتم فيه البيع، فأولئك الذين يمارسون نشاطهم في الأماكن التجارية المزدحمة يكسبون أكثر من أولئك الذين يمارسونها في المناطق السكنية.
- أكثر من نصف المبحوثين يرغبون بالالتحاق بالعمل الرسمي، ولكن هذه الرغبة لا تترجم في صورة بحث عن عمل، نظرا لضيق الوقت المتاح ولعدم وجود الروابط الاجتماعية التي تمكنهم من ذلك.

2/دراسةSchoepe, Brooke Grundfest et Engundu, Wall حول "تجارة النساء ومساهمتهن في ميزانية الأسرة في كينشاسا"[1] إذ تتمحور إشكالية هذه الدراسة في أن العديد من النساء الحضريات يمارسن بعض الأنشطة التجارية في إفريقيا، وسواء متزوجات أو غير ذلك، فإنهن يقمن بإعالة أنفسهن أو يساهمن بمنح أزواجهن في إعالة أسرهن، وترتكز الدراسة على النساء اللاتي يعملن بالتجارة في "كينشاسا" عاصمة زائير، لمعرفة الدور الذي يؤدينه في وحداتهن المعيشية، كما تحلل الدراسة مشاركتهن في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتعد جزء من بحث يتم إجراءه عن إستراتيجيات البقاء بالنسبة للنساء إذا اعتمدت في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة بأدواته المختلفة مثل: الملاحظة المتعمقة، والتقارير الشخصية والإخباريين وأجريت هذه

[1]SCHOEP BROOK GRUNDFEST ET ENGUNDU WALL; Women's Trade and cotributions to Houshold Budgets in Kinshassa, in : Macgaffey, Janet, The real economy of Zair- The contribution of Smuggling and other Unofficial Activities to National Wealth, james Cuey, london, 1991, p.p.124-151.

الدراسة في مدينة كينشاسا عاصمة زائير حيث تمت دراسة (18) وحدة معيشة في الفترة ما بين فبراير إلى أبريل 1987.

ومن النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة ما يلي:

- تبين الدراسة المساهمات الجوهرية لعينة من النساء في إحدى المدن الإفريقية في ميزانية أسرهن وتوضح قصص الحياة كيف أن الوعي والفعل الاجتماعي يتداخلان فالمساهمات المادية للنساء في وحداتهن المعيشية تعد أكثر من مجرد أفعال اقتصادية.

- ترجع المساهمات الاقتصادية للنساء والرجال للهوية الشخصية بطريقة غامضة، فالزوجات اللاتي يعملن من أجل أسرهن يعتقدن أن هذا جزء من دورهن في الحياة، حتى عندما لا يعتقد أزواجهن ذلك،إذ تعد علاقات النوع قابلة للمساومة، فإنها تحدث داخل بناءات من عدم المساواة أن الكفاح من أجل البقاء يحدث في بيئة فقيرة، حيث تؤدي الاختلافات بين الأفراد بناء على الطبقة والعرق والنوع التي تباينت في الوصول إلى المصادر الاقتصادية، مما يؤثر على الثورة وفرص الحياة التي يحققونها، وكشفت المقابلات المعمقة الكفاح الذي يقوم به الرجال والنساء في جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية.

3/دراسة على عبد الرزاق جلبي وآخرون حول"المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي [1]

إذ تتمحور إشكالية هذا البحث في أن الأخطار النامية تشهد تنوعا ملحوظا وذلك في قطاعاتها الاقتصادية، ويصبح القطاع الخاص غير الرسمي منه ملاذا للباحثين عن عمل، حيث لا تحتاج ممارسة الأعمال فيه إلى مهارات ورؤوس أموال ضخمة أو تعليم متميز، ولهذه الأسباب وغيرها تمت هذه الأنشطة في حضر الدول النامية، وأصبح القطاع غير الرسمي ما يضم من الأنشطة ما تتراوح 30% إلى 50% من جملة النشاطات غير الرسمية. فلذا كان الاهتمام البحثي إلى التعرف على ملامح الاقتصاد غير الرسمي، وانعكاساته على البناء الحضري، ومحاولة الكشف عن العوامل المؤثرة على تناميه وزيادة عدة العاملين به ومن بين الأهداف التي ترتكز عليها هذه الدراسة هي التعرف على الخصائص العامة للمجتمع المحلي الذي يحتضن القطاع غير الرسمي.

التعرف على الخصائص الإيكولوجية البنائية والقانونية والبيئية لمنشأة القطاع غير الرسمي ومعرفة درجة تكامل العاملين بالقطاع غير الرسمي مع النسيج الحضري السائد في المجتمع.

[1] علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2001.

أما بالنسبة للمنهج هو ضرورة الاستعانة بالمنهج الأنثروبولوجي غير التقليدي ومن بين طرق وأدوات جمع البيانات الأنثروبولوجية المستخدمة، الملاحظة، المقابلة، الخرائط، والتصوير الفوتوغرافي، أما مجالات الدراسة فقد تمت في قسمي بولاق والمطرية لمدينة القاهرة واستغرقت الدراسة حوالي خمسة سنوات من (1992-1997)،(مرحلة I).أما(المرحلة II) من -2001) (1997 والعمل الميداني ابتداء من صيف 1998 حتى خريف 1999 أما عن نتائج هذه الدراسة هي كالآتي:

- كشف الدراسة خصائص الديمغرافية للسكان عن أن أغلبهم يعملون بالقطاع غير الرسمي، سواء عمالة حرفية أو خدمية، مما يعكس مرونة العمل بهذا القطاع، من حيث سهولة العمل وأنه لا يتطلب رأس مال كبيرا.

- إن خصائص العاملين في منشآة القطاع غير الرسمي داخل المجتمع الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

* يقع غالبية العاملين في المنشآة غير الرسمية في الشريحة العمرية الوسطى.

* يتميز أغلبهم بانخفاض المستوى التعليمي وينتهي معظمهم إلى أصول حضرية.

- بالنسبة للأوضاع القانونية، انتهت الدراسة على أن بعض النتائج منها:

* نسبة قليلة من منشآت القطاع غير الرسمي في منطقة بولاق و المطرية لديها رخصة لمزاولة النشاط.

- أوضحت الدراسة على أن هناك عدم الإلمام بالوعي البيئي من جانب العاملين بالقطاع غير الرسمي، وعدم إتباعهم للإجراءات الرسمية في مجال حماية الصحة البيئية، وعدم وجود التفتيش والرقابة الدورية، مما يزيد من مخاطر البيئة الصحية لهذا القطاع والذي يتسع مداه يوما بعد يوم.

4/ دراسة كل من Tadros, Helmi, R, Feteeha, Mohamed et Hibbard, Allen حول "أسواق الباعة الجائلين في القاهرة"[1]،إذ تتمحور مشكلة هذه الدراسة في أن القاهرة تتميز بأسواقها المتنوعة، وتتواجد فيها أماكن البيع الرسمية والمحلات التجارية والمجمعات الاستهلاكية التابعة للدولة، وذلك جنبا إلى جنب مع أسواق الباعة الجائلين، فهذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في تلبية احتياجات سكان القاهرة من السلع الأساسية باستمرار، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن أجهزة الدولة تعتبرها عبئا على الأمن والنظام في المدينة وبمرور الوقت أصبحت مصالح الباعة

[1] TADROS HELMI R, FETEEHA MOHAMED ET HIBBARD ALLEN; Squatter Markets in Cairo, Cairo Papers in Social Science, Vol. 13 Monograph 1, Spring 1990, the American University in Cairo Press, Cairo, 1990.

الجائلين تتعارض بشكل متزايد مع مصالح الأجهزة الرسمية المحلية، ومن أهداف هذه الدراسة هو التعرف على شكل الحياة في أسواق الباعة الجائلين في مدينة القاهرة، وتقيم دورها في تلبية احتياجات سكانها، أما فيما يخص منهج الدراسة فاستعان الباحث بجمع البيانات عن طريق الملاحظة المباشرة والمسح بالعينة والمقابلات المقننة، كما تم إجراء مقابلات مفتوحة مع بعض المسؤولين عن التعامل مع الباعة الجائلين، وتمت هذه الدراسة في أربعة أسواق الباعة الجائلين في مدينة القاهرة، وشملت العينة 192 بائعا متجولا وأجريت خلال 1984 أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها هي الآتي:

- أسواق دائمة، وتتمتع بدرجة عالية من الاستقرار فمعظم المتاجر انتقلت من جيل إلى جيل وبعض المبحوثين يمارسون التجارة أكثر من 40 عاما.
- معظم الباعة الجائلين من أهل الحضر، ليسو فلاحين قرويين.
- تؤدي أسواق البيع المتجول دورا مهما في النظام الاقتصادي، فهي توفر فرص العمل.
- إن العمل بالبيع عمل موروث وعندما يلتحق وافد جديد بالسوق فإنه يعمل بجوار أقاربه، وعندما يحتاج البائع إلى معاونة فإنه يتلقاها.

5/دراسة السيد حنفي عوض حول "العمالة الجائلة في البناء الحضري دراسة سوسيولوجية في مدينة الزقازيق"[1].

إذ تتمحور إشكالية هذه الدراسة في أن علماء الاجتماع ينظرون إلى أشكال العمالة الجائلة على أنها ظاهرة حضرية، مرتبطة بنمو المدن، وبالرغم من الأهمية العلمية لهذه الظاهرة،فمازال التعريف بها موضوع جدل بين مختلف العلماء المهتمين بدراستها، إذ تعد العلاقة بين ظاهرة العمالة الجائلة والتحضر من الموضوعات ذات الدلالة العلمية، حيث ترتبط دراستها بالبناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة وما يمكن أن تسفر عنه الدراسة من قضايا علمية تفيد العلم والمجتمع، وتعد الدراسة الراهنة دراسة وصفية لعينة من العمالة الجائلة والتي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم الرسمي، فكانت التساؤلات حول طبيعة النسق الحرفي لهذه العمالة وطبيعة الحياة الاجتماعية لهذه الطبقة؟ أما فيما يخص منهج الدراسة تبنى السيد الحنفي عوض منهج المسح الاجتماعي للعينة والمقابلة إذا أجريت هذه الدراسة في مدينة الزقازيق، على عينة عددها 119 من الذكور و 62 من الإناث، وذلك في يناير 1986 حتى نهاية مارس من العام نفسه، ونتج عن هذه الدراسة مايلي :

[1] السيد حنفي عوض، العمالة الجائلة في البناء الحضري، دراسة سوسيولوجية بمدينة الزقازيق، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد 01، العدد 01، يناير 1990، ص.ص 275-319.

- بالنسبة للعمالة الجائلة، أنها طريقة لكسب قوت يومهم وفق عوامل الصدفة.
- عدم الطمأنينة في هذا العمل فالدخل لديهم موسمي ومرتبط بالقدرية وعدم استقرار أعمالهم.
- انتشار الوحدات القرابية في مدينة الزقازيق يعد أحد العوامل في جذب المهاجرين إلى المدينة واستمرار تدفقهم، مما يؤثر على معدل التزاحم عن السكن.
- بالنسبة للسلوك السياسي لأفراد العينة، نجد اتجاها سلبيا نحو المنظمات السياسية الرسمية، يتمثل في انعدام المشاركة السياسية الرسمية نحو برامجها، إذ يدرك أفراد العينة أنه لا فاعلية لهم، ولكن هذا لا يمنع أن يشارك بعضهم في "الزفة" حسب تعبير المبحوثين.

6/دراسة إسماعيل قيرة حول"الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال و التبعية في سياق عملية التنمية الحضرية،حالة مدينة سكيكدة (الجزائر)" [1] وتركز هذه الدراسة على المدينة الجزائرية المعاصرة،و تسعى لتشخيص أوضاعها الواقعية في ضوء الشواهد و المبررات التي يمدها بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكب و تتداخل فيه أشكال متتعددة للانتاج.و تركز الدراسة على نشاطين اقتصادين هما:البيع المتجول و حرفة الإسكافية،سعيا للتعرف على الوضع الفعلي لهذه الأنشطة غير الرسمية،و مدى استقلالها أو تبعيتها في التنمية الحضرية،على اعتبار أنها ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في البلاد،بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي و عجزه عن الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المترشحين للعمل.

أما أهداف هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- تحديد المعوقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تحول بين أداء هذه الأنشطة لدورها في عملية التنمية.-دراسة العلاقات التي توجد بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي غير الرسمي.-دراسة العلاقات التي تربط القطاع الحضري غير الرسمي ببقية الأنشطة الانتاجية الأخرى.

أما عن مناهج الدراسة فقد اتخذت الدراسة إتجاها منهجيا متعدد الجوانب؛حيث استخدمت المنهج الوصفي،الاحصائي،المقارن،التاريخي.إلى جانب الاعتماد على ثلاثة أدوات أساسية هي:الملاحظة المباشرة،و الوثائق و المستندات،وصحيفة الاستبيان،بالاضافة إلى أداتين فرعيتين هما المقابلات الحرة،و التفاعل غير المباشر المنظم.

[1] إسماعيل قيرة، الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال و التبعية في سياق عملية التنمية الحضرية،حالة مدينة سكيكدة (الجزائر) ،رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة القاهرة، 1989.

أ/ يمثل العمل غير الرسمي ميكانيزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل غير الرسمي أو غير المنظم و يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

-يتكون القطاع غير الرسمي من الفئات الاجتماعية التي لا تجد مكانا منتظما في التقسيم الاجتماعي للعمل.

-هناك عملية نمو للوزن النسبي و الحيز الاجتماعي لهذه الفئات.

-جذب أعداد كبيرة من المهاجرين مما ينتج عنه تفاقم المشكلة الحضرية.

-إ رتفاع عدد المتسولين و المنحرفين من جراء تزايد عدد العاملين بالأنشطة غير الرسمية.

ب/ تشكل الرأسمالية الرثة في مدينة سكيكدة جماعة اجتماعية غير متجانسة،يرتبط أفرادها بطرق مختلفة،سواء أسلوب الانتاج الاشتراكي أو الرأسمالي،كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي و مواقع طبقية متناقضة.فقد تبين أنهم لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية؛فهم على دراية بما يجري حولهم،و يساهمون في الحياة الحضرية،من خلال الاشتراك في الانتخابات،و الانتماء إلى الحزب الحاكم و الجمعيات المختلفة.و مع ذلك،فهم يشكلون فئة اجتماعية مظلومة و مهانة،و يتعرضون لأبشع استغلال عن طريق المزودين بالسلع و المواد الأولية و الوسطاء.و بينما يعمل القطاع غيرالرسمي في أسواق غير محمية و غير منظمة و معرضة لرقابة رجال الأمن،فإن القطاع الرسمي يعمل في الأسواق المحمية.و قد أدى هذا الاختلاف في عمل القطاعين إلى تمايزهما ايكولوجيا و اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا و ثقافيا.هذا التمايز أدى،من جهة أخرى،إلى خلق نوع من التبعية تشبه،إلى حد كبير،تبعية اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم.

7/دراسة علي بودلال حول "تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"[1].تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة تتمثل في الاقتصاد الخفي،و يمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية،حيث يقدر في الجزائر 30% من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية و أخرى صادرة هن الصندوق النقد الدولي أي مايتجاوز08 مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لايعبر عنها رسميا،و يكثر نشاطه في الدول التي تعاني من نقص الاستقرار و قصور في الأنظمة و القوانين.و بهذا يتزايد الاهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في ظاهرة الاقتصاد الخفي لأسباب كثيرة و كانت الإشكالية كالآتي :

[1]علي بودلال،تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2006-2007 .

-إلى أي مدى يمكن للإقتصاد الخفي أن يثبط أداء الإقتصاد الوطني (الرسمي)؟

و بينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة عبر السلسلة الزمنية وهي في توسع و انتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة،منها جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة،أيضا كثرة المزايا و الإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري،الغموض،البيروقراطية الإدارية،عدم المتابعة،تساهل السلطات في تطليق الأحكام القضائية و العقوبات،نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة ...إلخ،فكل هذه الأسباب نتج عنها اختلالات بين العرض و الطلب ...الأسعار، معدلات التضخم...و البطالة غدت و دعمت في توطيد أركان الاقتصاد الخفي في الجزائر.

وفي مجملها تعتبر الدراسات السابقة أحد الركائز التي انطلقت من خلالها بعض تساؤلات الدراسة، وساهمت في بلورة العديد من مفاهيم الدراسة، كما ساعدت الباحث في إعطاء إطار تصوري متكامل للدراسة وذلك من حيث: تحديد الموضوع، اختيار منهج الدراسة وأداتها، ووضع التصور العام للدراسة الميدانية وكيفية إجراءها.[1]

تحديد الإشكالية:

في هذا القياس أساس منطلق بحثنا كمدخل نظري نقر من خلاله معالجة ظاهرة ممارسة الأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب مصاغة كالآتي:

تلعب الأنشطة غير الرسمية دورا مهما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لعدد متزايد من قوة العمل، وتكتسب أهمية خاصة بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الوسط الحضري، بمعنى أن هذه الأنشطة غير الرسمية تنمو وتتسع يوما بعد يوما بسبب توافر اليد العاملة على مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية لما تدره من أرباح دون قيود وضرائب، كما تسهم هذه الأنشطة غير الرسمية في إنتاج سلع وخدمات رخيصة نسبيا لمحدودي الدخل. مما يخفف من الآثار السلبية المترتبة على انخفاض الدخول الحقيقية أو عدم زيادتها بالقدر المناسب لمواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة والمعروضة في الوسط الحضري.

إذ تعتبر هذه الأنشطة غير الرسمية من مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المدينة كظاهرة اجتماعية موضوع الدراسة. و توجد شواهد ميدانية عديدة في المجتمع الجزائري تؤكد

[1] أحمد صابر عبد الباقي، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب،قسم علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة، 2006، ص 112.

أن أغلب أصحاب الأعمال الذين يزاولون الأنشطة غير الرسمية بدؤوها في سن مبكرة وأن تعليمهم المهني تم من خلال ذات القطاع(قطاع غير رسمي) وشوهد من خلال حياتهم أن يبدأ العامل بعمل لدى الغير لعدة سنوات ثم ينتقل بعد ذلك بعمل خاص به، وذلك بعد اكتساب حد أدنى من الخبرة وتجميع مبلغ من المال.

وفي هذه الدراسة سنركز على شريحة من شرائح المجتمع وهي الشباب من خلال مزاولته لهذه الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري، ونقصد بالأنشطة غير الرسمية هي الأنشطة التي تدر دخلا ماديا وتعد أنشطة اعتيادية يقبلها المجتمع بشكل عام لكن تنقصها بعض الإجراءات القانونية وذلك بمدينة سعيدة (الجزائر) إذ تسعى هذه الدراسة بالدرجة الأولى تبيان الأوضاع الحقيقية لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة من طرف الشباب بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين بهذه الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال في الوسط الحضري.فارتأينا أن نقوم بهذه الدراسة لفهم ديناميات الأنشطة غير الرسمية الممارسة من طرف الشباب فكانت إشكاليتنا على النحو التالي:

-كيف يمكننا تفسير الواقع الحقيقي للشباب الجزائري من خلال تملكه للفضاء العام لمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتأثير هذه الأخيرة على البنية الحضرية للمدينة؟وما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في هذه الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال ؟.

تحديد الفرضيات:

إن البحث العلمي يعد مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها أو خطئها وتعد من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية فمهما كان فإن الفرضية العلمية ليست قانونا علميا وإنما مسودة أو مشروع قانون علمي[1]. فهي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية المؤثرة فيه[2]. فمن خلال التوجه إلى صميم موضوعنا (توجيه ملاحظاتنا وعملنا الميداني) لابد من صياغة الفرضيات التي تتلاءم مع موضوع بحثنا كنقطة في دراستنا هذه، فحددناها في ثلاث فرضيات مصاغة كالآتي:

[1] أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مارس 2005، ص 57.

[2] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، ط2، درا الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 45.

** يؤدي انخراط الشباب في مزاولة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى المشاركة الفعلية في الحياة الحضرية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.*

** إن استغلال الوسط الحضري في مزاولة أنشطة غير رسمية تخلق مشاكل وعوائق تؤثر على الميزة الاجتماعية أو البنية الحضرية للمدينة.*

** تبقى مزاولة الأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب مخرج حيوي والسبيل الوحيد لضمان البقاء والعيش من خلال دور هذه الأنشطة في خلق فرص العمل والخروج من شبح البطالة.*

أسباب اختيار الموضوع :

إن أهمية وقيمة هذا الموضوع تعتبر من الدوافع الأساسية التي جعلتنا نختاره، فكان إعدادنا لهذه المذكرة فرصة للاقتراب من الموضوع المدروس، ودراسته دراسة علمية دقيقة، انطلاقا من البحوث السابقة التي عالجت كمثل هذه المواضيع ولو من زاوية أخرى.

كما كان اهتمامنا موجها لواقع الشباب في ظل مزاولته للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية خاصة في الوسط الحضري لمدينة سعيدة (الجزائر).

إذ نحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة تحقيق عمل سوسيولوجي أكاديمي يسلط الضوء على شريحة من شرائح المجتمع ألا وهي الشباب.

فيعود اختيارنا لموضوع بحثنا للأسباب التالية:

-نظرا للإنتشار الواسع لظاهرة مزاولة الأنشطة غير الرسمية في المجتمع الحضري وخاصة في السنوات الأخيرة ومما تتركه من آثار على الوسط الحضري (الفضاء العام) فارتأينا إلى التطرق إلى هذه الظاهرة ودق ناقوس الخطر وضرورة معرفة الواقع الحقيقي لفئة الشباب من خلال مزاولتها كمثل هذه النشاطات غير الرسمية في المدينة.

-قلة الأبحاث والدراسات الاجتماعية التي تناولت الشباب والأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري.

- امتداد هذه الظاهرة في وسط الشباب ذوي الشهادات المهنية والجامعية فيما يشكل عبئا ثقيلا عليهم وخطرا يهدد حقا من حقوقهم في العمل في القطاعات الرسمية.

أهمية الدراسة :

بالنسبة لأهمية الدراسة فتكمن في إغفال الاهتمام بالقطاع غير الرسمي وبالتالي هناك قصور في البيانات والمعلومات المقدمة عن هذا الأخير وخاصة الأنشطة غير الرسمية.

-إلقاء الضوء على مختلف الأنشطة غير الرسمية في المجتمعات الحضرية عموما وإحدى المناطق الجزائرية على وجه الخصوص (مدينة سعيدة).

-قلة البحوث العلمية المحلية حول القطاع غير الرسمي بصفة عامة والأنشطة غير الرسمية بصفة خاصة، فمعظم البحوث والدراسات التي أنجزت كانت تتحدث عن الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الخفي.

-من منظور اقتصادي، تعتبر مزاولة الأنشطة غير الرسمية حجر الزاوية في كتابة تقارير تتعلق بنسب المشاركة في النشاط الاقتصادي تبعا للسن والنوع ومستوى الدخل، كما يمكن تقدير مساهمة الشباب في النشاط الاقتصادي مستندا إلى نسبة مشاركة هذه الفئة في النشاطات غير الرسمية.

-من منظور اجتماعي في دراسة الأنشطة غير الرسمية تفيد في فهم خصائص الفئات وطبيعة أنشطتهم الاقتصادية غير الرسمية المختلفة وأنماط إدارتهم لها.

-من منظور إستراتيجي تنموي، تلعب الأنشطة غير الرسمية دورا حيويا في تنمية الأحياء الفقيرة، وتوليد الدخل لفئات نشطة في المجتمع التي تفتقر للخبرة الفنية والتعليم وللفئات المهاجرة من الريف بحثا عن فرص عمل.

تحديد المفاهيم:

* القطاع غير الرسمي:

يقصد بالقطاع غير الرسمي في هذه الدراسة،ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية،و تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها،و لكن لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها،و بذلك يستبعد في نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل و الأنشطة غير النقدية،حيث لا يقع في مجال اهتمامنا سوى الأنشطة التي تدر دخلا ماديا،كما يستبعد الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات و الدعارة...الخ.

* النشاط الاقتصادي:

يرى ماكس فيبر أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة هدفها الوصول على منفعة،بوسيلة رشيدة و عقلانية [1].

[1] BENACHENHOU A, Introduction à l'analyse économique, O.P.U, 1976, p 17.

فالنشاط الاقتصادي هو المجهود الذي يبذله الفرد في إشباع حاجاته أو الحصول على الأموال و الخدمات ويتميز بصفتين إحداهما اجتماعية و الأخرى فردية و تتمثل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص و أفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجيين كما تقوم رابطة التبعية بين أفراد الهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين،أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فمصدرها قيمة الفرد كعنصر اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء و حب النظام و الرغبة في العمل و خدمة المجتمع و غيرها من الصفات و العوامل[1].

* النشاط الاقتصادي غير الرسمي:

هو مجموع النشاطات التي تضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو خدمات اقتصادية، تفلت من رقابة الدولة و من القياس الإحصائي[2]، فهو سلسلة من النشاطات اللارسمية، تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي،و تمارس من طرف أفراد و جماعات محترفة الميدان،تبحث عن الربح السهل و التهرب من الضرائب المراقبة و هي سلوكات غير نظامية يقبل عليها الأفراد و تعبر عن رفضهم للانضمام إلى النظام الرسمي،ويعتبر آفة اجتماعية رغم ذلك أصبح مسامحا به نسبيا و معترف به من طرف الجميع و ينظر إليه المستهلك على أنه شيء عادي يجلب عدد كبير من الزبائن و اليد العاملة بمختلف شرائحها،و يشمل الأعمال المنزلية،الممنوعات،السوق الفوضوية،و كل هذه النشاطات غير قابلة للتقييم[3].

* الشباب:

لغة:جاء في لسان العرب الشباب:الفتاء والحداثة:شب،يشب،شبابا،شبيبة،جمع شاب و كذلك الشبان،مؤنث شابة و كذلك شواب،من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة.

شاب:مصدر شب،مفرد شاب،شباب كل شيء،شباني منسوب إلى الشباب،رغم كبر سنه فهو حرص على ارتداء الملابس الشبانية[4].

اصطلاحا: لايوجد تعريف واحد للشباب،و هناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم،وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل،يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف و تباين المفاهيم.

---

(1) http://www.broonzyah.net/rb/r26514-html

(2) PESTIEU P, L'économie souterraine, édition Hachette, 1989, p 21.

(3) HENNI A,Essai sur l'économie parallèle,Cas de l'Algérie,Ed, ENAG,Alger,1991,p 25.

(4) سيد صبحي ، الشباب وأزمة التعبير ، الدار المصرية اللبنانية ، جانفي 2002 ، ص.ص 35-36.

وينظر الاتجاه السوسيولوجي للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية و ليست ظاهرة بيولوجية فقط،بمعنى أن هناك مجموعة من السمات و الخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا.

التعريف الاجرائي:يقصد بالشباب الفئة العمرية التي يتراوح سنها من18إلى29 ويقصد بمفهوم غير الشباب الفئة العمرية من30 سنة إلى سن التقاعد.

* المدينة:

كلمة مدينة مشتقة من كلمة تمدن،يتمدن،تمدنا،و مدينة و تعني تحضر عكس أو ضد القرية أو الريف،فالمدينة هي ظاهرة اجتماعية و هي ليست مجرد تجمعات من الناس،الشوارع...إلخ فهي عبارة عن مكان دائم للإقامة و يتميز نسبيا بالكبر و الكثافة ،يسكنها أفراد غير متجانسين و هي عبارة عن مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن[1]، ولهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز على حد تعبير "بارك".

يعرف H .Lefebvre [2] المدينة بأنها انعكاس المجتمع في الأرض يغير من بنياتها الفوقية Superstructures وقاعدتها الاقتصادية و علاقتها الاجتماعية.أما ماكس فيبر يعرف المدينة أنها مجموعة مساكن مبنية واحدة جانب الأخرى مشكّلة أحياء.[3]

*الحي:

أنه حيز عمراني يشغل مكانا من الأرض و له حدود و مداخل واضحة و مركز واضح و شبكة من الممرات الحركة(أرصفة و طرق)و ترتبط جميع أجزاء ببعضها البعض و تكون الغالبية من استخدامات هذا الحيز هي الاستخدامات السكنية،وعرفه الباحث السيد حنفي عوض من وجهة نظر سوسيولوجية "بأنه مجموعة من الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة،ويؤثر فيه بعضهم على بعض.و هو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه".[4]

* الفضاء العام:

---

[1] أمال لبعل ، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية ، حالة مدينة بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003-2004 ، ص 03.

[2] LEFEBVRE H,Le droit à la ville,Edition Anthropos,Paris,1972.

[3] WEBER M, La ville, Aubier Montaige, Pais, 1982.

[4] السيد حنفي عوض،إنسان المدينة. بين الزمان و المكان،جامعة الزقازيق،مصر، 1998 ، ص.ص 197-198.

يعرف الفضاء لغة بأنه ما اتسع من الأرض، الساحة و يقال مكان، فضاء أي واسع[1] من يجعله مرتبطا بحيز مكاني بالمساحة اللذان يحددان معالمه فنقول فضاء ديني، اقتصادي، اجتماعي...الخ. فعندما نريد الإشارة إلى الأمكنة التي ترتبط بها تلك النشاطات المختلفة و نقول فضاء.ضيق،فسيح،رحب عندما نشير إلى مساحته لأن الفضاء يحتاج إلى عنصر المكان و المساحة كي يتجلى لدى الأشخاص و يمكن أن نشحنه بمختلف الدلالات الرمزية و المعاني بالاعتماد على ما سبق. الفضاء يتخذ أشكال مختلفة و الأهم من ذلك أن الفضاء يتواجد من خلال انتسابه إلى موضوع،مجموعة ما محتوى معين أو جهة أو نظر... [2] وترفق به معاني متعددة ومنه تفاسير عديدة،ولذا فإن الاختصاصات المختلفة تتناول الفضاء من زوايا متعددة بحسب اهتمامات كل اختصاص.[3]

*التملك:

التملك هو آلية قبل كل شيء ،من خلالها يحدد الانسان مكانا له داخل فضاء يعتبره ملكا له.[4]، فهوسيرورة ذهنية خاصة بالفرد الذي يتواجد بفضاء معين:مكان العمل،شقة،مدينة...إلخ.[5]

ومن جانب آخر ترى N. BOUCHANINE "أن التملك سيرورة يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بمجهودات الشغل،التحكم و السيطرة،بغية تنظيم فضاء يعتبرونه ملكا لهم أو عليهم استعماله.[6]

منهجية الدراسة:

إن دراسة أي موضوع تتطلب أدوات ومنهجية بحث تتمثل في مجموعة القواعد والخطوات والإجراءات التي يعتمد عليها العمل للتوصل إلى الحقائق العلمية، كما تتصف هذه المنهجية بالمناهج المتبعة وأدوات البحث المستعملة، وبصياغتنا للإشكالية وبناء الفرضية، بدأت تتجلى معالم هذه الأخيرة، وبعد مقابلتنا للمبحوثين وجمع المعلومات، كان لابد من استعمال مناهج تساعدنا في البحث، فيتحدد هذا الأخير على طبيعة الموضوع وأهدافه التي يحاول الباحث تحقيقها من خلال

(1) MOLES A,ROHMER E,Psychologie de l'espace, textes presentés par Schwashv, l'harmattan, Paris, 1998, p 13.
(2) Ibid, p 13.
(3) BOUDON P,Sur l'espace architectural, essai d'epistémologie de l'architecture,édition Dunod,Paris , 1985, p 34.
(4) MOLES A,ROHMER E, Op Cit,p13.
(5) Ibid, p 13.
(6) NAVEZ BOUCHANINE F,Habiter la ville marocaine,Paris, l'harmattan,1997,p20.

الدراسة وقصد الوصول إلى هدفنا المحدد في هذا البحث الميداني المتمثل في الكشف عن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المزاولة من طرف فئة الشباب فحاولنا إتباع الخطوات التالية:

- المنهج:

يعبر المنهج عن فن التنظيم الصحيح سلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون، فهو عبارة عن مجموعة العمليات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، فهو يساعد الباحث على ضبط مساعي وأسئلة فروض البحث[1].ويعرفه "كابلان" على أنه: الوسيلة التي عن طريق استخدامها تزداد فاعليتها،و زيادة معرفتنا و فهمنا للحقائق.[2]

فبحثنا هذا يعتمد على منهج وصفي تحليلي حيث يقوم بإبراز وصف وتحليل ظاهرة مزاولة الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري لمدينة سعيدة بصورة معمقة، فهذا المنهج يستخدم في البحوث والدراسات الاجتماعية والسلوكية والوصفية والتحليلية، ويعتمد على تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة من خلال تحديد خصائصها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

أما بالنسبة لمنهجية البحث الميداني، فكانت البداية بالمرحلة الاستطلاعية، والتي دامت قرابة شهرين وذلك من بداية فيفري 2010 إلى نهاية مارس 2010 والتي تمثلت في الترددات على الميدان والتي استطعنا من خلالها إقامة علاقة مع الفئة المبحوثة، التي انصب عليها اهتمامنا.

ويجدر الإشارة هنا إلى اختيارنا لحي "لامارين"La Marine وبعض الأحياء الأخرى القريبة منه لم يكن مجرد مصادفة(صدفة) أو اختيار عشوائي وإنما كان لذلك الاختيار أسبابه الوجيهة فترددنا على الحي لأكثر من مرة وموقع هذا الحي داخل محطة الحافلات وملاحظاتنا للباعة الذين يترددون كل يوم على الحي ، ورواج السلع المختلفة الموجودة داخله من جهة ومن جهة أخرى وضعية الباعة الاجتماعية والذين يمثلون في الغالب فئة الشباب الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على الواقع الحقيقي لهذه الشريحة من خلال مزاولتها لمختلف الأنشطة غير الرسمية في هذا الحي.

- الأدوات المستعملة:

---

[1] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002، ص 112.

[2] عبدالرحمان بدوي،مناهج البحث العلمي،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع،القاهرة،د ت،ص15.

يحتاج البحث العلمي في أية ميدان اجتماعي إلى تقنيات وسائل منهجية معينة لما كانت طبيعة الفرضية تتحكم في اختيار الأدوات التي سوف يستعملها الباحث في حل المشكلة والتحقق من الفرضية[1].

الملاحظة:

هي ممارسة اجتماعية قبل أن تكون منهج علمي، كما أنها تعتبر وسيلة للوصول للممارسات الاجتماعية،إذ استخدمنا في دراستنا الميدانية الملاحظة المباشرة، وتكون هذه الأخيرة عن طريق المراقبة المباشرة للعاملين أثناء تأدية عملهم أو وظائفهم في الحي محل الدراسة ومختلف الباعة العارضين لسلعهم من شباب (الملاحظة في عين المكان) والتي هي تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما.[2]

وللملاحظة المباشرة الدور الفعال باعتبارها تساعد على عملية الوصف فهي أيضا وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تقوم بمراقبة ومعاينة الظاهرة المراد دراستها.

المقابلة:

هي المحادثة التي تتم بين القائم بالمقابلة و المبحوث،بغرض جمع البيانات التي يحتاج إليها البحث[3]،و هي حوار لفظي أو حديث لفظي بين الباحث و المبحوث،و هذا الحوار يكون منظما، يكون في أغلب الأحيان مزودا بإجراءات و دليل عمل مبدئي لإجراء المقابلة[4] فمن خلال الدراسة أو المرحلة الاستطلاعية والتي تضمنت إجراء ومقابلات حرة Entretiens libres مع مختلف المبحوثين في مكان الدراسة بالإضافة إلى القراءات التي تناولت الموضوع من زاوية أو من أخرى، تم تحديد أسئلة المقابلة والمحاور الأساسية لها كتقنية يعتمد عليها في جمع البيانات من أفراد العينة والتي تسهّل على الباحث جمع المعطيات المطلوبة.

كما استعملنا المقابلة نصف الموجهة الفردية، وهي التي تتم بين القائم وبين شخص واحد من المبحوثين وجها لوجه وتسجيل الإجابات بعد إجراءها بوقت قصير لتجنب النسيان وإهمال التفاصيل،وأيضا الملاحظة المباشرة حسب التي تخدم الموضوع في نفس الوقت و المكان

(1) عبد الرحمن عسوي ، علم النفس والإنسان، دار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص 353.

(2) موريس أنجرس ،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.ط2؛ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،دار القصبة للنشر،الجزائر ،2004،ص184.

(3) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، ص356.

(4) عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995،ص129.

أما عن إجراء المقابلات فقد تمت مع بداية شهر أفريل 2010 حيث بدأنا بتحديد أفراد العينة لإجراء هذه المقابلات وبعد ذلك حددنا موعد زماني ومكاني وإعلامهم بموضوعنا بتحفظ ثم بعد ذلك وبعد الالتقاء معهم في مكان الدراسة، بدأنا بطرح الأسئلة ثم تسجيل الإجابات وذلك إلى غاية نهاية شهر ماي 2010 وكانت أغلب هذه المقابلات في نهاية الأسبوع كأيام الخميس والجمعة والسبت وذلك لكثرة ممارسة هذه الأنشطة غير الرسمية في هذه الأيام.

العينة:

لقد كان اختيارنا لعينة متنوعة[1].تنوع وتعدد الأنشطة المزاولة في الفضاء محل الدراسة، وتعارض وتباين مواقف الأشخاص من جهة أخرى والغرض من هذا هو الإطلاع على البيانات العامة كالسن ،المهنة، المستوى التعليمي، الحالة العائلية والوضعية الاجتماعية، حيث تمكننا من مقابلة واستجواب 25 شاب و05 نساء من الذين يمارسون أنشطة غير رسمية من أماكن مختلفة ومتباينة من أحياء المدينة. إذ تمت معظم مقابلاتنا في ظروف حسنة رغم الصعوبات التي تلقيناها و تم تجاوزها، إذ حاولنا قدر المستطاع الإجماع مع التنويع في اختيار سلع الباعة المعروضة في الحي فمنهم من قابلناه، وهو يبيع ومنهم من قابلناه وهو عارض سلعة ينتظر مساومته ومنهم من تبادلنا الحوار معهم في مقهى لكن أغلبية المبحوثين استجوبناهم في المكان التي تزاول فيه هذه الأنشطة غير الرسمية، أما فيما يخص الوقت المخصص للمقابلة فكان حسب قابلية المبحوث في التحاور معنا فكانت معظم المقابلات ما بين ساعة إلى ساعة ونصف.

ولقد حاولنا استعمال المسجل الصوتي،لكن الظروف التي تم فيها هذا البحث باستعمال تقنية التسجيل يعتبر عائقا في التعامل مع المبحوثين خوفا منهم على كسب قوتهم وخاصة الآونة الأخيرة التي عرفتها مدينة سعيدة من مضايقات كثيرة من طرف أعوان شرطة البيئة والعمران وخاصة في حي لامارينLa Marine،لما تشهده من توسع هذه الأنشطة غير الرسمية،لذا تخلينا عن هذه التقنية مع العلم من وفرة المزايا التي تتوفر عليها بالإضافة إلى القدرة على نقل خطاب المبحوثين في أدق تفاصيله،كما قمنا بإلتقاط صور الباعة غير الرسميين وهم يمارسون هذه الأنشطة في الحي كما هو موضح ضمن الملاحق.

أما فيما يخص مجال الدراسة:

[1] أنظر معطيات المقابلات الميدانية ضمن الملاحق جدول رقم:01

فقد وضعت دراستنا ضمن ثلاثة حدود. المجال المكاني، المجال الزمني والمجال البشري:

أ-المجال المكاني: لقد تمت دراستنا في مدينة سعيدة والتي تقع في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر،سيدي بلعباس غربا،وتيارت شرقا و من الجنوب ولايتي النعامة و البيض و كان إسمها السابق مدينة العقبان تقدر مساحتها ب:6,764كم^2 [1] وعدد سكانها يقدر بـ:330641 نسمة(إحصاءيات 2008)[2] بالضبط بأحد الأحياء الكبرى والمعروفة في المدينة و التي يدعى: "حي لامارين La marine" وبعض الأحياء المجاورة حيث بدأنا باستطلاع الأماكن التي تزاول فيها الأنشطة غير الرسمية والتعرف على جميع هذه الفضاءات وتم اختيارنا لهذا الحي "لامارين" لعدة أسباب أنه الحي الكبير في المدينة والمعروف من طرف الجميع وهو حاليا موقف حافلات أغلبية الوافدين إلى المدينة من المناطق المجاورة و يعتبر أول محطة ينزل فيها الركاب و المسافرين. و اللافت للانتباه أن هذه الأنشطة غير الرسمية كبيع الملابس والأقمشة والأحذية الجديدة والقديمة، الهواتف النقالة الأثاث المنزلي، الخردوات، الفواكه ... تزاول لدى شريحة غالبة في المجتمع وهي فئة الشباب مع قلة قليلة جدا من النساء اللواتي يمارسن أنشطة البيع غير الرسمية.

ب-المجال الزمني: لقد دامت دراستنا الميدانية قرابة (04)أربع أشهر وتمت عبر مراحل هي كالآتي:

1- النزول إلى الميدان للاستطلاع: حيث تم التعرف على جميع الأماكن التي تزاول فهي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية واختيار المكان الأنسب للدراسة بالإضافة إلى التقرب من الشباب وإقامة علاقات معهم وكانت هذه الدراسة الاستطلاعية في بداية شهر فيفري 2010.

2- إجراء المقابلات: كما تم التطرق إليها سابقا.

ج-المجال البشري: أما المجال البشري للدراسة فقد ضم مجموعة من الشباب والذين يمارسون هذه الأنشطة غير الرسمية المذكورة آنفا، كالبيع الثابت خاصة بالإضافة النساء اللواتي يمارسن أنشطة البيع كما قمنابعض المقابلات الفرعية مع أصحاب الدكاكين المجاورة والسكان الذين يسكنون بجانب الحي وحتى بعض الزبائن وخاصة الذين يترددن على الحي لاقتناء حاجاتهم وأيضا بعض آباء الشبان الذين يزاولون أنشطة غير رسمية والذين يساعدون أبناءهم في بعض الأوقات خاصة في منتصف النهار.

وجاءت هذه الدراسة المعنونة بـ:

---

[1] صدى شباب العقبان،مجلة دورية توجيهية ثقافية رياضية،العدد 01،ديوان مؤسسات الشباب،سعيدة،2011،ص11.

[2] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،ولاية سعيدة،الديوان الوطني للإحصائيات،جويلية2009،ص01.

"الشبـــاب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة ،دراسة ميدانية بمدينة سعيدة" في ثلاثة فصول.

ففي البداية كمقدمة عامة تناولنا الموضوع من حيث طبيعته،الدراسات السابقة وحددنا الإشكال المطروح للدراسة و تحديد الفرضيات وأسباب اختيارنا الموضوع بالإضافة إلى دوافع اختياره و أهميته و المفاهيم الأساسية ثم انتقلنا إلى منهجية الدراسة فأبرزنا التقنيات المستعملة في الدراسة كالمنهج و الأدوات المستعملة و تحديد البعد الزماني و المكاني.

ثم تطرقنا في الفصل الأول المعنون بـ: "الشباب في الوسط الحضري" إذ قسمناه إلى مبحثين،المبحث الأول حول الشباب إذ حاولنا فيه إعطاء تعاريف حول الشباب وهي الشريحة محل الدراسة مع تبيان أن هذه الأخيرة تعتبر من المواضيع الجادة بالدراسة ثم تطرقنا إلى خصائص مرحلة الشباب وبينا العلاقة التي تربط الشباب بالوسط الحضري أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه عن الشباب و التهميش إذ أبرزنا من خلاله تصورات مرحلة الشباب و تطوراها ثم الشباب كطريقة حياة ثم تطرقنا إلى تبيان الشباب في المدينة و المجتمع.

أما الفصل الثاني: المعنون بـ: "البطالة و القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري" فحاولنا فيه إعطاء لمحة عن القطاع غير الرسمي بصفة عامة والأنشطة غير الرسمية بصفة خاصة، فحددنا أهم المفاهيم المرتبطة به وكيف نشأ وتطور ثم تطرقنا إلى أهم ودوافع وأسباب وخصائص القطاع غير الرسمي مركزين على الأهمية التي يلعبها هذا الأخير في حل مشكلات البطالة وخلق فرص عمل مبرزين أهم الفئات النشطة في هذا القطاع ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني و الذي خصصناه للبطالة في الوسط الحضري فبدأنا بتعريف البطالة ثم بينا العلاقة الموجودة بين كلا من البطالة و القطاع غير الرسمي ثم البطالة على المستوى العالمي و الدول النامية و في الأخير البطالة في الجزائر .

أما الفصل الثالث و الأخير: والمعنون بـ: "القطاع غير الرسمي و الشرائح الاجتماعية " التي تنشط في هذا القطاع ، فركزنا في المبحث الأول على الفئة الأكثر ممارسة للأنشطة غير الرسمية وهي الشباب فتناولنا في المطلب الأول الأنشطة غير الرسمية إذ بينا من خلالها أنشطة البيع الثابتة والجائلة من حيث طبيعتها وملامحها،ثم تطرقنا في المطلب الثاني لشاغلو الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة فحددنا الهوية الاجتماعية والخصائص الاقتصادية بالإضافة إلى التطرق لظاهرة إحتلال الأرصفة و إعاقة المارة ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني الذي يدور فحواه حول المرأة واندماجها في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى العمل المنزلي و أيضا أنشطة الرصيف و التجوال أما المبحث الثالث خصصناه لموظفوا القطاع الرسمي وكيفية تغلغلهم في الأنشطة غير الرسمية فبينا

الأبعاد الاجتماعية لعمل موظفو القطاع الرسمي داخل أنشطه القطاع غير الرسمي و طبيعتها وأثار هذا الأخير على العاملين به أما المبحث الرابع و الأخير بينا فيه عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي من خلال المحددات و الأنماط الأساسية وعمالة الأطفال بين خصائص الأسرة و خصائص القطاع غير الرسمي،و في الأخير أنهينا بحثنا هذا بخاتمة عامة بينا من خلالها نتائج هذه الدراسة .

وتختم الدراسة بذكر المراجع العربية و الأجنبية التي تم الاستعانة بها، بالإضافة إلى ملاحق الدراسة.

مقدمة:

إن طريقة اختيارنا لموضوع الشباب والأنشطة غير الرسمية والتركيز على هذه الشريحة ذلك لمحاولة رسم حدودها ومعالمها وطرق التفكير فيها،سوف يساعدنا على ربط هذه الشريحة بمختلف الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري والعلاقات الاجتماعية بين مختلف هذه الشرائح مع الزبائن ومحاولة منا تحليل مفهوم الشباب ذلك لمعرفة خصوصيتها وتركيبتها واستراتيجيات تواجدها في الفضاءات الاجتماعية، قد ينير سبيلنا ويساعدنا على الفهم لذلك الشكل المتطلع لمزاولة مختلف الأنشطة غير الرسمية بالإضافة إلى هذا، تعتبر فئة الشباب الفضاء الأمثل لقراءة التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع ومنه الفضاء الذي يكون فيه أكثر وضوحا،هذا من جهة و من جهة أخرى إبراز معنى الشباب و التهميش أوالهامشية كظاهرة سوسيولوجية والتي تعبر عن اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

الفصل الأول:الشباب في الوسط الحضري

I- الشباب.

1): مفهوم الشباب

تعتبر فئة الشباب منذ القدم كإحدى العوامل والوسائل الهامة للتغير الاجتماعي سواء أكان هذا من القائمين على شؤون الأنظمة في المجتمعات، أو سواء من جهة الفئة نفسها والإيمان بقدرتها على تغيير الأوضاع وباعتبارها قوة مطلبية. لكن ماذا يعني مفهوم الشباب من وجهة نظر السوسيولوجية ؟.

إن تناولنا لموضوع الشباب،و محاولة رسم حدودها و طريقة التفكير فيها،تساعدنا على معرفة العلاقات الاجتماعية عند هذه الفئة و الشكل التي تأخذه هذه العلاقات لأنه عند تحليلنا لمفهوم الشباب أو فئة الشباب نحاول من خلالها معرفة خصوصياتها و تركيبتها و استراتيجيات تواجدها في المجتمع،قد يساعدنا على فهم تلك العلاقات الاجتماعية بين هذه الفئة في المجتمع الجزائري،بالإضافة إلى هذا تعتبر فئة الشباب الفضاء الأمثل لقراءة التحولات و التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع.

وتطرح مسألة المفهوم أو التعريف هذه الفئة من الشباب حول ماهية الحدود العمرية الواجب تحديدها والتي تميز هذه الفئة، فهناك من يتحدث عن "امتداد" (Allongement) مرحلة الشباب، أو عن مرحلة الانتقال أو التحول (Transition)، ولكن هل تعتبر حقيقة هذه المفاهيم عن تلك التغيرات والتحولات العميقة الذي تؤثر على الفئات العمرية ؟.أو اعتبار مرحلة الشباب كسن يتم التحضير فيه للدخول في الحياة الراشدة كما يرى ذلك أ.جالون[1] O. Galland أو اعتماد بدل الانتقال من سن إلى مرحلة أولى، أن يقوم بتفكير يعتمد ويركز على الاستقلالية والفردانية كما يرى ذلك ف. دوسنجلي[2] F. de singly فالفكرة الموروثة عن الأجيال السابقة، هو أن مرحلة الشباب، هي مرحلة توسط الطفولة والسن الذي يصبح فيه الفرد راشدا.

فالمختصين في الديمغرافية يعتبرون شابا من يتوسط عمره (15-30 سنة)،كما يعتبرالاقتراب السوسيولوجي الاقتراب الديناميكي المرتكز على نظرية المراحل الوجودية،إذ تم تطويره و دراسته

---

[1] GALLAND O , Sociologie de la jeunesse, Paris, La Découverte, 1984.

[2] DE SINGLY F, Penser autrement la jeunesse, lien social et politique, RIAL, Edition, ENSP, Rennes, N° 43, printemps 2000, p.p 09-15.

في خلال الخمسينيات في شمال أمريكا(المجتمعات الأنغلوساكسونية و كيبيك) أين ينظر إلى فئة الشباب من خلال هذه الزاوية على أنه زمن انتقالي أي انتقال مطبوع بمراحل معلومة مؤدية إلى سن الرجولة و البلوغ غير أن هذا الاقتراب قد تم إعادة استعماله و تطويره في سنوات التسعينيات حيث استنتجO.Galland [1]أربع مراحل متتابعة (نهاية الدراسة،مغادرة بيت الأسرة،اندماجه في سوق العمل،بناء الأسرة) حيث أن كل فرد يمر من خلال مختلف هذه المراحل طبقا لحكمه الخاص به،غير أن هذا المرجع يرتكز على سن الرشد في تحديده لمفهوم الشباب لكونه غير ممتد لكنه غير مستقر،مرن مشكل من ذهاب و إياب.

إن تطور اندماج الشباب في المجتمعات الغربية يأخذها إلى تشكيك بمعنى أنها تنتهي في حدود الثلاثين،بحيث نجد أن فئة الشباب تأخذ وقتا المراحل من المرغوم عليها تحديد اتجاه الدخول في الحياة الرجولية الغامضة و غير الواضحة. للإستقرار في حياتهم،و هم يختلفون من حيث الطرق و التجارب التي مرّ بها أوليائهم فهم لا يعيدون انتاج نفس نموذج أوليائهم من حيث الوسط الذي جاءو منه.إذن فإن أية محاولة لتبيان الحدود بين مرحلة أو أخرى ليست عملية سهلة بحيث البقاء في البيت لمدة أطول بسبب أزمة السكن أو مشكلة البطالة،كلها عوامل تسبب في امتداد سن فئة الشباب.

ما يمكن استخلاصه إذا هو أن مشكلة تحديد فئة الشباب تبقى قائمة بحيث يكون من الصعب تحديد ورسم حدودها، إذ يرى ألفي جالون [2] في مقاله تحت عنوان "ما هي فئة الشباب ؟."بأن سن البلوغ كمركز يصل إليه الفرد يعتبر مركزا يؤخر ويستبعد من طرف الأفراد، إذ نجد هذه الخاصية في كل المجتمعات"، ويقوم تخصص سوسيولوجيا الأعمار .

Sociologie des âges de la vie "بتحديد السن وفق استمرارية الأدوار الاجتماعية التي يقوم الأفراد طول حياتهم،فالسن عبارة عن مجموعة المكانات الاجتماعية التي يحتلها الفرد كتلميذ،كعامل،كرب أسرة...إلخ.

إذ تعتبر فئة الشباب، أكثر الفئات تضررا من البطالة ومناصب الشغل المؤقتة وغير الدائمة، وأكثر الفئات التي تزداد مدة اندماجها المهني زمنيا[3]، والبعض الآخر يدخل عالم الشغل من بابه الضيق حيث يزاول أنشطة غير رسمية وغير قانونية في الوسط الحضري، ومنه فإن المستوى

---

[1] GALLAND O , Les jeunes, paris, Ed la Découverte, collections repéres,2002,p124.

[2] GALLAND O,Ou'est-ce-que la jeunesse ?Contours et caractéristiques, Paris, INSEE, 2000.

[3] رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة، دراسة ميدانية، مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص178.

المعيشي لهؤلاء بقي يراوح مكانه أو ينخفض، فالطريقة التي يمكن أن نشرح بها ظاهرة امتداد فترة الشباب هي التي يلجأ إليها هؤلاء لبناء مسارهم العمري والتي تغيرت لأن عملية بناء سن الرشد عملية معقدة عن ما كانت عليه من قبل، إذن فمرحلة الشباب هي مرحلة السن الجديدة التي يقوم فيها بالتحضير والاستعداد للقيام بالاختبارات باعتبار هذا "سن الاختيارات" كما تقول س جوكالب C .Goklap وسن بناء وتكوين للطموحات. وعلى هذا فإن تعريف مفهوم الشباب يبقى غامضا، بحيث أصبحت العملية التي يتحدد وفقا التعريف، عملية فردية وفردانية لبناء وإعادة بناء متواصلة لأن الوحدة الشبابية غير منسجمة (متباينة) واختلاف المسارات الاجتماعية (Les parcours)،بالإضافة إلى أن فئة الشباب تعتبر الفئة الاجتماعية غير المتجانسة في حدود السن فتختلف تمثيل هذه الفئات في المجتمعات. أي مفهوم الشباب يختلف من مكان إلى مكان آخر ومن مجتمع إلى مجتمع آخر[1].

إن مرحلة الشباب هي مرحلة انتقالية و تحول لا يمكن أن يكون لها معنى،إذ يرى R. Castel أن تعريف مرحلة الشباب "هي تلك السن التي يتم فيه الاستعداد و التحضير لسن الرشد".فإن أية محاولة لرسم حدود واضحة لهذه الفئة أمر غير سهل،فراح De Singly يقترح لمسألة الشباب مبنيا عل أساس الإستقلالية و البحث عن الهوية،فالخروج من فئة الشباب و الدخول في سن البلوغ إذ يتم عند توفر بعض العوامل التي تميز أية فئة عمرية كانت،و حتى في سوسيولوجيا الشباب لم يتطرقو لنقطة مهمة ألا و هي تحديد معنى أن يكون الفرد فردا بالغا.فكيف يصبح الفرد كائنا راشدا في المجتمع ؟ فسوسيولوجيا الشباب ركزت على جانب مهم في قضية سن البلوغ ألا و هي الخروج من هذه الفئة العمرية.

إن ما يميز الشباب الحالي هو الفردانية، بمعنى النمط الإنتاجي الاجتماعي للفرد ويتكون هذا النمط من بعدين أساسيين هما: الاستقلالية (autonomie)، والاتبعية أو عدم التبعية (L'indépendance) والجمع بينهما قليل ما يحصل فمثلا يمكن للشباب أن يحصل على استقلاليته، ويتمتع بها بدون أن يتخلص من تبعيته لوالديه، أي يبقى دائما تابعا لهما، ومن هنا يعرف "دوسنجلي" مرحلة الشباب، كفئة عمرية تتميز بهاتين الخاصيتين المذكورتين آنفا ذلك وفقا للمعايير الاجتماعية،فمرحلة الشباب مرحلة يكتنفها الغموض،و هي مسألة من الصعب أن يقع عليها

[1] HADJIDJ D,« Les grands ensembles à Oran :Anomie de la vie juvénile ou l'exclusion programée »,In Cellier H. et Rouag-Djenidi A, Algérie France Jeunesse, ville et marginalisation, Paris, L'Harmattan, 2008,p118

الاجتماع فيقترح جان شارل لاجري[1] J.C,Lagrée في توطئة مقال له تعريف يرى فيه بأن مفهوم الشباب يجب أن يتناول من زاوية اقتراب استاتيكي، وأخرى ديناميكية أو عملياتية (Processuelle) وكتعريف أول يقول بأنه يرتكز على أساس اعتماد مقاييس السن: "فالشباب هو ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر ما بين 15-25 سنة أو 15-30 سنة أو (20-25) سنة"،أما الاقتراب السوسيولوجي فهو يستند و يرجح النظريات الدورية للحياة فهذه الأخيرة كانت في الو.م.أ خاصة مع مدرسة شيكاغو ثم بريطانيا ثم فرنسا،فتعتبر مرحلة الشباب كمرحلة عبور و انتقال(Transition) و مرحلة مرور(Passage) و ذلك للمرور إلى سن البلوغ أو الرشد،فنجد لوبرا .H. Le Brasفي نفس المقال المشار إليه للاجري يشير إلى أنه إذا كانت مرحلة الشباب هي تلك المرحلة الزمنية المحصورة بين البلوغ و ازدياد الطفل الأول،فنجد أن بعض المجتمعات تفتقد لمرحلة الشباب،فالمجتمعات التقليدية نجد بأن الزواج المبكر و ازدياد الطفل المبكر يأتيان مباشرة بعد البلوغ،و قد مرّ المجتمع الجزائري بهذه المرحلة أو التجربة بزمن ليس ببعيد فكان يعرف سن البلوغ (الرشد) تقليديا كسن يرتبط بالاستقلالية، اللاتبعية، الاستقرار و التمتع بكامل حقوق المواطنة.

إذن نقول أن فئة الشباب هي الفئة العمرية التي وقع عليها اختيارنا،بالإضافة إلا أن كونها الفئة الأكثر أهمية إحصائيا في المجتمع بحيث تمثل أكثر من65% من مجموع السكان و كذلك من الجانب الإبستمولوجي الفئة التي تتم فيها المراحل الانتقالية و هي المكان الذي يساعدنا على قراءة مختلف التحولات و التغيرات الاجتماعية التي تتم داخل المجتمع.

أما فيما يخص تعريف الشباب ذكر موزيت أن كل علم من العلوم الاجتماعية والإنسانية، يحاول وضع معاييره الخاصة به بما يخدم حقله المعرفي وأهدافه لتحديد المفهوم، فنجد مثلا أن علماء النفس يحددون ويعرفون هذه الفئة بالاعتماد على الدورة الفردية للحياة كالطفولة، المراهقة، سن الرشد والشيخوخة،أما المختصون في الديمغرافية والإحصائيون فهم يعمدون إلى تقسيم فترات الحياة وفق فئات عمرية كما بينا سابقا[2]،أما منظمة اليونسكو فتحدد فئة الشباب وتصنفها على أنها تلك الفئة الاجتماعية العمرية التي تتموقع بين 15-26 سنة[3] في حين يعتمد المختصون في القانون في تصنيفهم وترتيبهم على مقياس البلوغ أو القصر (عدم البلوغ) ويحددون (18 سنة) كسن معبرة عن الدورة

---

[1] LAGREE J.C, Jeunes et Citoyenneté, Revue problèmes politiques et sociaux,N°862,Août 2001.

[2] رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 192.

[3] La jeunesse , Revue internationale des sciences sociales, N° 106, Genève, Unicef, 1985.

الحياتية[1] كما نجد بعض الباحثين أمثال بيير بورديو P. Bourdieu يعتبر الشباب مجرد كلمة تحمل معاني أيديولوجية[2] ويتحدث عن الشباب كفئة اجتماعية تطرح إشكالية كما أشار ذلك بإقتداء L Mucchielli عندما كتب:اليوم الشباب...لديه بعد الثائرين، المتمردين و الطائعيين[3] فمفهوم التداخل الاجتماعي لمشكلة الشباب في العالم تأجل لتشكل ميدان علم الاجتماع الشباب و التي لم تفهم على أنها مرحلة انتقالية بين الطفولة و البلوغ في حين ترى مرغريت ميد M. Mead لكل مرحلة جديدة من الحياة "أن الشباب يشكل لنفسه "عالما" واقعا لسلوكاته الخاصة بثقافته، خطابه،ووعية"[4] و تضيف أن الشباب مفهوم ابتكر اجتماعيا من طرف المجتمعات المعاصرة بحكم أن المجتمعات تفرق بوجه أو بأخرى،بكونه السن الذي يتراوح مابين البلوغ إلى غاية الإكتمال الكلي لممارسات الدور الرجولي أما التعريف الذي يعتمده محمد سعيد موزيتM S.Musette فهو تعريف شامل وعام يعتمد على الاقتراب المتعدد التخصصات في سياق مغاربي وذلك في دراسة أجراها سنة 1991[5] أن المحللين المغاربيين فهم يحددون فئة الشباب بتلك الفئة المصنفة بين-29) (15 سنة وذلك وفقا لعدة معايير من بين المعايير النفسية،السوسيولوجية كالتغيرات الفيزيولوجية أو الجسدية، أو تلك المعايير القانونية أو معايير أخرى التي لها علاقة مباشرة مع الواقع الاجتماعي، خاصة التي تمس الأسرة، كسن الزواج مثلا.

و هناك تعاريف أخرى تطرقت إلى تحديد مفهوم الشباب فحسب M.SEGALENالذي يقول:"الشباب هوالسن الذي يعقب سن الطفولة (من 12-18سنة)عند الشابات14-20عند الشبان مباشرة بعد أزمة المراهقة و هو مرحلة سيكولوجية التي تسجل داخل النظام البيولوجي الذي يتلقى بدورها معلومات ثقافية متنوعة".[6] فالشباب فئة اجتماعية تسير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة و يبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي و النفسي و البيولوجي واضحة و تتميز معظم المجتمعات في تحديد بداية مرحلة الشباب و نهايتها وفقا لعدد من المعايير،و

---

[1] Code international de l'enfance, Genève, Edition Unicef, 1996.

[2] BOURDIEU P,La jeunesse n'est qu'un mot,In Question de sociologie,Paris,Edition de Minuit, 1980, p143-154.

[3] MUCCHIELLI L,Regard sociologique sur l'évolution des délinquances juvéniles,leur genése et leur prévention,In Comprendre ,N°5,Paris,2004,p210.

[4] MEAD M, Le fosse des générations, les nouvelles relations entre les générations dans les années 1970-1971,Paris,Ed Denoel,1971, p 79.

[5] MUSETTE M.S, L'espace social comme instrument d'analyse de la condition Juvénile en Algérie, les cahiers de CREAD, N° 26, 2éme tri, 1991, P.P . 25-48.

[6] SEGALEN M,Sociologie de la famille,Paris,Ed Armed colin,2000,p.p172.173.

قد تلجأ كما هو الأمر في المجتمعات التقليدية إلى طقوس معينة لابد للمرء من المرور عليها لإكتساب المكانة الاجتماعية المخصصة للشباب[1]،فمصطلح الشباب عند الباحثين يتردد على مفهومين:أولا مفهوم الفئة العمرية أو المرحلة العمرية و ثانيا مفهوم الفئة الاجتماعية و قد حدد الدكتور الحوات مراحل الشباب بـ:مرحلة المراهقة و تبدأ عند التغيرات البدنية و الفكرية و النفسية و مرحلة الفتوة مابين(18-22سنة) و مرحلة التكامل مابين (22-30سنة).

ويقول بيير بورديو: "رد فعل علماء الاجتماع هو تذكير بأن التقسيم بين الأعمار يعتبر تعسفا...تظل الحدود بين الشيخوخة و الشباب و نجعلها في جميع المجتمعات رهان مقارنة و العلاقة بين السن البيولوجي و السن الاجتماعي جد معقدة .إلا أن معرفة السن هو معطى بيولوجي اجتماعي يستعمل و مستعمل و الحديث عن الشباب كوحدة اجتماعية تنتمي إلى جماعة مكونة،مخصصة بمصالح يجب تحليل فئات الشباب لكي نشرح عملية التطور...لكن هؤلاء الشباب ليس لديهم مكان في المجتمع إذن أنهم يعتبرون بالغون لبعض الأشياء،إن هذه البنية التي توجد في مكان آخر نذكر بأن التقسيم المنطقي بين الشباب و الشيوخ،أنها مسألة السلطة،تقييم السلطات التصنيفات بالسن إذ ترجع دائما إلى أمراض الحدود و إنتاج نظام أين كل منا مطالب بإحترامه و من خلاله كل واحد مفروض عليه أن يلتزم بكيانه".[2]

فالشباب حسب علي ليلى هو حقيقة اجتماعية،و هو كل شخص وصل إلى النضج العقلي و الفيزيقي و الجنسي،و بلغ سن معينة وانضمو إليهم قوة العمل و كذلك هم الذين يستطيعون احتلال مكانة اجتماعية و يؤدون أدوار في السياق الاجتماعي.[3] إذ تعد مرحلة الشباب من المراحل العمرية التي تتميز بالقابلية للعمر في النواحي الجسمية و الاجتماعية و النفسية و العقلية و التعليمية،إلى جانب القدرة على الابتكار و المشاركة في إحداث التغير و التطور في المجتمع.[4]

ويجمل S .Benmalek في أن العلوم الاجتماعية ظلت دائما تواجه الاشكالية الابستمولوجية في تحديد مفهوم الشباب ففي علم النفس يحدد مفهومه من خلال دور الحياة الفردية أما الديمغرافي يحدده من خلال عملية الإحصاء بتقسيمه إلى فئات أعمار حول أقسام السن و بهذا نحصل على

---

[1] محمد بشوش،ملامح الشبيبة العربية في الخطاب العلمي العربي،أشغال ملتقى الشباب و التغير الاجتماعي،سلسلة الدراسات الاجتماعية،مطبعة الأصرية،تونس،1984،ص8.

[2] BOURDIEU P, La jeunesse n'est qu'un mot, op cit, p.p , 143- 155.

[3] علي ليلى،العالم الثالث،قضايا و مشكلات،كلية الآداب،قسم علم الاجتماع،القاهرة،1980،ص68.

[4] أحمد العايد،محي الدين صابر،المعجم العربي الأساسي،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم،1989،ص162 .

فئة من السكان،السن (15-24 سنة) و هذا معترف به دوليا،و علماء القانون يرتكزون فيه حول خصوصيات التشريعات على معدل العمر المحدد بـ:
(18 سنة)،لهذا علماء الاجتماع ركزوا على الجرأة الظاهرية للممارسات الاجتماعية للشباب و البعض الآخر رأى أن الشباب مجرد كلمة ذات البعد الاديولوجي و غيرهم يرى بأنها ظاهرة استثنائية تنظيمية و تكون عالمة بتصرفاته الخاصة بها هي ملاحظة و ثقافة و خطاب ووعي.[1]

فالشباب في الواقع يغطي مجموعة متنوعة من الأوضاع الاجتماعية و مسارات الحياة و لذلك يظل الشباب موضوع بحث و الجدل لدرجة أن الكثير من المناقشات العامة من قبل وسائل الاعلام،تطوير الخطاب على الأقل بما يتفق مع كوارث الذعر و الإثارة.[2]

2): الشباب كموضوع الدراسة.

يبرز دوبول J.C. Depaule أن موضوع الشباب يشكل ظاهرة جديدة وذلك في المنطقة العربية وفي المجتمعات الإسلامية [3]، ويمكن القول بأن الشباب بصفة عامة يمثل مجهول سوسيولوجي كما يشير إلى ذلك الأستاذ بوتفنوشتM.Boutefnouchet [4] خاصة أن القليل من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع. كما أكد كمال راربوK.Rarbo[5]عن إهمال موضوع الشباب وتجاهله من طرف الباحثين ويضيف أن إنتاج الخطاب السوسيولوجي بالجزائر غزير كميا، لكن هذه الغزارة نجدها تنحصر في مواضيع ومجالات معينة مثل السياسات الاقتصادية، التصنيع، التنمية الريفية، ديمقراطية، التعليم.....إلخ. فإذا ما عدنا إلى جل الدراسات التي أقيمت بالجزائر سوف نجد معظمها عبارة عن أطروحات جامعية التي ركزت معظم الأعمال فيها حول النظام التربوي والانحراف الأحداث وأزمة الهوية عند المراهق.

وفي نفس الصدد يشير الأستاذ "جيلالي صاري".D.Sari بأن الدراسة والتحليلات (حول الشباب) متوفرة لكن أغلب المواضيع التي تطرقت لها، هي تلك المسائل التي لها علاقة

(1)BENMALEK S,Définition de la jeunesse,avoir 20 ans en Alegerie in Histoire et Patrimoine,N°7,Alegerie,2004.
(2)MUCCHIELLI L,L'évolution de la délinquance juvénile,essai de bilan critique,In Vie sociale, Paris,2002,p21.
(3) DEPAULE J.C, Des territoires en formation, Paris, 1990, p. 154.
(4)BOUTEFNOUCHET M,Les trois milieux sociaux du jeune algérien, in revue de sociologie Institut de sociologie, Université d'Alger, Alger ,OPU, N° 02, 1986, P.04.
(5) RARBO K, L'Algérie et sa jeunesse, Paris, 1993, P. 10.

بالانشغالات الكبرى للجزائر في سنوات السبعينيات أو الاهتمام مع السياسة المنتهجة آنذاك خاصة ما تعلق بالتعليم والتكوين[1].

أما فيما يخص واقع الشباب وعلاقته مع القطاع غير الرسمي فهي قليلة جدا وخاصة الدراسات حول باعة الأرصفة والشوارع والتجوال (الباعة الثابتة، الجائلة) في مختلف جهات الوطن على الرغم من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الحضري وبروز شريحة الشباب في ممارسة مخلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة و تطور هذه الأخيرة يوم بعد يوم.

ومن خلال ما قدمناه وبالرغم من افتقاره لدراسات (من حيث الكم على الأقل) تمس مباشرة شريحة الشباب والأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري، إن هذا الإنتاج السوسيولوجي ضروري وهذا ما دفعنا كباحثين في علم الاجتماع إلى إبراز الفجوات وخاصة بالظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع والتي هي على مرأى من أعيننا صباحا مساءا، بحيث يشكل هذا تراكما علميا لا يستهان به وهو على كل حال ضرورة وحتمية لكل تقدم عملي في هذا المجال،فماهي الخصائص التي تتسم بها مرحلة الشباب ؟.

3): خصائص مرحلة الشباب.

تعدّ مرحلة الشباب مرحلة حاسمة في حياة الفرد ، وينظر إليها كثيرا من الباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية على أنّها من أهمّ مراحل النمو من حيث تكوين الفرد الجسمي والعقلي والاجتماعي،وتكوين عاداته وميوله واكتسابه القيم والمعايير الدينية والأخلاقية التي تحكم سلوكه وتوجه تفاعله مع مجتمعه.

وقد أظهرت النظريات والدراسات العلمية أنّ مرحلة الشباب تتصف بعدد من الخصائص التي تنفرد بها عن المراحل العمرية الأخرى ،ممّا يستوجب إدراكها والتعامل معها بفاعلية وبذل الجهود للعناية بها ويمكن الإشارة إلى تلك الخصائص فيما يلي :

1- النمو الجسمي السريع والتغيرات الجسمية البارزة.

2- ظهور وبروز الغريزة الجنسية والتطلع إلى الجنس الآخر.

3- الميل إلى الاستقلالية وإثبات الذات، والسعي لاتخاذ القرارات بنفسه.

4- التمرد على العادات والتقاليد والأنظمة والسلطة الوالدية والسلطات الرسمية في المجتمع.

[1] SARI D, Le poids de la démographie dans la tourmente algérienne, CEPED, Rapport de rederche, N°1, Paris, 1996, P 6.

5- الاهتمام بالمظهر الشخصي وحبّ البروز.
6- توسيع الأفق الاجتماعية والرغبة في التفاعل الاجتماعي وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين.
7- اتصال هذه المرحلة بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي وإن كانت تتصف بالنمو العقلي.
8- التفكير في المستقبل وخاصة الزواج والبحث عن العمل والاستقرار المادي ، وإن كان بعض الشباب لا يتفوه بذلك أو ينفي التفكير في ذلك لكن في أعماق النفس يظل التفكير في المستقبل هاجس الشباب.
9- حب الاستطلاع والتجديد مما يجعلهم أكثر فئات المجتمع قدرة على العطاء والبناء كما أنّهم عرضة للتأثر بالتيارات الفكرية والأنماط السلوكية الجديدة.
10- مرحلة تكوين الاتجاهات واكتساب القيم المجتمعية [1].

4)- الشباب في الوسط الحضري.

يعتبر الوسط الحضري الجسر الرابط بين مؤسستي ذات بعد و أهمية عظيمة و عميقة في تكوين الفرد و تلقيه جل المعايير و القيم و المبادئ و التقاليد و الأعراف و الثقافات التي تؤسس فيه شخصيته التي هي جزء لا يتجزأ من هوية الجماعة و التي تجعل منه و من خلالها عنصرا فعالا قادرا على تحمل المسؤوليات و المهام التي من الممكن أن يمنحها إياه المجتمع.و يعد الوسط الحضري إعادة ضبط كل المعايير التنشئة الاجتماعية،لأنه هو الذي يعد إليه القرار الأخير في إعادة جدولة و صياغة رأس المال الثقافي للشباب في بعده الحقيقي بعيدا عن كل تزييف داخلي أو خارجي و الوسط الحضري صار المرحلة الأخيرة التي فيها وضع الروتوشات الحاسمة لإنتاج المجتمع،الشارع،الحي،الوسط الحضري،الجيران،الرفاق كلها محور واحد الذي يؤكد إعادة صبغة و صياغة الصيرورة التنشئة الاجتماعية التي تشكل القالب الرمزي للوجود الذاتي و الروحي للشباب داخل المجتمع.

أما فيما يخص واقع السكان و الشباب في مدينة سعيدة سنبرز مايلي:

جدول رقم:(1)السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب الجنس و معدل النمو السنوي: [1]

[1] راشد بن سعد الباز ، أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجيات المواجهة ، المرجع السابق ، ص.ص 15 ، 16.

	ذكور	إناث	المجموع	معدل النمو
العدد	166717	163925	330641	1,7
النسبة %	50,42	49,57	100	/

من خلال جدول يتبن أن عدد السكان الإجمالي للأسر العادية و الجماعية لولاية سعيدة بلغ:330641نسمة بتاريخ:2008/04/16،وقدر متوسط معدل النمو السنوي مابين الإحصائين(2008/1998) بـ:1,7% ،أمانسبة الذكور مرتفعة على نسبة الأناث إذ قدرت بـ:42, 50% بالمقارنة بنسبة الإناث 57, 49% .

جدول رقم:(2) توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب التشتت [2]

	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع
العدد	248939	40541	41161	330641
النسبة %	75,28	12,26	12,44	100

أما فيما يخص التوزيع المكاني فإن:75,3% من السكان يقيمون في التجمعات الحضرية الرئيسية و12,3% في التجمعات الحضرية الثانوية و12,4% في المناطق المبعثرة هذا مايبرز أن النسب الأكثر من السكان متواجدين في التجمع الحضري.

جدول رقم:(3) توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغيين 15سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية[3]

	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
العدد	109414	116813	4431	9424	24087
ذكور%	50,86	47,91	0,64	0,57	100
إناث%	40,2	49,40	03,06	7,31	100
النسبة %	45,57	48,65	1,84	3,92	100

من خلال جدول توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغيين 15سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية تبن أنه يوجد تقارب بين نسبة المتزوجيين و العزاب إذ تراوحت نسبة

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق،ص01.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] المرجع السابق،ص06.

المتزوجين بـ: 48,65 % أما العزاب فقدربـ: 45,57 % هذا مايبن أن نسبة كبيرة لا تقبل على الزواج راجع ذلك إلى المستوى المعيشي و عدم وجود عمل قار في المؤسسات الرسمية بالإضافة إلى مشكل السكن،أما الأرامل و المطلقين فهي نسبة قليلة بالمقارنة بالمتزوجين والعزاب.

جدول رقم:(4) التركيبة النسبية للسكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب المستوى التعليمي [1]

	بدون تعليم	يقرأ/ يكتب	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	غ م
ذكور%	20,7	0,1	26,1	30,0	16,1	6,9	0,2
إناث%	34,0	0,1	22,6	21,6	14,3	7,2	0,2
النسبة %	27,3	0,1	24,4	25,8	15,2	7,2	0,2

كما سجل ارتفاعا محسوسا في نسبة التمدرس لدى السكان البالغين مابين6-15سنة و الذي ارتفع من 77,7%إلى91,9% مابين 1998-2008 كما أن التباين الملاحظ بين تمدرس الذكور و الإناث و البالغ 5,6 نقطة خلال 1998 تراجع إلى1,8نقطة سنة 2008 .

كما بلغ العدد الإجمالي للأسر العادية و الجماعية بـ:56024 بمتوسط حجم الأسرة قدر بـ:5,9 شخص،من جهة أخرى قدر العدد الإجمالي للحضيرة السكنية بـ:63,585 وحدة،81,0% منها مشغولة و بلغ عدد الأفراد بالمسكن 6,4شخص بالمسكن.

جدول رقم:(5) السكان المقيمين حسب السن [2] .

فئة العمر	4-0سنة	9-5	14-10	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
النسبة %	11,72	9,59	10,64	11,64	12,98	12,40	10,45	8,39	6,89	5,24

من خلال الجدول حول السكان المقيمين حسب السن يتبن أن النسبة الأكبر منحصرة بين الفئات العمرية (19- 34) و التي تمثل غالبا الفئة الكبيرة في المجتمع و هي الشباب.

[1] نفس المرجع،ص08 .

[2] المرجع السابق،ص04.

جدول رقم:(6) نسبة الأمية و نسبة الإلمام بالقراءة لدى البالغيين 15سنة فأكثر حسب الجنس[1]

	ذكور		إناث		المجموع	
	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية
15سنة فأكثر	76,5	23,4	59,8	40,1	68,2	31,7

قد أظهرت النتائج تراجعا واضحا في ما يخص الأمية حيث بلغ معدلها لدى السكان البالغيين 10سنوات فأكثر بـ:28,5%أي(21,1%لدى الذكور مقابل36,1% لدى الإناث) بتسجيل انخفاض يفوق1,8نقطة مقارنة بإحصاء 1998،أما معدل الأمية لدى السكان البالغين 15فأكثر بـ:31,7% أي(23,4%لدى الذكور مقابل40,1% لدى الإناث).

جدول رقم:(7) نسبة النشاط و توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغيين15سنة فأكثر حسب الحالة الفردية[2]

	ناشطون	ماكثات في البيت	طلاب تلاميذ	متقاعدون	ذو معاشات	غير ناشطين	غ م	15فأكثر	نسبة النشاط
ذكور	91161	/	14003	9894	1632	3917	221	120828	75,4
إناث	18127	77906	14760	2657	2864	2785	161	119262	15,2
كلا الجنسين	109288	77906	28763	12551	4497	6702	382	240090	45,5

[1] نفس المرجع،ص12.

[2] المرجع السابق،ص13.

من خلال الجدول الذي يحدد نسبة النشاط و توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين15سنة فأكثر للفئات العمرية تبين أن نسبة النشاط الذكور بلغت 75,4% و هي نسبة كبيرة بالمقارنة بنسبة النشاط لدى الإناث و التي بلغت15,2% و ذلك لتفضيل عمل الذكور على الإناث لأن الزوج يعارض عمل إبنته أو زوجته في بعض الأحيان و هذا ماأدلى به عدي الهواري قائلا:"...أن الأب أو الزوج الجزائري يناهض و يعارض عمل ابته أو زوجته لأنه يخشى ما يترتب عنه بخصوص شرفه و صورته في حالة ما إذا كانت موضوع إزعاج جنس في مكان العمل..." [1].

جدول رقم:(8) بنية المساكن المشغولة حسب نوع البناية[2]

نوع البناية	عمارة	مسكن فردي	مسكن تقليدي	مسكن آخر	بناية قصديرية	غ م
نسبة الساكنين	24,0	50,5	18,5	0,6	06,3	0,1

من خلال الجدول المبين أعلاه و التي من خلالها تبين لنا نسب المساكن المشغولة و نوع البناية فتبن أن النسبة الأكثر هي التي تشغل المساكن الفردية و التي قدرت بـ:50,5% أما النسب المتبقية توزعت مابين القاطنين في العمارة 24,0% و المساكن التقليدية 18,5% و البنايات القصديرية06,3%...

II: الشباب و التّهميش .

[1] ADDI L,Les mutations de société algérienne,Famille et lien sociale dans l'Algérie comptemporaine, Paris,Edition découverte, 1999, P 132.

[2] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق،ص18.

تشكل فئة الشباب الشريحة الأكبر عددا في المجتمعات العربية،فهي مجتمعات شابة بالأساس وهي الشريحة الأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي من حيث وضعها و مسارها و مصيرها،و لذلك لأنها لم تعرف إجماعا على دلالتها[1].فهناك من الباحثيين من أعطى مفهوما للشباب كالآتي:..."الشباب واقع اجتماعي يحدده المجتمع لجيل يضم فئات متقاربة في السن،و مختلفة من حيث الجنس و الإنتماء الاجتماعي،تشترك في كونها تمر بمؤسسات التنشئة،و بمرحلة الإعداد و تنتظر الدخول إلى الحياة الاجتماعية،أو في كونه احتل حديثا موقعا فيها... [2] و يرى مصطفى حجازي :"...أن الشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع و صناعة مستقبله،كما أنهم في الآن عينة يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم و إدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية و الوطنية و الإنتاجية،إنهم يشكلون العبء الذي تضيق به السلطات ذرعا و تخشاه أيما خشية ...[3].

و حسب حجازي فإن الشباب على العكس مما يشيع في الأدبيات ليسوا شريحة واحدة،بل هم فئات لكل منها ظروفها و خصائصها و إمكانياتها و أزمتها،و يتوزعون عموما بين:

1-الفئة المحيطة المترفة و هي قلة قليلة.

2-الفئة المنغرسة اجتماعيا و مدرسيا،وهي فئة كبيرة طامحة لبناء مكانتها و أخذت حصتها من الفرص.

3-فئة الشباب المهمش"الظل"،و هي الفئة الفائضة عن الحاجة،و بالتالي المستغنى عنها،و التي لا تدخل في حسابات السلطة و مخططاتها،إلا في مجال الحذر وقمعها،و هي الفئة المهدورة.

والهامشية كظاهرة سوسيولوجية تعد أحد أبرز الأعراض المتصلة بالبيئات الاجتماعية المتخلفة،و هي التي تعبر عن اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية بين أفراد المجتمع،إذ صرّح أحد الشباب المبحوثين قائلا:"يا حنا ماراهمش قاع حاسبين علينا كاينين و لا ماكانش راهم ماحينا من الخريطة ماراهش كاين عدل،يا خويا وريني واحد حاسب عليك غير الي يجي يزعق عليك و لا يزعكك كماla police "بمعنى:" إننا مهمشين كلية ولا يوجد هناك عدالة اجتماعية أين الجهة التي أعطتنا الحق؟ لا يوجد إلا الذين يستهزؤون بنا ويطردوننا كالشرطة على سبيل المثال"(مقابلة رقم:22)

---

[1] عبدالحليم محور باشة،الدولة و تهميش الشباب في الجزائر،مجلة الباحث الاجتماعي،عدد10،جامعة سطيف،سبتمبر2010 ، ص 233.

[2] عبدالرزاق أمقران،دراسات في علم الاجتماع،ط 1،دار بهاء الدين للنشر و التوزيع،2008 ، ص 268.

[3] مصطفى حجازي،الإنسان المهدور،دراسة تحليلية نفسية اجتماعية،ط 2،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،2005،ص210.

استطرادا في ذلك تطرح الإتجاهات النظرية في السوسيولوجيا تساؤلا مفاده من هو الفرد المهمّش؟،و تجيب على النحو التالي[1] :

1-الفرد المهمش هو الشخص الذي يحتل وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي.

2-هو كل إنسان يشعر بالغربة في وطنه.

3-هو الذي لا يستطيع الوصول إلى حقوقه

4-هو خارج فعالية السلطة أو الدولة و ليس لديه أي تأثير في المجتمع و لا أحد يعطيه دوره.

و في هذا السياق يقدم الباحث إسماعيل قيرة بالاستناد إلى ثلاثة متغيرات(التهميش،عدم الرضا،التكيف) ستة جماعات فرعية لتصنيف الشباب و هي[2]:

أ /-المهمشون،و يضمون:

-القطب الهامشي:يتكون من الحثالة الاجتماعية (اللصوص و المنحرفون).

-الانسحابيون:هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون،لأنهم يعتقدون أن مجتمعهم تخلى عنهم،و يعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية.

ب /-الناقمون،ج /-الإرهابيون،د /-الإسلاميون،هـ /-الوطنيون،و /-العلمانيون.

تأسيسا عما سبق،فإن التعريف الإجرائي للشباب الهامشي هي"...فئة اجتماعية معدلاتها العمرية مابين18إلى45سنة و المبعدة من العملية الانتاجية،لاتساهم في المجال السياسي،تمارسا أنشطة توصف بالهامشية في المدن.

- سنتطرق للمسألة الشبانية على شكل آراء ممتالية وهي كالآتي:

1- تصورات مرحلة الشباب و تطوراتها.

2- الشباب كطريقة حياة.

3-الشباب في المدينة.

4-الشباب و المجتمع.

1)- تصورات مرحلة الشباب و تطوراتها:

[1] إسماعيل قيرة،علم الاجتماع الحضري و نظرياته،جامعة منتوري قسنطينة،2004،ص 36.

[2] فوضيل دليو وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002،ص258.

من المهم العودة إلى الوراء للربط بين بعض مظاهر مرحلة الشباب التي تعتبر اختراع (ابتكار) حديث أو تعتبر مظاهر أو ميزات للأجيال الحاظرة،فنستطيع التمييز بين خمسة مراحل أساسية و مهمة في دراسات مرحلة الشباب و هي كالآتي:

أ-مرحلة الشباب لاوجود لها. ب-مرحلة الشباب كجيل. ج-مرحلة الشباب كقوة لتجديد المجتمع.

د-مرحلة الشباب كأزمة نضج نفسية.هـ-مرحلة الشباب كصيرورة التنشئة الاجتماعية.

أ- مرحلة الشباب لاوجود لها:

قبل القرن السابع عشر مرحلة الشباب لم يكن لها وجود اجتماعي على شكل فئة في دراسات المجتمعات ،فالشباب في هذه الفترة كانو يعتبرون مجرد أبناء تحت السيطرة الأبوية و العائلية بشكل عام فلا وجود لفئة تعرف بإسم "الشباب" كما هو الحال اليوم ،فلم يكن لهم أية معنى.

ب- مرحلة الشباب كجيل:

إن التواصل بين الأجيال كان يتميز بسيطرة الأب ،كما أن العلاقات العائلية لم تكن متطورة على عكس ماتتطلبه مرحلة الشباب. فالفروق العمرية لم يكن لها تأثير على حسب الباحثين أما الحدود العمرية لمرحلة الشباب كانت تتنوع تتنوعا كثيرا.

إن مجموعة التغيرات التاريخية تتعدى (تفوق) كثيرا مسألة السن في الحياة، إذ تفتح الأبواب لمرحلة الشباب كفئة اجتماعية معروفة بكيانها المستقل و بطبع مبادئ نظام الحكم القديم يعطي الأولوية للمقومات الفردية و هذا ما يؤدي إلى بناء التربية التي تتحول إلى أكبر مصدرلمرحلة الشباب و تعرفها كنقطة إيجابية في هذا السن من العمر.فالمجتمع البورجوازي يغير بعض العلاقات العائلية حيث يعطي للشباب في العائلة مكانة جديدة و ذلك كان في القرون الضوئية المشهورة بثورة 1789 التي قامت بها المجتمعات البورجوازية ، ذلك ماأدى إلى ظهور مشكلة جديدة و هي مسألة الأجيال،فكيف يكون التحكم في العائلات التي تكون تحت السيطرة الأبوية في القرن التاسع عشر؟ هذه المسألة تحتمل إجابتين متكاملتين.مرحلة الشباب كقوة خطيرة و لكن مفيدة إذا سيرنا طاقتها بشكل جيد فهي مفيدة من حيث تجديد و تغيير المجتمعات.

ج- مرحلة الشباب كقوة لتجديد المجتمع:

مرحلة الشباب تماشت مع الأفكار و المظاهر و التغيرات الاجتماعية هذا مالم يكن في المجتمعات التي كانت تحت سيطرة أنظمة الحكم القديمة هذا ما يوضح أن مرحلة الشباب أصبحت فئة أو مظهر للتحول و الإبتكار عن طريق الأمة بذاتها و ذلك في سنة 1914.

ولكن إذا كانت مرحلة الشباب خطيرة بثوراتها و عصيانها فهي إذن مرحلة أزمة ،هذا يظهر في دراسات الفئات الجديدة للمراهقة و الدراسة النفسية لهذا السن من العمر و الذي ظهر في فرنسا مع بداية القرن العشرين مع الدراسات التي قام بهاMendousse. [1]

د- مرحلة الشباب كأزمة نضج فيزيولوجية و نفسية:

ينظر الشباب إلى الثورة أنها مهمة وأنها صيرورة ، و هذه الصيرورة هي ممر بالإنزعاج و الخطر فهي و المربين وبمساعدة المهنيين كالأطباء و علماء النفس هذا الأخير يوفر للمربيين وجه جديد من المدارس الثانوية و الإبدائية مع ترسانة التقنية التربوية لإدارة أزمة المراهق و يجسد هذا النهج الإنتقال من التدريس إلى الملاحظة وتكون حافز أساسي في علم أصول التدريس و التوجيه الدقيق للشخصيات.

ففي فرنسا هذا نموذج من التفسير النفسي يبقى لوقت طويل ومدة زمنية النموذج السائد في معاملة مسألة الأحداث،فهي القضية الأساسية التي لا تزال تطور الشخصيات،ففي1950 بدأ القلق على التمايز الاجتماعي في أنواع التنمية،كما أثار الخوف الاجتماعي فيما يتعلق بالنمو السكاني لدى الشباب على حد سواء و ذلك بالإلتحاق بالمدارس و ارتفاع نسبة الشباب الحضري أي الإنفجار الثقافي في سن المراهقة.

هـ- مرحلة الشباب كصيرورة التنشئة الاجتماعية:

و هذه هي كسور في المجتمع،أي أنها غير موجودة في المجتمعات الريفية التقليدية و هي المصدر لمشاكل التنشئة الاجتماعية للشباب،كما تستند هذه التأكيدات على النظريات النفسية الاجتماعية لمرحلة المراهقة و التي تدل على أن المجتمعات الحديثة تؤكد أزمة معينة من المراهقة عن طريق ضرب التوجيهات المتناقضة و كسر التنشئة الاجتماعية فلهذه السياسة وجهان:الأول يدور حول دعم أو مساعدة العلاقة البنيوية و الثاني حول عدم المساواة.

2) الشباب كطريقة حياة.

الكثير من البحوث فشلت في عملية الصيرورة الاجتماعية أي فشل في إعطاء مكانة و دور للشباب اجتماعيا،و فشل التنشئة السياسية و الذي يعتبر جانبا أساسيا من التنشئة الاجتماعية

[1]GALLAND O, Jeunesse et exclusion, IN Roman J,(s/d),Ville, exclusion et citoyenneté,Paris, Editions Esprit,1993,p 249.

للحياة الأكاديمية، و رفض النموذج التقليدي للأسرة و العديد من الأعراض نذكر على عاتقها فشل الأشكال التقليدية للتنشئة الاجتماعية.

فالشباب مرتبط أيضا بإعادة التنظيم العام لدورة الحياة فذلك التحول هو الذي يعطيه موقعا جديدا و محتملا فيمكننا أن نشخص فكرة التجريب،فالتنشئة الاجتماعية ليست كما كانت من قبل على أساس انتقال القيم من جيل إلى جيل ووضع السلطة و تمريرها كما هي،و قد ساعد التوسع في التعليم و توليد توقعات الحراك الاجتماعي إلى أعلى فهذا الوضع لم يعاد يشار إليه على أنه متعلق باللأسرة.كل هذا أن الهوية كمكانة اجتماعية يتم بناءها تدريجيا بالإعتماد على الخبرات الاجتماعية المتنوعة،فقد وصفDubet الشباب الذين يعيشون حالات من التهميش و الاستبعاد،بصورة أعم و الاستفادة من النموذج التقليدي للتنشئة الاجتماعية و إدخال كلمة تجريب في تكامل الأعمال،فالشباب من الطبقة العاملة الذين يعتبرون في المقام الأول و لهم صفة إطالة المعاشرة مع الأهل في حين الشباب من الطبقة المتوسطة أو العليا عادة ماتعتمد على طريق الفردانية مع الذين يعيشون معهم.

إن الشباب يعتبر كمرحلة جديدة في الحياة،و تختلف بشكل واضح عن الطفولة و المراهقة من جهة و السن و الرشد من جهة أخرى،إذ يفقد تعريف الشباب،بهذه الطريقة صفتين(ميزتين) التي تخص عادة المراهقة و التي توجه مجموعة السياسات الاجتماعية تجعله الفئة من العمر،و تعرف المراهقة كمرحلة أزمة التي تميزت بالنقائص و الإضطرابات الجسدية و النفسية التي تبرز بتأسيس مايسمى "الحماية".فالمراهقة هو سن الذي يوجه إلى البحث في هذه المفهوم،فالتفكير في المراهقة هو التفكير في الخروج منها،فالمراهقة ماهي إلا تحضير أليم للسن الرشد، السن الوحيد للتنفيذAccomplissement.

فالشباب كمرحلة لاحقة للمراهقة و لمشاكلها النفسية،لكن باختلاف عن سن الرشد(الراشد) لأنه لم يسجل في دور الزواج و العائلة حيث يصبح سنا كاملا. إذا مع ذلك ماهي النتائج التي يمكن استخلاصها عن مكانة الشباب في المدينة و على السياسات التي تهدف على تماسكها و تناسقها الممكن؟.

3)- الشباب في المدينة:

الحديث عن الشباب والمدينة، يضعنا أمام أهم مكونات التغيرات الاجتماعية العميقة، والمتسارعة في الجزائر[1].

إذ تعد المدينة أحد أهم الفضاءات التي تحقق الاجتماع الانساني كونها تضم مجموعات بشرية متعددة و مختلفة عن بعضها البعض وبأعداد كبيرة، تتقاسم نفس الفضاء أين يشترك أفرادها في إنتاج الأشياء و الأفكار و يطورون طرح تواجدهم و كذا تتطور علاقاتهم،و من بين ما يميز المدينة عن الريف أنها فضاء التعدد و الاختلاف [2] لإتساع هامش الحرية التي يتمتع بها الأفراد و الجماعات بداخلها ،و لذلك فهم يعبرون عن تواجدهم بأشكال متعددة و مختلفة.

إن صيرورات التفاعل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية في المدن كانت تنظمها مؤسسات اجتماعية مثل العائلة، جماعة الأقران شبكة القرابة المجاورة (Voisinage) وكذا مؤسسة الحي (quartier) فداخل هذه الأخيرة كان الشباب يقضون معظم حياتهم الاجتماعية....فالحي كان يشكل الوحدة الاجتماعية الأساسية داخل النسيج العمراني للمدينة، والذي يضفي هوية خاصة للقاطنين به، فخلال المرحلة الاستعمارية لعبت الأحياء دور الملجأ الاجتماعي الطبيعي للسكان الأصليين، بعد الاستقلال استمرت هذه الأخيرة في لعب دورها الاندماجي للسكان الوافدين، إلا أنه ونظرا لحركة التمدن السريعة المتزامنة مع الهجرة الريفية خلال الستينيات والسبعينيات، ظهرت أحياء محيطة جديدة، وإليها جلب الوافدين الجدد أنماط عيشهم القروية، وقطنوا عادة بجوار عائلاتهم أو قرابة على أساس ينحدرون من نفس مناطقهم[3].

فأغلب الأنشطة التي يقوم بها الشباب كانت في المدينة واتخذت من الأحياء والفضاءات العمومية إطار ومكان لها وذلك كمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كالبيع الثابت على(الرصيف أو في الشارع).

ولكن مع تردي الظروف الاقتصادية وتنامي الضغوط الديمغرافية وكذا تدني الخدمات العمومية، أصبحت جماعة الانتماء (الحي) لا تفي بدورها كصمام للأمن وعليه بدأ التصدع عن التكافل الاجتماعي.فأصبح الحي مكان يقل فيه النظام والأمن وضعف الروابط بسبب كثرة مزاولة

---

[1] عزي فريد محمد، شباب المدينة،بين التهميش والاندماج،اقتراب سوسيو ثقافي لشباب مدينة وهران،المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، إنسانيات مجلد 2، عدد 5، ماي- أوت 1998، ص 49.

[1] HADJIDJ D,L'habiter la spatialisation des modes de vie, revue sciences humaines,n°17,Constantine,juin 2002,p-p 11.24.

[3] BENATIA F, Alger, Agrégat ou cité ?, Alger, SNED, 1980. لمزيد من المعلومات أنظر:

الأنشطة غير الرسمية فيه فظهرت إلى الواجهة جماعات شبابية جديدة وأصبح الشارع عوضا للحي حجر الزاوية لنشاط هذه الجماعات الجديدة كالبيع وغير ذلك.كما ظهرت جماعات شبابية الأكثر تمثلا جرى تسميتها "بالحياطة" وهم فئة شبابية يفتقرون إلى مصدر عيش ويمضون أغلب أوقاتهم متكئين على جدران البنايات.

فليس كل الشباب المهمش يستند إلى الجدران،فإن عددا كبيرا منهم في أعمال وأنشطة [1]في إطار القطاع غير الرسمي في المدينة وتطلق على هذه الأخيرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الوسط الحضري المزاولة من طرف شريحة الشباب فهذه الفئة تبدي حركية اجتماعية واقتصادية عالية، فطبيعة عملهم جعلتهم يحتكون بجميع الشرائح الاجتماعية الأخرى وتعلموا كيف يتمركزون في الفضاء العام، ذلك لممارسة كمثل هذه الأنشطة، واكتسبوا من خلال ذلك مكانة إجتماعية داخل المدينة، حيث أصبحوا هم المعيلين لأسرهم بشتى الطرق، إذ يخشون في كثير من الحالات الدولة وذلك من خلال نشاطهم غير الرسمي اليومي يواجهون باستمرار تحرشات أعوان الأمن لأن يعرفون أن هذه الأنشطة كما يسمونها مشروعة لكن غير رسمية غير أن شبح البطالة هو الذي دفع بهم لمزاولتها بكل الطرق ومختلف الشرائح الاجتماعية و خاصة الشباب حتى ذوي الشهادات المهنية أو الجامعية كما صرح أحد المبحوثين قائلا:" ماكانش الخدمة زوج صوالح غلتنا نخدمو هما chomageوvide شراك باغي دير حمالديك كي تشوف واحد قاري و يبيع معاك مايغيضكش الحال قاع مرهاش حياة هذي و مشي قاع عيشة بصراحة ماراناش عايشين".بمعنى:"لا يوجد هناك عمل الشئ الذي دفعنا لمزاولة هذه النشاطات غير الرسمية هو البطالة و الفراغ الذي نعاني منه،ماذا تريد أن نفعل و خاصة عندما ترى طلبة الجامعة بجوارك يبيعون مثلك،هذه ليست حياة و ليست معيشة"(مقابلة رقم:09).فما العيشة وما الحياة في نظر هؤلاء الشباب؟.

فالشباب طاقة حيوية للحركية الاجتماعية،فعالية نظام و تركيبة اجتماعية و هي محدودة المسؤولية و الامكانية ضمن نظام أساسي اجتماعي تحكمه المصلحة الفردية و الجماعية في إطار الضوابط الاجتماعية ،الاقتصادية،الدينية،التربوية،الاديولوجية والأخلاقية...فتضل الشريحة التي لاتملك لنفسها لا حول و لاقوة سوى أن تتمثل للصيورات و الأحداث اليومية بكل تدخلاتها.

ففي التركيبة التقليدية للمراهقة،في السياسات الاجتماعية نتيجتين: تبقى المراهقة تحت مراقبة الهيئات الكبرى الاجتماعية Grandes instances de socialisation و هي العائلة و المدرسة.وليس هناك مكانة خاصة و مستقلة خارج هذه الهيئتين و ليس على السياسات الخاصة

[1]عزي فريد محمد، شباب المدينة،بين التهميش والاندماج،المرجع السابق، ص 54.

بالمراهقة إلا الإندماج في سياسات المتعلقة بالعائلة كامتداد في السياسات الخاصة بالطفولة أو السياسات المدرسية.[1]

الحركات الشبانية كهيئة اجتماعية لا تمنح لنفسها مهمة بإدخال أو إدماج المراهقيين في أدوار الراشد و كل مشروع يوجه حول هذه البيداغوجية التعليميةPédagogie d'apprentissage التي تساهم في تكوين المواطن الراشد.

لا يعترف هذا التصور Conception في نفس الوقت بالنسبة للسياسات الاجتماعية و الحركات الشبانية حق التشغيل في مكان خاصة و مستقلة في الحي في عدد معين من الأماكن التي تخصيصها لهم و ليس لهذا تأثير أو نتائج خطيرة في أوساط المدينة أين توجد موارد ثقافية و مساحات اجتماعية بشكل كبير و متنوع من أجل إيجاد الشباب مكانتهم بسهولة و تلقائية.

وتكون النتائج أقل نجاعة في بعض الأماكن المحيطة بالمدينة أين يوجد فضاء منظم وظيفيا Fonctionnellement حسب السكن و الشبكة الطرقية و أين تكون هذه الأماكن أو المساحات الوسيطية هي مساحات خالية،متعفنة لا تليق بممارسة حسن المعاشرة.

-1- الحق في عيش مرحلة الشباب:

لشباب الأحياء وضواحي المدينة الرغبة و في كل الأحوال الحق في عيش شبابهم ،فإذا كثر تهميش الشباب فإنه يقل استعداده بعرفان حقه في الترفيه الخاص بهذا السن،و الفكرة المناقضة كون الشباب الذي يعرف التهميش هو الذي لا يعرف حق الحصول على مزايا الخاصة بهذا السن ،بالطبع يريد هؤلاء الشباب "العمل"لكن يحرمون منه و في نفس الوقت يفرض العمل نفسه كمعيار Norme التي يؤدي كتنديد لأي تصرف ترفيهي بأن الحصول على عمل شيء نادر إذ يبنى أي فعل اجتماعي على فكرة مقابل عبارة "Bonne volonté laborieuse" [2]

بدون نفي فضائل بيداغوجية الجهد و تعلم القواعد الانتاجية .اللهو،السفر،اكتشاف الرياضة،للوصول إلى الأشكال الثقافية المختلفة،فيجب أن تكون عناصر أساسية التنشئة الاجتماعية.

بينما تتميز الأحياء التي تعاني من مشاكل نقص فادح لمساحات الترفيه الخاص بالشباب و الحصول على التجهيزات الرياضية هو في غالب الأحيان ممنوع،أو يخضع للشروط قد تصرفه عن الأهداف (كتسجيل في نادي رسمي).في هذا المستوى ترجع مسألة "محل الشباب" إلى الواجهة

[1] GALLAND O, , Jeunesse et exclusion ,op cit,p254.

[2] GALLAND O,Ibid,p255.

كشيء مهم ،و الكل يطالب بهذا منذ زمن من طرف الشباب أو "أجيال الشباب"لكن نادرا ما يستجاب لهم،و يرجع السبب إلى تحفظ بعض المنتجيين المحليين أقل حماسة لفكرة منح مسؤولية محل لمجموعة من الشباب غير المهيكلة non structuré على الأكثر يريد الصناع التعامل مع الجمعيات.

إذ تعكس مخاوف المنتجيين تردد (توتر) سياسي وعدم الإهتمام بالمسألة أو انخراط لفكرة تقليدية للمراهقة كسن يحتاج لأول تأطير،مشكلة التمويل للضمان،تعيين مسؤول المراقب لتفادي التجاوزات الممكنة(شجار،خلاف...) و تدور المسألة بصفة عامة حول موضوع القاعدة.إذ يأخذ المحل الخاص بالشباب معنى حقيقي إلا إذا بني حوله مجمع أي جماعة منظمة حول أدنى قواعد التي تسمح استعمال مشترك و أشكال التبادل.لكن يساهم "المحلي"كإقتراح آخر إذا قبلنا أخذ أدنى أخطار هذا المجمع و القواعد الذي ينظمها،فالصعوبة تكمن في المرونة في الاستعمال و الصرامة في قواعد الاستعمال فيحب اكتشاف مساحات غير المبنية لكن تكون مهيكلة بقواعد.

و كخلاصة على مسألة الترفيه و "حسن المعاشرة الشبانية" تكون الملاحظة كالآتي:بإستثناء أوساط المدن،تتميز عدة أحياء بغياب المساحات أين يمكن أن تتطور "حسن المعاشرة الشبانية" و غياب أي عرض لوسائل الترفيه التي تستجيب لمطالب الشباب(غياب دور السينما،المكتبات،قاعات الحفلات و حتى المقاهي...) بالإضافة أن فئة الشباب المحرومة هي التي تعاني من هذه النقائص.

و من جهة أخرى الكل يتقبل أن الجواب بعبارة التجهيزات الاجتماعية الثقافية الثقيلة و التي لا توافق و متطلبات الشباب الخاصة بالمستوى المحلي و بتشاور مع كل الممثليين يجب أن تبرز المبادرات و لكن إذا أراد الشباب التطور كسن مستقل يجب و بمعنى عام يكون كفاعل سياسي مندمجا في قضايا المدينة،فالصورة المسيطرة هي التي تبين شبابا فرديا يتميز برفضه للإلتزامات واللجوء إلى مساحة أوالفضاء الخاص و سحبه الاجتماعي و السياسي،و الاهتمام الحضري بالنجاح الفردي.

منذ البداية، يعاني هذا النقاش من لبس أساسي عن طريق خلط بين شكلين ممكنين للفردانية و التي يجب أن تكون متميزتين:و نستطيع شرح ماقاله P. Ariés [1] بإعادة عبارة "فردانية العادات"(أو فردانية الأخلاق) من أجل تمييز الشكل الأول فيما يخص الاختيار الحر في نمط العيش و تشتت الدولة و العائلة بالنسبة للعادات (أو الأخلاق)و إذا تحفظ على الفردانية بهذا

[1] GALLAND O,Ibid,p257.

الشكل من الاستقلالية بأكثر اتساعا و فردية طرق العيش و يمكن أن نكون بإتفاق مع فكرة موسعة بين الشباب (مع اختلافات هامة حسب الأوساط الاجتماعية).

-2- الصورة السيئة للجيل على نفسه:

إذ يعتبر الإنعزال الاجتماعي و السياسي ليس سلوكا عاما لدى الشباب، إنما يبدو محيطا بعينه منهم فقط من كل النواحي فتصبح لديهم صعوبات كبيرة في الإندماج في المجتمع.فالشباب الذي لديه فكرة سيئة في حد ذاته و لكنها جيدة في المجتمع،و الشباب يؤمن دائما أن بالمال سيعيش حياة سعيدة،فتفكير الشباب هنا سلبي مع العكس بالكبار الذين يختلفون في تفكيرهم عن الشباب إذ لديهم نظرة ايجابية للحياة لكن ليس بالجانب المادي فقط.

-3- التزام الشباب بالسياسة:

إذا كان الشباب خارج المجتمعات و الرهانات التي تحركه،أليسو جد متحفظين في المشاركة أو حتى الإهتمام بالسياسة ؟ قد أظهرت بعض النتائج ذلك، فمعظم الشباب ليس لهم رأي مؤيد للرجال السياسيين و الحركات السياسية بسبب شعارات عدم التسجيل التي رفعت بين 18و 19سنة.ففي التحقيق الذي أجري على تلاميذ الثانوية،إذ أعلن 90% استعدادهم مثلا للتظاهر بهدف الدفاع عن آراءهم،إذ أظهر 64% منهم الرغبة في الإنضمام إلى حركة أو مؤسسة،10% فقط يظهرون استعدادهم للإندماج في الحزب السياسيين.لكن يجب شرح بعض التباين من جهة ،وفقدان الثقة بالسياسة يظهر في جميع مراحل العمر،حتى لو لم يكن قويا لدى الشباب؛هنا يكون فعل ظرف سياسي الذي لا يتعلق بالسلوك المميز للشباب،و من جهة أخرى الإشتراك السياسي هو ظاهرة متطورة،ويمكن أن يكون طويلا بفعل تزايد الشباب.لكن عمليات الإدماج السياسي قد بدأت بالعمل كما تبين أن موكسل Muxel في تحقيق دام ثلاثة سنوات سمح لها بمتابعة جماعة من الشبان المستجوبين في كل نهاية مرحلة سياسية أن طوال هذه السنين(الخيارات تتحقق،والتوجيهات ترسم و الخصائص التي تميز المواطنة السياسية تتعمم).

يمكننا أن نطرح السؤال التالي: ماذا إذا كان لدى الإشتراك السياسي معنى آخر غير المشاركة الرسمية و النسبية في إطار مرجعي محترم دون الإنضمام إليه كليا؟سنكون بالنسبة إلى الشباب اليوم من اليمين أو اليسار كما لو أننا نعلن أنفسنا كاثولكيين دون أن يكون لدينا الايمان حقا و دون التطبيق المنتظم.

-4- الوظيفة الاجتماعية للمدرسة:

هو مكان آخر أين يمكن و أين يجب تعلم المواطنة،إنه المدرسة فبقراءة نتائج التحقيق الذي خصصته فرانسوا دوبي François Dubet لطلاب الثانوية نتأكد أن بفرنسا لسوء الحظ أن المدرسة لا تؤدي بأهمية كبيرة،إذ مهمتها الاجتماعية الأساسية أن المدرسية اليوم هي عالم خال من الإجباريات غير تلك التي تفرض التنافس المدرسي الذي يتكيف معه طلاب الثانوية بعقلية ملتزم عقلي للدروس و لكنه أيضا عالم آخر بدون حقوق حقيقية و بالتالي بعيدة عن كل فكرة مواطنة أن هؤلاء الطلاب أحرار لكن دون قوة حقيقية في التدخل في التنظيم الاجتماعي فهم لايرغبون بذلك بمبرر أن هذا الشكل من المواطنة يسلب حريتهم.فالثانوية ليست مجموعة واحدة فقط فالقسم و الجماعات الصغيرة لها هذا المعنى يمكننا طرح السؤال مع فرانسو دوبي François Dubet إذا لم يكن من المستعجل بناء ثانوية كمؤسسة حقيقية أي فضاء سياسي حيث يترك التلاميذ جزءا من حريتهم لفائدة الحقوق الجديدة ألا يجب تشجيع بروز مواطنة ثانوية بمحاولة جعل التلاميذ الممثلين الأذكياء لدراستهم؟حسب قول دوبيDubet هذا يفرض أيضا أن المؤسسة تترك جزءا صغيرا من ايجابياتها وتقبل فوق مضمون الدراسات و التنظيم المدرسي بإدخال فضاء التفاوض و النقاش.[1]

-5- فضاء الحي:

فضاء آخر يمكن أن يؤيد عملية المواطنة ألا و هو الفضاء البلدي أو الحي بالإشارة إلى أن الشخصية الوحيدة السياسية التي تبقى شعبية و محترمة،إذ يأتي بالمرتبة فضاء المدينة الذي يشمل مباشرة الحياة اليومية للشباب.إذن هو فضاء في التنظيم حيث يتوجب عليهم قول آراءهم ،ويوجد بعض الحركات خاصة المجالس البلدية للشباب أو مجالس الحي لكن هذه المشاركات تبقى نادرة و مختلفة و يشمل في معظم الأحيان الأطفال أكثر من الشباب.

فهل يمكن القول أن الشباب كمرحلة عمر يعانون من أبعاد تضعهم بهامش المجتمع؟.تعميم كهذا يبدو مفرطا و يتكون اليوم المجتمع الفرنسي من ثلاثة أنواع من الشباب مختلفة نسبيا:

أ /.الشباب التقليديون:و هم الريفيون العاملون الذكور أو من بعد آخر على سلم المجتمع شباب الأحياء الجميلة،بالنسبة لهم عمليا الإشتراك و الإندماج التقليدية فعالة دائما و هم الذين ينتجون بدوون حرمان،نموذج الذي تعطيهم إياه المدرسة و العائلة.

[1] GALLAND O,Ibid,p264.

ب/.*الشباب الممتدين ذوي أصل من الطبقات الوسطى* أو الطبقة الأفضل في الطبقة العاملة،يرفضون أوقات الالتزامات العائلية (الزواج و الأطفال) و ذلك من أجل عيش فترة ممتدة من السعادة في هذا السن من الحياة،سعادة مؤسسة على قاعدة الصداقة.

ج/.الشباب الهامشيون:هم الذين يخرجون من المدرسة دون تكوين خبراتهم (حوالي10% في كل مرحلة عمر)و هم ضحية شكل آخر من الامتداد تتحمله مع البطالة،كان هؤلاء الشباب مدمجين بمناصب عادية مؤطرة جزئيا عن طريق بعض الأحزاب السياسية و النقابات التي تزيد من شهرتها،لكن هذا الإشكال من الإدماج قد خسرت فعاليتها: إذتدنت المناصب العادية،و الشباب غير مكونين هم منافسين من طرف آخرين مكونين قد بدؤوا حياتهم العملية بهذه المناصب ،أما بالنسبة للإندماج النقابي السياسي أو المؤسسي فقد رأينا أنها لا تشكل أبدا إطارا إدماجيا فعالا؛هؤلاء الشباب هم إذن متجاهلين إحدى النتائج التي تصدمنا في تحقيقنا هذا حول الشباب الريفيين يظهر التباعد المتزايد بين الشباب العاملين غير المؤهلين الهامشيين اجتماعيا و مجموعة الشباب المؤهلين الشعبيين الذين يقتربون من الطبقة الوسطى.

4): الشباب و المجتمع :

إن الشباب كفئة لا تعبر عن الواقع الذي تريده،فنجد أن مصطلح الشباب يعبر عن احساس مليء بالغموض و عدم الفهم و منه عدم التأكد من هذه الفئة داخل المجتمع،فالقضية قضية محتوى Le Contenu و المحوي فيه Le Contenant كما يقول جورج زيميل .G.Simmel وذلك عوض الحديث عن الشباب بصفة المفرد،أليس من الصحيح أن نتحدث عن الشباب بصيغة الجمع؟. فالمجتمع مجموعة من الأفراد غير مستقلين ،فلا وجود للفرد بدون مجتمع ولا يستتطيع الفرد أن يعيش بدون علاقة مع الآخرين فهذا الأخير يعيش داخل المجتمع بروابط Par des liens و التي تطور فردانيته و التي هي شكل من الأشكال الاجتماعية... فالفرد لايستطيع أن يقول أنا بدون أن ينتمي إلى نحن، فيصرح في هذا الصدد N ELIAS أن المجتمع لا يفهم فقط عن طريق الأفراد ولكن عن طريق القوانين و البنيات فهناك قوانين تحكم الفرد و المجتمع ولكل فرد عمل خاص به وتطور تاريخ الحضارات يفهم عن طريق التحولات أو التغيرات في العلاقات الانسانية وتقسيم العمل مع الأفراد[1].

[1]ELIAS N,La société des individus,Paris,Fayard, 1991.

إذن الحديث عن الشباب سيرجعنا حتما للحديث عن الأجيال السالفة، فالطريقة التي نتناول بها دراسة الأجيال السابقة (الآباء و الأجداد) فهي طريقة لا تتماشى و الواقع المعاصر وما يشمله من تحولات عميقة يعرفها المجتمع الجزائري في نظامه الاجتماعي،الديمغرافي و الإقتصادي،فكل هذه العوامل و المتغيرات أدت إلى تغيير و تطور في السلوكات الفردية و العلاقات الاجتماعية.

فمن خلال الدراسات الإستطلاعية التي قمنا بها استخلصنا أن الشباب يبحثون عن تكوين علاقات اجتماعية مع الغير ،إذ أن نظرة المجتمع إلى الشباب تختلف بحيث أن البعض يعتبرها أن فئة محافظة لأنها تشتهر ولا تبدي عداءها اتجاه الأسرة بل تثمنها و هناك من يرى أنها فئة لا اجتماعية بسبب السلوكات اللامدنية التي تصدر عنها، و هناك من يرى فيها السخاء و الحماس بسبب جانبها الانساني و هناك من يرى إلى فئة الشباب الأنانية و ضيق العقل و ذات فردانية كبيرة .فمن خلال مطالعاتنا للأدبيات التي تناولت فئة الشباب بالدراسة و جدنا أن معظم هذه الدراسات تتناول هذه الفئة من جانب واحد:الإنحراف،السلوكات اللامدنية،المخذرات و العنف...إلخ و بالتالي عندما يكون الحديث عن "مجتمع شاب"كالمجتمع الجزائري مثلا يصبح الحديث عن مجتمع المشاكل و الصعوبات و إن مثل هذه الخطابات تبعث بالتشاؤم لتلك المرحلة العمرية التي يجتازونها فمثل هذا الموضوع يتطلب منا كباحثين معرفة ما يميز وضعية الشباب في المجتمع و طبيعة البنى و التصورات المعاصرة لهذه الفئة و دراسة تلك العلاقات التي ينسجها هؤلاء الشباب مع الأجيال السابقة و الأخذ بالفهم و التفسير لكل تلك التحولات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية...فالشباب يمثل الكاشف لتلك التطورات و التحولات التي نعيشها في مجتمعنا،فهم أكثر احساسا و حساسية من الأجيال القديمة لكل التغيرات التي تمس المجتمع و حتى تلك التغيرات الخفية و التي لا تظهر بوضوح.لهذا يمكن اعتبار هذه الفئة الشبانية كعامل مهم و حساس للتغيير من خلال معرفة السمات و الخصائص التي تميز هذه الفئة من المجتمع،و الإهتمام بالمسارات المختلفة لهؤلاء الشباب،كيفية تطورها و معايشتها في هذه المرحلة العمرية ضمن كل التحولات التي يعرفها المجتمع.

كما أكدت الدراسات أن الشباب هم أكثر الفئات شعورا بالولاء للمجتمع و يتحمسون للعمل في سبيله،كما أنهم يعرفونه حق المعرفة و يدركون موارده و احتياجاته كما أنهم يستفيدون بطريقة مباشرة بنتائج الأعمال التي يقومون بها علاوة على أن خدمتهم لمجتمعاتهم المحلية ستساعهم بلا شك عل ارتفاع مكانتهم الاجتماعية بها.[1] فيا ترى كيف ينظر الشباب للعمل؟.

[1] يوسف عنصر،مشكلات الشباب الجزائري،الواقع والتطلعات المستقبلية،المرجع السابق،ص216.

العمل هو نشاط انساني و الذي يشكل بعد محوري في الإهتمامات اليومية للناس،و يأتي هذا الأخير في المرتبة الثانية بعد الأسرة وهذه الفكرة أكدها الباحث محمد فريد غزي[1]،و ذلك حسب آراء و استجواب المبحوثين على سؤال جد مهم ألا و هو ماهو أهم شيء في حياتك؟فصرح أحد المبحوثيين قائلا:"حياتي مرتبطة بالخدمة،كلشي يكون بها"بمعنى :"الحياة مرتبطة بالعمل و كل شئ بالعمل"مقابلة رقم:23)

من هنا يتبن لنا أنه يوجد اجماع على أهمية العمل في حياة الأفراد الجزائريين و يأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة كما ذكرنا آنفا،إنه ما يجعل هذه الفئة من الشباب يتشبثون أكثر بالعمل و يمنحونه قيمة كبيرة في حياتهم هو بفعل الظرف الذي يعيشون فيه إذ شحت فيه فرص العمل كثيرا نظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة،و يكتسب هذا الأخير"العمل" أهمية كبيرة لدى الشباب الجزائري و عند كل الفئات العمرية بدرجات متفاوتة.فإذا رأينا أن الأغلبية المطلقة في الجزائر تود أن ترى دور كبير للعمل في حياتها في المستقبل و لا فرق في ذلك بين الشباب و الكبار.

فالقيم التي سادت في هذا الأخير يصنفها أحد أهم منظري المجتمعات المابعد صناعية أنها قيم مادية يسخرها الأفراد لتأمين العيش و الرفاهية و التي تركز على الكسب و التملك و اقتناء الأشياء المادية و تلبية الحاجات المباشرة من مأكل و ملبس و مسكن.فالسؤال الذي نود معرفة إجابته هو لماذا يقبل الشباب للعمل ؟.

العمل لا يعتبر هدفا في حد ذاته و إنما وسيلة،و يعتبر مرغوبا في ذاته،فالعمل يمنح الأفراد فرصة لتحقيق أنفسهم،فهم لا يعملون لأنهم مجبرون على ذلك أو يعملون لتحقيق رفاهية مادية فقط و إنما عملهم هو أيضا فرصة ليمارسو قدراتهم و يثبتو أنفسهم،إذ صرح بعض المبحوثين عن سبب العمل قائلين:"أنا نخدم لابال تراس و نحس بلي أنا كاين،نبيع،نشري نهدرنتعرفو على ناس تعرف الزين الشين الخاين الخداع الخدمة تعلمك صواح كبار غير الإنسان يكونه تراس و يخدم ،الخدمة هي كل شيء في الحياة و تاكل منها،الفايدة تجي و لا ماتجيش مشي مشكل" بمعنى"أتمتع بعملي لأنه أهم شئ في حياتي ،العمل من أجل كسب العيش ضرورة.أقوم بعملي بجد بغض النظر عن الراتب"(مقابلة رقم:23) فالدافع من وراء توجه الشباب نحو العمل بنسب كبيرة بالطبع هو الدافع المادي من خلال الدراسة تبين أن الشباب أكثر توجها نحو القيم المادية أو الإستعمالية للعمل أما

[1]محمد فريد غزي،الأجيال و القيم،مقاربة للغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر،أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي،جامعة وهران، 2008،ص108.

عن المستوى التعليمي فتبين لنا أنه كلما زاد هذا الأخير أي المستوى التعليمي زاد الطلب على العمل.

لذلك فإن مسألة الشباب و التغير الاجتماعي يتطلب تناولها من منظورها الشامل،أي أن التكفل بالشباب يبدأبالتنشئة حيث تعد الأسرة الهيئة الأساسية الأولى للضبط الاجتماعي،تلك العملية المحورية للتنشئة الاجتماعية التي يتحول فيها الأطفال من كائنات عضوية إلى ذوات مشخصة و هي مركز اشعاع رئيسي لثقافة المجتمع،تمارس الضبط في عملية اجتماعية كبرى و هي التنشئة الاجتماعية لأفرادها،ذكورا و إناثا،أطفالا و صبية غلمانا و شبابا مراهقين و بالغين و راشدين كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية التي لاتنتهي تربية الفرد و رعايته في كنف أسرته بإنتهاء دراسته الثانوية كما هو شائع في المجتمعات الأوروبية و الأمريكية[1].

خاتمة:

يعتبر موضوع الشباب موضوعا جديرا بالدراسة كما يعتبر ظاهرة اجتماعية فرضتها الأوضاع و المعطيات الاجتماعية الاقتصادية و السياسية و الثقافية.فالإشارة فقط فإن فئة الشباب فئة متباينة و غير متجانسة سواء من الناحية الثقافية الاجتماعية أو الاقتصادية لذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مفهوم الشباب الذي كاننقطة اختلاف من طرف علماء الاجتماع و الديمغرافية و الإحصائيون في تحديد معالمه و خصائصه وإبراز مفهوم التهميش كظاهرة اجتماعية تعاني منها بعض فئات الشباب.

[1] حسن الساعاتي،بحوث إسلامية في الأسرة و الجريمة و المجتمع،دار الفكر العربي،القاهرة،1996،ص22 .

مقدمة:

يرى ماكس فيبر أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة هدفها الحصول على منفعة بوسيلة رشيدة و عقلانية فالمنفعة و الحاجة و الرشادة من المفاهيم الأساسية للتحليل الاقتصادي خاصة في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي اعتبارا لمدى طبيعته و مركباته المختلفة و المتنوعة حسب المناطق و الجهات التي ينتشر فيها و هذا نفسه يعتبر كحد فاصل في تفاقمه،فمكان يعتبر أساسيا في التعريف به أصبح عائقا في تحديد معالمه و ذلك ليس إلا لأن الدارسين لهذا القطاع يجمعون على صعوبة ايجاد تعريف جامع مانع و شامل لكل مظاهر و أشكال القطاع غير الرسمي فعلى الرغم من المحاولات و المشاركات المتعددة و الهادفة إلى تحديد معنى القطاع غير الرسمي ،إلا أن الإشكال مازال مطروحا نظرا لتباين التعريفات و تضاربها،و مع ذلك فإن كل الأدبيات التي تناولت الموضوع تشير في تعريفها للقطاع غير الرسمي أنه ذلك القطاع الذي يحتوي على نشاطات غير رسمية و غير مراقبة من طرف الدولة سواء بأجهزتها الجبائية و الضريبية أو أجهزة الضمان الاجتماعي .

إذ يقدم هذا الفصل عرضا تاريخيا لمفهوم القطاع غير الرسمي و نشأته و تطوره و خصائصه مع إبراز أهمية و مختلف الفئات النشطة فيه (المبحث الأول) أما المبحث الثاني فتطرقنا للبطالة و علاقتها مع القطاع غير الرسمي ،مفهومها و إبراز البطالة على كل المستويات العالمي و الدول النامية و الجزائر.

الفصل الثاني:البطالة والقطاع غير الرسمي في الوسط الحضري

I- القطاع غير الرسمي:

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في جانب منها في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تتضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي في الو.م.أ، و20% في إيطاليا، و10% في السويد، و 08% في المملكة المتحدة فيما هو، في الدول النامية، لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا.[1]

ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي 61% من إجمالي التشغيل بالدول العربية[2].

1)- مفهوم القطاع غير الرسمي: خلفية تاريخية.

ينقسم القطاع الحضري إلى ثلاث قطاعات: القطاع الأول الزراعة، القطاع الثاني الصناعة والقطاع الثالث الخدمات، إلا أن هذا لا يعكس الاقتصاد الحقيقي في الدول النامية فنجد النشاط الرسمي لمركز المدينة يشمل الموظفين الخواص، وظائف حرة ومؤسسات عامة والنشاط غير الرسمي لضاحية المدينة يشمل عمال غير مؤهلين، بطالين، وظائف غير شرعية لامتصاص اليد العاملة التي لم تجد لها مكان في القطاع الرسمي، فهذه الثنائية dualisme للنشاط الرسمي وغير الرسمي عوضت وحلت محل الثلاثية بالنشاط الحضري لدول العالم الثالث.

هذه الفكرة يؤكدها B.Granotier[3]. ثنائية جد واضحة تعوض إذن وتحل محل المفهوم الكلاسيكي لثلاثية النشاطات الحضرية للعالم الثالث.

---

[1] أحمد صابر عبد الباقي، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، المرجع السابق،ص 03.

[2] هبة نصار، السياسات الاقتصادية، وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية، الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في الدول العربية،منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية،عمان، الأردن 6-7 أبريل2004،ص 5.

[3] GRANOTIER B, La planète des bidonvilles , perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde, paris, Seuil 1980, p 68.

ارتبط مفهوم القطاع غير الرسمي Secteur informel منذ نشأته بالحضر، إذ اعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر Urbanisation، والهجرة من الريف إلى المدينة Migration rurale ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي Formel، وآخر غير رسمي Informel.

و في كتاب G.Balandier "المعنى و القوة Sens et Puissance" يشير إلى فكرة رئيسية و هي أن المجتمعات تعبر عن نفسها من خلال مستويين اثنين:المستوى الرسمي و المستوى اللارسمي (الواقع)،ولفهم هذه المجتمعات علينا أن نفهمها من واقعها أي الجزء الواقعي (اللارسمي) و يتمثل هذا الأخير في النشاطات غير الرسمية،عمق الجانب الديني للممارسات الدينية،خروج المرأة للعمل...إلخ[1]

ومفهوم الازدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي كان سائدا في نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع غير الرسمي بوقت طويل، فالنموذج الذي انتشر بعد الح.ع.II، خاصة الذي قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التميز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية: قطاع حديث Moderne، وقطاع تقليدي Traditionel، فالقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والتي تستخدم فنا إنتاجيا متقدما، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي، أما القطاع التقليدي فيشمل على الأنشطة التي كانت سائدة قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في اقتصاديات العالم الثالث والتي استمرت أيضا في التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث، وظلت تستخدم أساليب إنتاج تقليدية، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو الزراعة[2].

وفي ظل هذا النموذج للتنمية، يعد القطاع الحديث المحور الأساسي في عملية التنمية، حيث يفترض أن عمليات التصنيع ستتم فيه على نطاق واسع ومتزايد، بحيث يمكن استيعاب قوة العمل الفائضة في القطاع التقليدي، ومن ثم تحقيق الهدف من التنمية طبقا لهذا النموذج، وهو نمو الناتج القومي، وبذلك يصبح القطاع الحديث قادرا على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل، أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر فلم تكن هدفا مباشرا لهذا النموذج، حيث كان يفترض أنها ستتم تلقائيا، وعلى نحو تدريجي، نتيجة لتساقط منافع النمو على الفئات الفقيرة، وعلى هذا توقع البعض أن القطاع غير الرسمي لن يستمر في المستقبل وأنه قطاع هامشي ومتخلف وتابع للقطاع

---

[1] BALANDIER G,Sens et puissance,Ed,PUF,2éme édition,1981, p 07.

[2] محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 32، العدد 23، سبتمبر 1995، ص 36.

الرأسمالي،وليس لديه القدرة على تكوين رؤوس الأموال، أو حل مشكلات البطالة أو توفير الحاجات الأساسية في المدينة، ولذلك سيندثر في النهاية، وبالتالي لا جدوى من إتباع سياسات تطوير هذا القطاع، لأن نتائج استمراره هي زيادة استغلال العمال، وزيادة مستويات الفقر[1].

إلا أنه، بعد مضي عدة عقود، اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو الذي توقعه هذا النموذج، كما اتضح أنه إذا كانت بعض الدول النامية قد حققت أحيانا معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادي، إلا أن منافع هذا النمو لم تصل إلى الفقراء، كما أن التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله، ولم يستوعب القطاع التقليدي في القطاع الحديث، ومن ثم بدأ الاهتمام يتحول من التركيز على الناتج القومي إلى النمو مع التوزيع وبدأ عدد من الدارسين بتناول أوضاع الفقراء في الدول النامية.

لقد أجريت دراسات متعددة، في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء وننسب هذه الظاهرة إلى وجود قطاع كبير ومتضخم في اقتصاديات تلك الدول، يضم أنشطة اقتصادية متنوعة تولد دخولا لا يمكن تقديرها بالطرق الرسمية المعتادة عن تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وذلك إما لصعوبة تحديدها من خلال الطرق المعروفة للحسابات القومية، أو لعدم التبليغ عنها كليا أو جزئيا، أو لكونها غير قانونية[2].

لما لوحظ أيضا أنه رغم ارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل، فإن معدلات البطالة Chômage تكون منخفضة في المجتمعات التي لا يوجد فيها نظام لتعويضات البطالة وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعي، واتضح أن هذا يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أي وسيلة للإعاشة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، كذلك اتضح أن الكثير من هؤلاء يجدون أعمالا مدرة للدخل في المشروعات الصغيرة وفي أنشطة لا تشملها الإحصاءات الرسمية، وقد وجه هذا الأمر الانتباه إلى أهمية هذه المشروعات والأنشطة في توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر[3].

والاختلاف بين الازدواجية أو الثنائية من خلال منهج التحديث، الذي يقوم على التقسيم الثنائي للنشاط الاقتصادي إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي وبين الازدواجية من خلال المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاع رسمي وغير رسمي، هو أنه، في ظل المنهج الأول، يفترض أن القطاع الحديث سوف يتسع ويكبر، مع استمرار عملية النمو، ويستوعب القطاع التقليدي، وتصبح قوة العمل، خارج قطاع الزراعة، تمارس العمل بأجر في النشاط الإنتاجي

---

[1] عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية، اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997، ص 115.

[2] أميرة مشهورة وآخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر،إطار نظري للدراسة، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد 25،العدد 2،مايو1988،ص 7.

[3] محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، المرجع السابق، ص 37.

الحديث، بينما التقييم إلى قطاع رسمي وغير رسمي يقوم على الأقل في الأجر القصير، على التعايش بين القطاعين، وأن القطاع الرسمي ليس مؤقتا كما أن نسبة قليلة من المشاركين في هذا القطاع يتسمون بقدر مرتفع من الكفاءة، والقدرة على التنظيم، ومن ثم، بدلا من النظر إلى الأنشطة التقليدية على أنها سمة من سمات التخلف في دول العالم الثالث، أصبح ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه قادر على توفير فرص العمل و إنتاج سلع وخدمات، خاصة للفقراء من سكان الحضر، وللمهاجرين إلى المدينة من أبناء الريف[1].

طرف آخر للاختلاف بين الثنائية (الرسمي، وغير الرسمي) وثنائية (الحديث والتقليدي) يتجلى في أن الأولى تركز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتولي قليلا من العناية لبقية خصائص المؤسسة، وفضلا عن ذلك يثير مفهوم (تقليدي) نوعا من الاستخفاف، باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته بصفة جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، أما ثنائية (الرسمي وغير الرسمي) فتبدو محايدة ولا تقول شيئا أكثر من تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة الحضرية، علاوة على لا رسمية علاقتها بباقي مكونات البناء الاجتماعي الحضري[2].

كما أن مصطلح (القطاعين الحديث والتقليدي) يتضمن التميز بين الفرعين على أساس نوع السلع المنتجة ونوع التكنولوجيا المستخدمة، ومن الواضح، كما أظهرت العديد من الدراسات الميدانية، أن كثيرا من السلع غير التقليدية يتم إنتاجها بواسطة كلا القطاعين الفرعيين للإنتاج، فضلا عن كلمة "تقليدي" تحمل أحيانا مغزى سلبيا، يوحي بانعدام ووجود الدينامية، أو باستخدام أساليب تكنولوجية منخفضة الكفاءة[3].

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التي تبدو واضحة في مجالات عديدة مثل: صناعات الملابس، والأخشاب وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من مجالات الصناعية، التجارية والخدمية، ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية

---

(1) نفس المرجع،ص 40.

(2) إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، ،مجلة شؤون عربية، العدد77،جامعة منتوري قسنطينة،1994،ص228.

(3) إحسان حليم، القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية، ج1، دور القطاع غير المنظم بالحضر، وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب،الإدارة العامة للإعلام و التوجيه المهني،القاهرة،1985،ص38.

أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي، ولكن يجب النظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في اعتباره مجمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري[1].

تعريف القطاع غير الرسمي: تميز مصطلح "القطاع غير الرسمي[2]" من عدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات كبيرة بين الباحثين في هذا المجال.

فقد استخدم للإشارة إلى فقراء الحضر على وجه الخصوص، أو أولئك الذين يقطنون الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان في المدن، وكذلك من يقيمون في مأوى ذي مواصفات متواضعة للغاية، كما استخدم أحيانا للمشتغلين في أنشطة لا يحظى أغلبها بالرضا من جانب المجتمع مثل: بائعي المخذرات، ومن إليهم، ممن يقومون بأعمال قد تكون شبه مشروعة أو غير مشروعة أصلا، وكذلك من يقومون بأعمال متواضعة، مثل: الكناسين، وما سمي الأحذية، وفي بعض الأحوال كان المصطلح يعبر عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي وقد ينتهي به الحال إلى سكن الأحياء الفقيرة، والاشتغال في مهن متواضعة اقتصاديا واجتماعيا[3].

ويقصد بالقطاع غير الرسمي، في هذه الدراسة، ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية، تعمل في أنشطة نقدية، وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل و الأنشطة غير النقدية، كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة، المرتبطة بالمخذرات والدعارة ...الخ على كافة المستويات الطبقية، وأيضا أنشطة الخاصة بالطبقة العليا، باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا.

ويقصد بالوحدة الاقتصادية أي نشاط اقتصادي: إنتاجي، أو تجاري، أو خدمي يمارسه شخص طبيعي أو معنوي، في منشأة أو خارجها،ويدر دخلا وعلى هذا، يعتبر وحدة اقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصصة لمزاولة نشاط اقتصادي معين بصفة مستمرة، وكذلك العربة المثبتة بنهر في الطريق، أو على رصيف أو سوق، وأيضا الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالأسواق، وينصرفون في نهاية اليوم، والباعة المتجولين، ومقدمي الخدمات المتجولين، ومن في حكمهم.

---

[1] السيد الحسيني وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المرجع السابق، ص.ص09-10 .

[2] نظرا لتنوع و تعدد إصطلاحات هذا القطاع يتبنى صاحب البحث الأنشطة غير الرسمية.

[3] إبراهيم حسن العسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكاليات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989، ص.ص 101-102.

التعريفات الحديثة للقطاع غير الرسمي:

- تعريفات بعض علماء الاجتماع:

حسب التعريف الذي جاء به Alain Maurice يبدو أكثر تعميقا فالقطاع غير الرسمي أو الموازي هو نظام متعدد وشامل أين تشكل السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا في هذا القطاع هذه مع تضمن النشاطات غير المراقبة والمتعددة ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات الاستهلاكية، الأعمال التكميلية المقايضة، عملية إعادة توزيع المواد المحصلة علما بمختلف الطرق على الزبائن والأقارب فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والأجر بهدف سد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي.

إذ عرف قراشني Garchni القطاع غير الرسمي على "أنه عمل أسود"، يوجد في كل مكان قطاع آخر للاقتصاد اللارسمي أين تنعدم مثل هذه التعقيدات تشريعات على حماية الشغل ومن يقوم به أعباء ضريبة يتحملها أرباب العمل وأصحاب المؤسسات وممارسات تقييدية من طرف النقابة أنه العمل الأسود[1].

ومنه فالقطاع غير الرسمي أو الموازي هو نظام متعدد وشامل، أين تشكل السوق السوداء العنصر أكثر بروزا في هذا القطاع، هذه المجموعة تتضمن النشاطات غير المراقبة والمتعددة ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات وبالتالي فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والاجتماعي .[2]

و يعرف البعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على أنها الوحدات الاقتصادية التي تنتج و توزع سلعا و خدمات،و ينخرط فيها إما الذين يعملون لصالحهم أو الذين يعملون لقاء أجر.و تنبع صفة غير الرسمية هنا من أنها غير مسجلة و لا تدخل في الاجراءات القومية، لها علاقات محدودة أو لا توجد علاقات بينها و بين الأسواق المنظمة و المؤسسات الانتمائية و مؤسسات الخدمة العامة.[3]

-تعريفات بعض الاقتصاديين:

تبعا لتنوع الإيديولوجيات التي تعتنقها الدولة تعددت المعايير المستخدمة لتعريف القطاع غير الرسمي، حيث نجد أن الدول ذات التخطيط غير المركزي تعتبر أن الدخل محدد (غير المعلن

---

[1] جاي قراشني، الاقتصاد غير الرسمي، جوان 1989، ص 37-38.

[2] نفس المرجع ، ص 40.

[3] عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية، اتجاهات وتوقعات، المرجع السابق، ص 91.

للسلطات الضريبية) سواء يدخل أو لا يدخل ضمن تقدير الحسابات الوطنية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس منه وبين معياري الإقرار للسلطات الضريبية، والتقدير الفعلي للنشاط الاقتصادي الكلي تتحدد وتندرج الرؤى الخاصة بتعريف الاقتصاد غير الرسمي [1]،وفي ما يلي استعراض لبعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي تحت كل معيار:

يرى Vito Tanzi في الاقتصاد غير الرسمي: أن مصطلح Economy underground هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو بالأحرى مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية،كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة أخرى له، "بذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم تقديره في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره، بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية".

ويتفق Edgard Fiege مع Tanzi في تعريفه الاقتصاد غير الرسمي حيث حدده "بمجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المصرح عنها ضريبيا أو تلك التي تقاس بواسطة أساليب تقدير النشاط الاقتصادي".

ويعرف Ennolangfeld الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي، والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني [2].

ويعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في الو.م.أ الاقتصاد غير الرسمي "من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل، ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناط بها عادة وضع مقاييس الدخل والناتج الوطني".

ويعرف Ingemar Hansson الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية، وتنقسم إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب وأنشطة اقتصادية ذاتية".

كما يعرف F.Jm Feld brugge الاقتصاد غير الرسمي على "أنه ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية، لأنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج "[1].

---

[1] عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد الظلي،المفاهيم المكونات الأسباب،الأثرعلى الموازنة العامة،مؤسسات شباب الجامعة،الإسكندرية،2008،ص 13.

[2] نفس المرجع ، ص 14.

وربما يكون تعريف Grossman قد وضح طبيعة تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية إذ يحدد الاقتصاد غير الرسمي: "في حدود تلك الأنشطة المرتبطة وجودها مباشرة بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة"[2].

ويعرف wiles الاقتصاد غير الرسمي: "بأنه سلوك ضد النظام العام، يتعلق بأي شيء لا يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة"[3].

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد غير الرسمي إلا أن هناك جوانب مشتركة فيما بينها،ويتميز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عالمية هي:

أ- ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها دخول حقيقية أوضمنية.

ب- تسير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فإن أدوات التقدير التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها، وغالبا لا تخضع دخولها للضرائب.

أما الباحث عاطف وليد أندراوس فقد عرف الاقتصاد غير الرسمي "على أنه ذلك الاقتصاد الممثل لجزء من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة في الاقتصاد الوطني أنشطة ينتج عنها سلع وخدمات نقدية تتبادل من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا، ومجموع هذه الأنشطة يمارس في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها ومداخلها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين، كما قد لا تخضع للضرائب"[4].

ويعرف الأستاذ علي بودلال الاقتصاد غيرالرسمي(الخفي)"بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل و التي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام إما تعمد إخفاءه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة،و إما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد".[5]

-تعريفات الهيئات الدولية:

---

[1] عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد الظلي ،المرجع السابق، ص 13.

[2] نفس المرجع ، ص 14.

[3] وهراني عبد الكريم، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي،دراسة حالة مدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية،جامعة تلمسان، 2007-2008، ص 12.

[4] عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد الظلي،المرجع السابق،ص.15

[5] على بودلال،تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي،المرجع السابق،ص.ص 63.61.

حتى منتصف القرن الماضي استعمل مصطلح العمل في السوق السوداء إلى النشاطات التي تقوم بجانب القطاع الرسمي، غير أن المفهوم اتضح أكثر بعد الحـ.عـ.II أين انتشرت ظاهرة السوق السوداء عبر معظم أنحاء المعمورة وخاصة داخل الدورة المتضررة من الحرب ومخلفاتها من دمار وندرة بعض المنتجات الأساسية، وبهذا بدأت تظهر تسميات جديدة تشير جميعها إلى الأنشطة غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي نذكر منها[1]، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الخفي ... إلى غير ذلك من التسميات[2] المتعددة والمستخدمة في التعريف بالاقتصاد غير الرسمي إلى حين صدور التقدير الذي أعده المكتب الدولي للعمل بخصوص حالة التنمية في الدول النامية أطلق بصفة رسمية تسمية النشاط غير الرسمي[3].كما استعملت عدة مصطلحات للتدليل على النشاطات غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي أهمها اقتصاد غير رسمي، موازي، غير شرعي، خفي، إجرامي، السوق السوداء ... وغيرها من المصطلحات[4].

في سنة 1972 عرف المكتب الدولي للعمل (BIT) الأنشطة غير الرسمية بالشكل التالي: "النشاط غير الرسمي عبارة عن مجموعة الحوادث المنتجة للسلع والخدمات من أجل خلق مناصب شغل ومواد للأشخاص المعنيين هذه الوحدات تتميز بمستوى تنظيمي دنيء العمل بمستوى صغير، فارق ضئيل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، أيضا علاقات العمل تتركز أساسا على العمل المؤقت، الروابط العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية[5]، وفي هامش التعريف التعريف يجمع الاقتصاديون المهتمين بدراسة هذا الاقتصاد على أن دراسات الأستاذ Keith Harth لدولة كينيا تمثل الخطوات الأولى الممهدة لميلاد مصطلح غير الرسمي هادفا من خلال ذلك إلى دراسة مشكلة الدخل غير المهيكل، فظهور مصطلح "غير رسمي" قد مهد فعلا الطريق إلى بروز مصطلحات جديدة للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي فنذكر على سبيل المثال الاقتصاد غير

---

(1) عاطف وليم أندراوس ، الاقتصاد الظلي، المرجع السابق، ص 18.

(2) أنظر مصطلحات القطاع غير الرسمي جدول رقم:03 ضمن الملاحق

(3) BOUFENIK F et EL AIDI A, L'informel en Algérie , Quelle approche ?, Revue Economic et management, n° 01, Université du Tlemcen, 2003, p 54.

(4) CHAIB B,Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie, Cahiers du CRATICE, Université paris XII, n° 22, Premier Semestre 2002, p 207.

(5) MUSETTE S ET NASR EDDINE HAMOUDA, La mesure de l'emploi informel en Algérie, Revue Economie et management , N° 01, Université de Tlemcen,Mars 2002, p33.

المهيكل non Structuré، الموازي Parallèle تسميات أخرى أطلقت على ظاهرة مشتركة، ألا وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

وتسميات أخرى لخصها الأستاذ J.C williard [1]. في جدول يضم 24 مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون والإحصاء.[2]

أما ظهور مفهوم "النشاط غير الرسمي" يرجع إلى التقرير الشهير للمكتب الدولي للعمل (BIT) كما ذكرنا سالفا والذي عرف بتقرير كينيا، بمناسبة الدراسة التي قام بها حول التنمية بالدول النامية[3].

ولقد اقترح المكتب الدولي للعمل عام 1972 تعريف النشاط غير الرسمي بالشكل الآتي:

"النشاط غير الرسمي هو مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني، تعمل بمستوى صغير، مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي، العلاقات العائلية، الشخصية أو الاجتماعية[4].

وبهذا الشكل يظهر أن البنك الدولي للعمل انطلق من سبعة معايير أساسية لتعريف النشاط غير الرسمي هي كالآتي:

1- سهولة الالتحاق بالعمل غير الرسمي، بالنظر إلى غياب الحواجز عند الدخول.

2- استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، إدخال جواري، غياب القرض المؤسساتي).

3- الملكية العائلية للمؤسسة.

4- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى عشرة عمال).

5- استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة (غياب أوقات أو أيام محدودة للعمل).

6- تكوين وتأهيل خارج النظام الرسمي للتكوين.

7- سوق تنافسي غير مقنن [5].

---

[1] WILLIARD J.C, L'Economie informelle au Mexique, Revue Economique et statistique ,n° 226 in François Roubond, Karthala orstom, paris, 1994, p26.

[2] أنظر مصطلحات القطاع غير الرسمي ضمن الملاحق ،جدول رقم:03.

[3] Musette S et Nasr Eddine Hamouda, Op.cit, p33.

[4] Boufenik F et El Aidi A, Op.cit, p. 54.

[5] LAUTIER B,L'économie informelle dans le tiers monde, Edition La découverte, Paris,1994,p 13

ولقد أضاف SETHURMAY عام 1976 معبرا عن رأي المكتب الدولي للعمل، دراسة منشورة بالمجلة الدولية للعمل، معايير أخرى لتعريف النشاط غير الرسمي، ويتعلق الأمر خصوصا بالمعايير التالية:

1- مرونة أوقات العمل.

2- غياب اللجوء إلى القرض المنتظم.

3- انخفاض أسعار المنتوجات.

4- تدني مستوى التعليم.

5- غياب استعمال الكهرباء.

خلال السنوات اللاحقة ظهرت عدة دراسات أخرى حاولت كلها رسم معايير لتحديد النشاط غير الرسمي، ولقد اختلفت هذه التعاريف والمعايير المستعملة في ذلك باختلاف ميدان الدراسة، ويظهر أنه كلما تعددت المعايير لتعريف النشاط غير الرسمي كلما كان تحقيق المعايير المعتمدة كلها في آن واحد أمر صعب نوعا ما.

على هذا الأساس يمكن القول بأن البنك الدولي للعمل لم يعط تعريفا دقيقا وموحدا للقطاع غير الرسمي، بل ترك التقدير لكل دولة مهتمة به قصد تحديد المعايير المناسبة والميكانيزمات الملائمة لتحديد النشاطات التي تدخل ضمن القطاع غير الرسمي[1].

ولقد عرف الملتقى الوطني الإحصائي للعمل، في دورته الرابعة عشر، القطاع غير الرسمي على أنه:" مجموع النشاطات المستقلة الصغيرة، التي يمارسها عمال بأجر أو دون أجر، تتميز بنموذج ذي مستوى ضعيف من حيث التنظيم والتكنولوجيا، تهدف أساسا إلى خلق عمل ومداخيل، تتم دون موافقة رسمية من السلطات، وتفلت من الميكانيزمات الإدارية التي تتكفل بضمان احترام التشريعات المتعلقة بالضرائب والدخل الأدنى ... وكذا شروط العمل، وهي تعتبر نشاطات خفية[2].

عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر النشاط غير الرسمي على "أنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة[3].

---

[1] من شأن عدم الاتفاق على تعريف موحد أن يؤثر على صحة المعلومات خاصة إذ تعلق الأمر بدراسات مقارنة بين دول لا تعتمد نفس المعاير في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي.

[2] BOUFENIK F ET EL AIDI A, op. cit, p. 54.

[3] C.N.E.S : « Le Secteur informel ,Enjeux et défis », 2004, p13.

ويحصر التقرير العام للمؤتمر الرابع عشر الإحصائي العمل المنعقد في جنيف (من 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 1987) مفهوم القطاع غير الرسمي في مجموعة من النشاطات الصغيرة مستقلة مع أو بدون عمال مأجورين، هذه النشاطات ممارسة بمستوى تنظيم وتكنولوجيا أدنى (ضعيف)، الهدف الرئيسي منها خلق مناصب شغل ومداخيل للأشخاص الذين يمارسونها، هذه النشاطات تمارس بدون مصادقة رسمية للسلطات، نشاطات يتهرب أصحابها من الإجراءات الإدارية التي تملي عليهم شرعية احترام دفع الضرائب والأجر الأدنى وإجراءات متعلقة بالمسائل الجبائية وظروف العمل فهي نشاطات مستترة[1].

فهو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء أو غيرأجراء و التي تمارس خاصة بمستوى تكنولوجي و تنظيمي ضعيف ويكمن هدفها في تكوين مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون فيها و كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات لا تخضع لمراقبة الآليات المكلفة بفرض إحترام التشريعات في مجال الضرائب و الأجور الدنيا و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل.[2]

فالمفاهيم الكبرى تتلخص في نشاطات صغيرة مستقلة، تنظيم وتكنولوجيا ضعيفة البحث عن العمل والمداخيل ولا شرعية هذه النشاطات، الأمر الذي أكده باحث اقتصادي، "يعتبر نشاط اقتصادي غير رسمي عندما يتجاهل هذا النشاط كلية أو بصفة جزئية قواعد الإجراءات المسطرة من طرف القانون والتنظيمات من الزاوية التجارية على وجه الخصوص[3].

كما عرف الأستاذ أحمد هني A Henni على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تعمل بغض البصر عنها[4].

إذن فالقطاع غير الرسمي هو عبارة عن مزاولة نشاطات صغيرة الحجم، غير مهيكلة منظمة على مستوى فردي أو عائلي وتخرج عن إطار التصريح في النظام القانوني.وبصفة عامة لم يتفق الدارسون على تعريف موحد للقطاع غير الرسمي[5].

2)- نشأة وتطور القطاع غير الرسمي.

---

(1) BERNARD CHANTAL(S/D), Nouvelles logiques marchandes an Maghreb, paris, CNRS, 1980, p27.

(2) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة العادية العامة،24جوان2004،القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق،ص32.

(3) Le Quotidien d'Oran du 12 Aout 2004.

(4) HENNI A, op cit, p09.

(5) BERAUD P - J.L PERRAULT,Organisation et milieux entrepreneuriaux dans letiers monde, un essai de typologie, l'harmattan, paris, 1996, p 255 ets.

منذ عدة سنوات لم يكن اقتصاد التنمية بحاجة إلى الاستناد إلى الاقتصاد اللارسمي فالتساؤلات الأساسية التي كانت تطرح حتى منتصف سنوات السبعينات، كانت مجملها مرتبطة بالتصنيع، العلاقات ريف – مدينة، الاندماج ضمن التجارة الدولية ومسألة الديون، هذه المحاور التي لم يشير إليها الأثروبولوجيين، الجغرافيون وحتى علماء الاجتماع بالمرة، ومنذ نهاية سنوات السبعينيات وعكس ما كان يطرح من دراسات، فرض الاقتصاد أو القطاع غير الرسمي في الخطابات الرسمية ومن طرف فاعلي هذا الاقتصاد، فكيف كانت بداية ظهور مفهوم "اللارسمي"؟.

لقد تفطن علماء الاجتماع و الاقتصاد منذ السبعينيات إلى أهمية الأنشطة غير الرسمية التي تمتهنها بعض الفئات الاجتماعية في استعاب القادميين الجدد إلى سوق العمل،و المساهمة في عملية التنمية الحضرية.[1]

إذ وردت الإشارة إلى القطاع غير الرسمي للمرة الأولى في الدراسة التي أجراها كيث هارت Keith Hart سنة 1971 عن العمال في المناطق الحضرية بدولة غانا وقد خلص Hart من دراسته إلى أن هناك نموذجا ثنائيا للدخل الذي يحصل عليه العاملون في المناطق الحضرية: إذ يحصل بعضهم على دخل يتحقق مع العمل في المؤسسات والتنظيمات الرسمية، ويحصل البعض الآخر على دخل مصدره العمل الحر الخاص كدخل مكملrevenu complémentaire وقد أطلق Hart على هذا النوع من النشاط العمل غير الرسمي[2].

إذ أصبح ضروري أمام ركود الأجور وكساد السوق والتضخم المالي، الأمر الذي جعل من التضامن العائلي واللجوء إلى القرض سياسة ومسلك يسلكه الفرد والجماعة، والنقد الذي وجه إلى Hart والاقتصاديين في هذا السياق هو أنهم لم يتحدثوا عن قطاع غير رسمي ولكن تحدثوا عن طرق وفرص لا شرعية للحصول على مداخيل Opportunités de revenus جدير ذكره تجاهلهم لوظيفة هذا القطاع فيما يخص الجانب الاجتماعي (الاندماج الاجتماعي، الاستقرار الاقتصادي،حرية الممارسة، تلبية الحاجة، الاستقلالية،التفتح ...[3].

---

(1) اسماعيل قيرة،علي غربي،في سويولوجية التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص81.

(2) حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد السابع و الثلاثون، العدد 01،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، جانفي 2000، ص.ص 112-113.

(3) LAKJAA A, Le travailleur informel, figure Sociale à géométrie variable (le travail à domicile) Insaniyant, n°01, CRASC, Janvier-Avril 1997, p 29.

فعبارة اقتصاد غير رسمي هي من ابتكار مؤسسات دولية (البنك الدولي، المكتب الدولي للعمل (B.I.T) ... للإشارة إلى وقائع جد متنوعة (تجارة الشارع، تجارة المخضرات، الأعمال غير المصرح بها في المؤسسات الكبرى وعمل المنازل ...).

ولهذا قد يختلف مصطلح اللارسمي بين مختلف الهيئات وأصحاب القرار والفاعلين الاجتماعيين أنفسهم كونه يحمل مؤشرات اقتصادية (تدني القدرة الشرائية، كساد السوق، مداخيل غير شرعية، تضخم مالي، أسواق مفتوحة على المنافسة، سيولة نقدية وقانونية (عدم التسجيل في السجل التجاري، التهرب من الإجراءات الجبائية والإدارية، غياب العقود ....) وأخرى اجتماعية (البطالة، ظروف العمل، غياب الحماية الاجتماعية،الضمان الاجتماعي، نشاطات غير مصرح بها)[1].

3)- دوافع وخصائص القطاع غير الرسمي:

أ- دوافع القطاع غير الرسمي:

الأسباب والدوافع التي تدفع إلى الدخول إلى القطاع غير الرسمي كثيرة ومتعددة، وحتى تكون أكثر مصداقية ودقة في توضيح وتحديد عوامل مزاولة الأنشطة غير الرسمية، سنحاول حصر هذه الأسباب في نوعين: أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية، فالدافع الرئيسي من وراء تواجدنا في اللارسمي هو النظام الاقتصادي l'ordre économique لتحسين الموارد من جهة وتخفيض النفقات من جهة أخرى وهنا يستوقفنا عاملين أساسيين هما: عدم كفاية وتدني أجور العمال، ثقل الأعباء والتكاليف الضريبية، أما عن الدوافع الاجتماعية فيمكن الإشارة إلى:

-**النزوح الريفي:** إن تدفق اليد العاملة النازحة من الأرياف إلى ضواحي المدن سوف يشجع إلى الدخول إلى القطاع غير الرسمي بمزاولة نشاطات لم يوفرها لهم ريفهم، وفي هذا السياق نشير إلى انخفاض مستوى خلق مناصب الشغل (العامة والخاصة) في هذه النشاطات والمتطلبات والحاجات المرتفعة في مجال التكيف مع الأنماط الحضرية وخاصة ما يتعلق بالتمدرس.

وتوضح دراسة أجريت في بلدان المغرب العربي: الجزائر،تونس و المغرب أن النمو الحضري الكبير الذي سجلته البلدان الثلاثة يعود للهجرة الريفية و التي ساهمت بوجه خاص في توسيع

[1] LAUTIER B, Op.cit, p.13.

القطاع الحضري غير الرسمي،الذي يأوي إليه المهاجرون الذين لم تسمح لهم أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والقانونية لتحقيق الاندماج الكلي في المجال الحضري الرسمي للمدينة.[1]

-**البطالة:** إن التحضر السريع منذ ثلاثين سنة نتج عنه تضاعف مئات الملايين النازحين إلى الأحياء وضواحي العواصم، كلها معطيات أفرزت واقع اجتماعي مشترك بين مدن العالم الثالث: افتقار المدينة إلى البنيات والهياكل القاعدية التي من شأنها أن تلبي حاجات ومتطلبات الأفراد ويد عاملة كبيرة تعيش شبح البطالة في استمرارية البحث عن العمل، واقع من شأنه أن يدفع بالفرد البطال إلى السعي وراء أي سياسة أو فرصة ومزاولة أي نشاط يمكنه من الحصول على دخل مهما كان حجمه حتى لا نقول من أجل بقاءه واستمراره في الحياة. يشير مصطلح أو مفهوم "البطال" « chômeur » إلى كل شخص يتراوح ما بين (16-60) سنة أثناء عملية التحقيق الميداني، بدون عمل، مهيأ وجدير بالعمل وفي حالة البحث عنه.

وقد تشعبت النظريات المفسرة للأسباب التي أدت إلى نشأة القطاع غير الرسمي في عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يفسر وجود هذا القطاع في ضوء مفهوم التحضر الشديد أو الزائد l'urbanisation accélérée فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا في الهجرة المتزايدة للعمل من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى عجز قطاعات الاقتصاد الرسمي الحكومية والخاصة عن استيعاب المهاجرين.وحقيقة الأمر، أن التحضر الزائد ليس، في حد ذاته، سبب تركز القطاع غير الرسمي في المدن، ولكن تحيز الدولة في تخطيطها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتضحيتها بمنافع سكان الأحياء الفقيرة لمصلحة قاطني الأحياء الراقية، هو الذي أسهم في انتشار القطاع غير الرسمي في الأوساط الحضرية مقارنة بالريف الذي يوجد به نشاط اقتصادي غير رسمي، ولكنه أقل انتشارا.

وعلى هذا يمكن القول أن أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي لا يرتبط بمنطقة إيكولوجية معينة، وإنما هو محصلة القرارات السياسية غير المتوازنة التي تتعلق بتخصيص موارد المجتمع[2].

---

[1] رابح بودبابة،مصطفى خروفي،محاولة تسيير الفقر الحضري في شمال إفريقيا،حالة الجزائر و المغرب و تونس،مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة،مجلد56،العدد4،أكتوبر1996،ص 294.

[2] حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، المرجع السابق، ص.ص. 113-114.

الاتجاه الثاني: يذهب أصحابه إلى نشأة القطاع غير الرسمي نتيجة طبيعة لآليات النشاط الرأسمالي، وهو من هذه الناحية يشكل قطاعا مكمل للاقتصاد الرسمي: (قطاعات غير منعزلان وغير مغلقان) على حد تعبير M . Santos[1].

« les deux circuits ne sont pas fermés, ni isolés l'un de l'autre, au contraire, ils communiquent et sont interdépendants »

.

كما يضيف منظور هذا الاتجاه أن القطاع غير الرسمي يشمل على كل الأنشطة التي تحقق دخلا ولا تخضع لتنظيم الدولة، وتبعا لذلك فإنه لا يتحمل أية تكاليف يتحملها القطاع الرسمي، ولا يتمتع العاملون به بأية حقوق أو خدمات مما تنص عليه القوانين والقواعد الإدارية التي تنظم علاقات الملكية والتراخيص وعقود العمل والقروض المالية، وغيرها.

كما يرى الذين ينطلقون من هذا المنظور أن: "غير الرسمية" هي السمة الأصلية للنشاط الاقتصادي، الذي أرسيت قواعده إبان القرن التاسع عشر، وازدهر مع أوائل القرن العشرين، حين تزايد النمو الصناعي في كثير من البلدان وتزايد التشريعات المالية والعمالية وصفوف النقابات العمالية الأمر الذي أضخم الجهاز البيروقراطي للدولة فانقسم الاقتصاد إلى قسمين: أحدهما تسيطر عليه الدولة وتقوم بتنظيمه والآخر يتكون من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تعمل بعيدا عن سيطرة الدولة.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ترتبط بالتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي، ولا تمكن ديناميات سوق العمل والإنتاج، وإنما ترجع إلى القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة التي تتبنى فكرا ليبراليا لتنظيم الاقتصاد، وقد استخدمت الدولة هذه القوانين كأداة تمنح بمقتضاها مزايا المشاركة في الاقتصاد الرسمي لنخبة من الرأسماليين وأصحاب الثروات، وتحول بواسطتها دون دخول غيرهم إلى قطاعات هذا الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن غالبية الأفراد العاديين (ذو الدخل المحدود)، تجاهلوا هذه القوانين، وباشروا أنشطة اقتصادية في إطار الترتيبات التي وضعوها بأنفسهم لتتوافق مع احتياجاتهم من ناحية، ومع إمكانياتهم من ناحية أخرى. ومن هذه الزاوية، فإن "غير الرسمي" تعد أكثر من كونها مجرد آلية للتجارب مع ندرة العمل بالمناطق الحضرية، فهو يمثل قوى إنتاج حقيقية داخل اقتصاد يحمل معالم الرأسمالية التجارية، وتبعا لذلك يكون المستثمر في القطاع غير الرسمي لا مجرد منتج هامشي يتسم

[1] SANTOS M, Les villes de tiers monde, paris, Génin, librairies techniques, 1971, p 397.

بمستوى منخفض للإنتاجية، وإنما هو شخص استطاع أن يباشر نشاطا اقتصاديا تنظر إليه الدولة على أنه مخالف للقانون.

وهكذا نجد أن الدولة بممارستها الاقتصادية عبر حقب تاريخية متتالية وبسبب انحيازها إلى النخبة الرأسمالية، قد أسهمت في خلق القطاع غير الرسمي الذي آوى إليه كل من لم يتمكن من العمل في المنشأة الاقتصادية التي نشأت في الإطار الرسمي الذي حددته الدولة، وكل من لم يكفه دخله من العمل في تلك المنشآت[1].

ب- خصائص القطاع غير الرسمي:

يذهب الباحثون إلى أن من الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي كنشاط اقتصادي ما يلي:

1- أنه نشاط مفتوح لمن يرغب ممارسة العمل في مجاله، فليست هناك قيود تحول دون دخول أحد إليه، لا من حيث التنظيم أو المهارة أو رأس المال.

2- أنه نشاط يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية أساسا.

3-أنه نشاط من النوع صغير الحجم "المايكرو" Micro ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل وعلى استخدام أنماط قديمة من التكنولوجيا.

4-أنه نشاط غير منظم، يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص أو العام أو من الحكومة، ولذلك فهو يعاني من انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وعدم القدرة على تحديث وسائل الإنتاج فيه.

كما تقدم المكتب الدولي للعمل (B.I.T) في تقريره المشهور بـ: Rapport Kénya سنة 1972 سبعة خصائص ومميزات للقطاع غير الرسمي[2]:

1- سهولة الاندماج في الأنشطة (النشاطات).

2- استعمال الموارد المحلية.

3- الملكية العائلية للمؤسسات.

4- نقص ومحدودية النشاطات.

5- استعمال تقنيات تفضل الاستعانة واللجوء إلى اليد العاملة الكثيرة.

6- نسبة معتبرة تمثل أفراد خارج نظام التكوين الرسمي.

---

[1] حسن محمد،المرجع السابق، ص 116-117.

[2] LAUTIER B, op cit, p13.

7- أسواق مفتوحة على المنافسة ويتهرب أصحابها من الإجراءات القانونية.

وتظهر نشاطات القطاع غير الرسمي كنشاطات غير حكومية وغير مشتركة أو أجنبية وبتعبير آخر فهي مجملها نشاطات خاصة، تقليدية وشعبية أو أجنبية وبتعبير آخر فهي مجملها نشاطات خاصة، تقليدية وشعبية غير منظمة وهامشية وخفية غير مسجلة ضمن القوائم والسجلات التجارية للنظام الاقتصادي[1].

فالملاحظ في القطاع غير الرسمي غياب كل من التخصص الدقيق وتقسيم العمل الحقيقي، يتسم الأجر فيه بالمرونة ويعتمد نظام التسويق فيه على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات اللارسمية، يعتمد بالدرجة الأولى على الجهد البشري، وتتسم السلطة فيه بأنها غير تقليدية، فالرئيس يجمع بين رأس المال والمهارة في شخص واحد، وعادة ما ينظر إلى القطاع غير الرسمي أنه غير محمي، يفتقر أصحابه إلى الحماية من أجهزة الدولة سواء ما يتعلق بالمستويات الأجور وظروف العمل أو غيرها.

وتتضح خصائص القطاع غير الرسمي بشكل واضح عندما تقارن بتلك المتعلقة بالقطاع الرسمي[2]، وبتعبير آخر اختلاف القطاع الرسمي عن غير الرسمي من حيث السير والعمل Fonctionnment استقلالية خاصة أو نسبية.

وتبقى خصائص المتعلقة بالقطاع غير الرسمي تختلف وتتباين من باحث إلى آخر حسب ميدان الدراسة ومضمون البحث.

4)- أهمية القطاع غير الرسمي وأهم الفئات النشطة فيه.

4-1- دور وأهمية القطاع غير الرسمي في خلق فرص عمل:

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، وما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الإنتاج المحلي في الو.م.أ، و 20% في إيطاليا، و 10% في السويد، و08 في بريطانيا، بينما هو في الدول النامية لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا، وفي إفريقيا، ومن خلال دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لنحو 13 مدينة إفريقية تبين أن الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة في الإحصاءات

[1] علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، المرجع السابق، ص 17.

[2] أنظر خصائص القطاع الرسمي وغير الرسمي ضمن الملاحق،جدول رقم:02.

الرسمية، والتي تعبر عن القطاع غير الرسمي تتراوح من 40 إلى 60% من قوة العمل الحضري، بينما ينقسم الباقون بين العمل الرسمي والبطالة [1]

ويؤكد أهمية القطاع غير الرسمي أصحاب الازدواجية الحضرية الذين رأو أن القطاع غير الرسمي هو جزء أساسي ومكمل للقطاع الرسمي.

ونشير هنا إلى العلاقة التي قدمتها إحدى دراسات منظمة العمل الدولية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى ثلاثة مستويات:

أ) علاقة خلفية: وتعني أن القطاع الرسمي يقدم المواد الخام الفائضة عن استهلاكه كالمعادن، الجلود، الأخشاب، ...الخ إلى القطاع غير الرسمي.

ب) علاقة أمامية: وتعني استخدام منتجات القطاع غير الرسمي إما كمداخيل للرسمي، أو كسلع استهلاكية، وطالما أن منتجات القطاع غير الرسمي هي سلع تامة الصنع في مجملها، فإن النمط الثاني -لارسمي- أكثر شيوعا وتنوعا من الأول -رسمي-.

ج) علاقة تكنولوجية: تتمثل في جانب المهارة والتكنولوجيا، حيث يمكن لبعض عمال القطاع الرسمي الدخول إلى القطاع غير الرسمي، سواء بالالتحاق بمشروعات موجودة بالفعل، أو تأسيس ورشات خاصة بهم، وبالأجدر نقل للمهارات إلى القطاع غير الرسمي [2].

ومن أدوار وإسهامات القطاع غير الرسمي:

أ) حل مشكلات العمالة:

يسهم القطاع غير الرسمي في حل بعض مشكلات العمالة، وفي مقدمة هذا المستوى إيجاد فرص عمل لتوليد الدخل، وحل مشكلات التدريب، فبعد أن تأكد أن القطاع غير قادر عمليا على امتصاص اليد العاملة المنتجة في العديد من دول العالم الثالث، اضطرت أعداد كبيرة من العمل على اختلاف مستوياتهم المهارية، سواء المولودين بالمدينة أو المهاجرون الباحثين عن فرص عمل إلى محاولة إيجاد وسائل للعيش خارج بناء العمل الرسمي، تمثلت في القطاع غير الرسمي الذي استوعب كل هؤلاء، وغيرهم أيضا، حيث تتسع حدوده وأنشطته أو تضيق وفقا لطبيعة كل مجتمع ريفي، حضري وحجمه وظروفه السياسية، الاقتصادية .

كما يلعب القطاع غير الرسمي دورا تدريبيا هاما، خاصة في مجال الفنون الإنتاجية، والصناعات اليدوية، كالسجاد والأواني الفخارية، والحلي، والصناعات المعدنية فهو كما ذكر كينيث كينج

---

[1] السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المرجع السابق، ص 80 .

[2] السيد الحسيني و آخرون،مرجع سابق ، ص 81- 82 .

Keneth King قطاع يقدم الخبرة التدريبية خارج نطاق التعليم الرسمي المؤسساتي، لكل ممن يرغب والذين فاتتهم فرصة التعليم أو التدريب، أو دفعتهم ظروفهم للتسرب منها.[1]

ب) توفير السلع والخدمات:

يلعب القطاع غير الرسمي دورا اقتصاديا هاما من خلال إنتاج السلع والخدمات، حتى أن إنتاجه، بلغ حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية بـ:20% على الأقل من جملة الإنتاج الحضري بإفريقيا وهو إنتاجي يخدم المستهلكين ذوي الدخل المنخفض أساسا على حسب تعبير ليفنجستون Livingstone، غير أن هذا الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي قد يتجاوز نطاق إشباع حاجيات الفئات الاجتماعية محدود، الدخل ليصل إلى باقي الفئات حيث تؤكد بعض الشواهد الحضرية أن هناك تكيفا طبقيا للقطاع غير الرسمي، بمعنى أنه ليس قطاعا للفقراء أو محدودي الدخل وإنما هو قطاع يمكن أن يدخل أو يحل به أبناء كافة الطبقات الدنيا، الوسطى والعليا، وإن اختلفت دوافع دخوله نسبيا فيما بينها.

ج) السياسات التنموية:

يؤدي القطاع غير الرسمي دورا في دعم سياسات التنمية طويلة المدى بشكل خاص من خلال قدراته الامتصاصية للمال، والحد من الفقر الحضري، وتوليد دخل قومي، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل، وتوفير السلع والخدمات، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التي قد تعطيه الفرصة لإنتاج السلع وخدمات أقل تكلفة، وبالتالي أقل سعرا كما يعد دفعة عالمية للمحافظة على بقاء البشر كما يقال.

وانطلاقا من أهمية الدور التنموي اتسمت الدولة في العديد من البلدان النامية بدرجات من التسامح، والتسبب في مواجهة القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعا يقلل من الأعباء والالتزامات الحكومية الرسمية وبالتالي لا تكون هناك حاجة لإصدار قوانين تمنعه أو القضاء عليه بل العكس، تشجيعه والعمل على نموه.

وأخيرا حول علاقة القطاع غير الرسمي لسياسات التنمية، فإنه يمكن القول إن الشواهد التاريخية بوجه عام، وتلك المتعلقة بمجتمعنا بوجه خاص، تؤكد أن القطاع غير الرسمي يتعرض لذبذبات عديدة، فيزدهر أحيانا وينكمش أحيانا أخرى، متأثرا بمختلف الأحوال السياسية، والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي.

[1] نفس المرجع ، ص 82 .

د) خلق فرص العمل وحل مشكلات البطالة:

يلعب القطاع غير الرسمي دورا معتبرا في استيعاب فرص العمل وخلق مناصب جديدة، أقل تكلفة من مثيلتها في القطاع الرسمي، وله دور في التخفيف من حدة البطالة يتضح ذلك من خلال مختلف الشرائح الاجتماعية التي يمتصها (عمال مأجورين، عاطلين، متقاعدين، أطفال، نساء، موظفو القطاع العمومي ...)الخ.

إذ يؤدي القطاع غير الرسمي إلى خلق وظائف إيجابية بالغة الأهمية، فنشاطاته تعتمد على رؤوس أموال محدودة، كما يستطيع استيعاب العمال سواء الأقل مهارة أو غير المؤهلين، فنشاطات القطاع غير الرسمي قادرة على أن تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية بغض النظر عن الموقع الجغرافي، كما أن نوعية ومكان العمل يتميزان بمرونة عالية ودون شروط باعتماد الوسائل اليدوية.[1]

إن المنظمات غير الحكومية،مراكز التكوين،الورشات، مشاريع البناء، جمعيات رجال الأعمال كلها تنشط في إطار ما هو لارسمي، ومع ذلك استطاعت أن تصل إلى الفئات الفقيرة وتقديم مساعدات للبطالين من خلال إعادة تأهيلهم، تكوينهم ورفع كفاءتهم ومهارتهم، فالدولة بوسعها توجيه جزء كبير من استثمارها لصالح مجالات وأنشطة اللارسمي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من القطاع الرسمي.

إن تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل في العالم وتقلص فرص العمل في القطاع الرسمي، وإن كانت تعود بالضرر على المجتمع فإنه يدفع بكثيرين إلى العمل في القطاع غير الرسمي الذي يبقى هدف أساسي في إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية وذلك بغض النظر عن نوعية العمل أو القطاعات التي يتم فيها العمل، فالمهم هو توفير فرص العمل المنتج المتواصل،وتبقى النشاطات الممارسة بصفة غير رسمية أحد الحلول لمشكلة البطالة.

أما من جهة أخرى نجد غرين Green يؤكد في دراسته عن المجتمع التانزاني مدى خطورة ترك الأنشطة الصغيرة تنمو و تتطور،لأنها تطرح العديد من المشاكل و تشكل خطرا و تهديدا للثروة،بمعنى أنها ستؤدي إلى خلق نوع من العقلية البورجوازية الصغيرة المضادة للثروة و للتقدم الاجتماعي.فمجرد السماح للباعة المتجولين و صغار المنتجيين و غيرهم من الفئات الاجتماعية التي تعمل على هوامش الاقتصاد الحضري كممارسة الأنشطة الحرة و التطور سواء من ناحية الحجم أو

[1] لمزيد من المعلومات أنظر: السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر، مرجع سابق،ص.ص79-78.

العدد،فإنهم جميعا سيتحالفون مع الطبقة الرأسمالية و القادة التقليديين و البورجوازيين التابعة التي تخلق ميكانيزمات التدعيم الداخلي.[1]

2-4- الفئات النشطة في القطاع غير الرسمي:

-الباعة (الثابتون والجائلون):

حظيت دراسة الباعة الثابتين باهتمام كبير من الباحثين وانطلقت أغلب دراساتهم من نظرية الهامشية الحضرية على اعتبار أن هؤلاء الباعة فئة مهمشة وقد اتفقت جميع هذه الدراسات على أن:

- أغلب الباعة سواء ثابتة أو مستقرة لا يحصلون على رخصة لمزاولة المهنة، وهم فئة أمية مهمشة، أغلبها مهاجرة من الريف إلى المدينة، يفتقر الأفراد هنا إلى المهارة وينتمون إلى الطبقة الدنيا.

- يعد العمل بأنشطة البيع إحدى الآليات التي يتبعها الفقراء للتكيف مع ظروف الفقر، فغالبا ما يبدؤون النشاط برأس مال ضئيل.

- أغلب مشروعات الباعة إما فردية أو عائلية، وتساعد المشروعات العائلية على خلق نسق أسري يتسم بالتعاون.

- تكمن أهمية دور الباعة في قيامهم بالعديد من الوظائف الهامة، منها سد احتياجات الأفراد من السلع والمنتجات والطعام والشراب والتي تباع بأسعار رخيصة، أو كما يقال بالعامية "أسعار شعبية" عن تلك التي تقدم في محلات القطاع الرسمي، وذلك بغض النظر عن النوعية والجودة، وفي هذا الحال نشير إلى نقطة مهمة ألا وهي القيود التي توضع على الباعة مثل مشكلة الحصول على المواد المراد بيعها، تعرضهم للسوق السوداء ومضايقة أعوان الشرطة.

- عمال الترحال:

يعد عمال الترحال جزء مهم ولا يتجزأ من العمال الحضريين بالرغم من أن أغلبهم ريفيون يأتون إلى المدينة وقت العمل فقط، وعملهم هذا يندرج ضمن العمال ساكنين المدينة كما يخلق عمال التراحيل شبكة من العلاقات الاجتماعية تعمل على تماسكهم وتآزرهم وقت الأزمات.

ويمكن تصنيف هؤلاء إلى:

[1] اسماعيل قيرة،علي غربي،في سويولوجية التنمية،المرجع السابق،ص100.

- الترحال: هم الذين يرتحلون وراء فرص العمل الموجودة خارج حدود مجتمعهم فهم غالبا يسكنون ويقيمون بجوار المشاريع التي يعملون بها.
- الذمة: أفراد يحتاج إليهم صاحب المعمل أو المشروع بصفة دائمة وقد توفر لهم سكنات مقابل مبالغ رمزية.
- المجاورة: هم فئة تعمل في مناطق مجاورة لمقر سكناهم ويعودن في نفس اليوم إلى بيوتهم.

- عمل الأطفال:

رغم نصوص القانون التي تمنع عمل الأطفال إلا أن ثمة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تدفعهم إلى سوق العمل، إضافة إلى الرسوب الدراسي وقصور السياسات التعليمية.

إن تكلفة التعليم لا تقدر عليها طاقة الأسر الفقيرة، لذا فيعتبر الفقر هو الآخر عامل يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها لتعلمهم حرفة أو صنعة وأيضا للمساهمة في الوفاء باحتياجات الأسرة، ومعنى ذلك أن الأسر تدفع بالأطفال للمساعدة والإنفاق عليها وعلى الذات والبحث بكل الطرق على دخل يعولهم خاصة أن متطلبات العيش غالية في وقتنا الحالي، وغالبا ما تكون مشاركة الأطفال في القطاع غير الرسمي في صورة عمل في بعض المنشآت كالورشات وأعمال الشوارع: الباعة المتجولون منظفي السيارات،بائعي السجائر والحلويات،والجرائد ...الخ، فظروف العمل ومسألة الأجر والحماية القانونية كلها تشكل خطورة عليه اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.

- عمل المرأة:

إن من أسباب دخول المرأة سوق العمل غير الرسمي نتيجة لعوامل متعلقة بخصائصها التعليمية والمهارية وحاجة الأسرة لعملها نتيجة الظروف الاقتصادية، لذلك تدخل المرأة للقطاع اختياريا لأنه ملائم لظروفها وإن كان هذا الاختيار حددته ظروف حرمانها تاريخيا من التعليم والتدريب مقارنة بالرجل ولما كان القطاع غير الرسمي يعد من أبرز الأساليب التي يتبعها الفقراء في محاولة تكيفهم مع ظروف الفقر، فإن أغلب النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي يحتلن مواقع دنيا في السلم الطبقي وهن من أسر فقيرة ومحدودة الدخل، ولا تجد المرأة تحت الظروف الاقتصادية القاصية كالفقر سوى ممارسة أنشطة لا تتيسر إلا في هذا القطاع،حيث تلجأ للبحث عن عمل حتى وإن زاولت أنشطة هامشية فضلا عن العمل داخل المنزل (خياطة – طرز – إعداد بعض أنواع الأطعمة والحلويات).

- موظفو الحكومة داخل العمل بالقطاع غير الرسمي:

تزاول فئة موظفو الحكومة أعمالا إضافية غير رسمية على حساب عملهم الرسمي لدى الحكومة، وما يبرز هذه الفئة أن العمل الإضافي غير الرسمي قد نشأ نتيجة عوامل وقوى بنائية مهدت له التوجهات الإيديولوجية ذات الصبغة الليبرالية فقد لعبت الطبقة البورجوازية دورا هاما في طريق دعمها للقطاع الخاص من ناحية ونشر ثقافة الاستهلاك من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى المشاكل التي واجهت موظفو الحكومة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي والتي شجعت من وراء ذلك عن عمل إضافي (السكن، المواصلات، الدروس الخصوصية، العلاج، مساعدة الأقارب ...الخ) والتي لا يكفي المرتب لمواجهتها ومن ثم يلجأ إلى العمل الإضافي سواء خارج ساعات العمل العادية أو أثناء العمل،أو أثناء التوقف المؤقت كالمرض أو حوادث العمل فمن بين ما يمارسه موظف الحكومة مهن يدوية (التجارة، النقش،الحدادة،الطرز) وأعمال مساعدة (معاونة)مثلا (بائع في محل، عامل نظافة، أعمال مساعدة في السوق، قيادة السيارات سواء الطاكسي أو حافلات النقل) والأعمال التجارية الخاصة (أعمال الحسابات، الترجمة، الإحصائيات المأجورة) والأعمال الفنية (المصور، الجواهري، النحات)،إلى جانب المدرس الخصوصي الصحافي، الرسام ...الخ وتبقى غاية موظف الوظيف العمومي إلى زيادة تحسين وضعه الاجتماعي وقدرته الشرائية، وإشباع حاجياته الأساسية والكمالية بدلا من تأهيله ومكانته الوظيفية، وبقائه مكتوفي الأيدي.

Π- البطالة في الوسط الحضري

1)- مفهوم البطالة.

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبيين فيه و القادريين عليه،أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل.لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادريين عل العمل مثل الأطفال،المرضى ،كبار السن و الذين أحيلو على التقاعد.بالمقابلة هناك من هو قادر على العمل ة لايمكن اعتباره بطالا مثل:الطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي،و نستبعد من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره و لا يبحث عنه نظرا لفناه المادي و كذا من الذين لديهم منصب شغل و

يبحثون عن آخر بأجر مرتفع و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذاتوفر فيه الشرطان:القدرة على العمل،البحث عن العمل.[1]

البطالة ظاهرة تبدأ باختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوى العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل[2].

وحسب المكتب الدولي للعمل (B.I.T) يعتبر الشخص بطالا إذا استوفى ما يلي[3]:

- ليست له أي وظيفة أو عمل يقوم به.
- أنه بصدد البحث عن العمل.
- أنه مؤهل للعمل.

البطالة ظاهرة سوسيواقتصادية تخص فئة ما فوق 16 سنة وهي بصدد البحث عن العمل دون جدوى ... كما أن هذه الفئة قادرة على العمل إلا أن الفرص لا تتاح لهم، ويقصد بالفئة العاطلة عن العمل تلك المنحصرة ما بين [16-64] سنة عدا المنشغلين في الخدمة العسكرية، الدراسة، المعوقين.

و تعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء على أن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:-أن يكون في سن يسمح له بالعمل-لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي-أن يكون في حالة بحث عنه،حيث أنه يكون قد قام بإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل-أن يكون على استعداد تام للعمل.

ويتصف مفهوم البطالة بصعوبة تحديده تحديدا دقيقا وذلك لوجود العديد من العوامل المرتبطة به، ويختلف مفهوم البطالة من مجتمع إلى آخر ، فمنهم من يعرف البطالة بـ "الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده" ، ويخرج من هذه الحالات الإضراب وعدم العمل بسبب الإصابة بمرض ، ومنهم من يرى أنّ البطالة قلّة عدد الوظائف الشاغرة في أي وقت ما عن عدد الأفراد الباحثين عن العمل ، وآخر يرى البطالة بأنّها : " التضخم في أعداد الخريجين إلى القدر الذي لم يعد في الإمكان استيعابهم من خلال سياسة تشغيل الخريجين، وفي نفس الوقت توجد لديهم رغبة وقدرة على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه".

---

[1] مصطفى سلمان و آخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2000ص237 .

[2] محمد الحضاونة، عبد السلام النعيمات عبيد الروضان، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، 1998، ص. ص 31-33.

[3] Bureau International du Travail, Rapport sur le travail dans le monde, 2000, p 43.

ولتحديد مفهوم البطالة يرى الباحث أنّ هناك عناصر أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار وتتضمن :

1-القدرة على العمل.2-البحث على العمل3- مدّة البطالة.4- المواطنة5- مستوى معيشة المجتمع.

وبناء على ذلك يمكن وضع تعريف للبطالة يتمثل في "وجود أفراد من مواطني الدولة عاطلين عن العمل لمدّة أكثر من ستّة أشهر بالرغم من قدراتهم على العمل وبحثهم عن عمل يضمن لهم حدّ معقولا من المعيشة حسب المستوى المعيشي للدولة".ويمكن تقسيم البطالة إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي: 1-بطالة موسمية .2-بطالة دورية . 3-بطالة مزمنة.

لقد أصبحت البطالة مشكلة يواجهها الشباب الجزائري ، وهذه المشكلة كانت وما زالت مطروحة إلى حدّ الساعة ، فلا يوجد بيانات دقيقة عن عدد العاطلين عن العمل في المجتمع الجزائري ، لكن العدد تنامى في السنوات الأخيرة بشكل كبير خاصة ذوي الشهادات الجامعية[1].هذا الوضع جعل كثيرا من الشباب يشعر بالخوف والقلق على مستقبلهم وفقدان الأمل والطموح، ممّا أدّى بهم إلى النزول إلى الميدان ولممارسة أنشطة غير رسمية كالبيع مثلا.

إن مايواجه المجتمع الذي يظطر أفراده العمل خارج الإطار الرسمي هو إهتزاز و طمس الحدود بين ماهو شرعي و غير شرعي فيتآكل النظام العام للمجتمع تدريجيا و ينكمش إحترام المواطنين للقانون و الشرعية،ويتجه المجتمع للفوضى و الانهيار التدريجي[2].

2)- البطالة والقطاع غير الرسمي.

لقد أصبحت البطالة الآن من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات مختلف دول العالم، إذ أن هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة، ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، في حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش، أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومن ما يزيد على ربع

[1] أحمد خطابي،بطالة الشباب في الوطن العربي،دراسة تحليلية احصائية،مجلة البحث و الدراسات في العلوم الاجتماعية،جامعة سكيكدة،04ماي2009،ص 118.

[2] وائل نوارة،الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية،مركز المشروعات الدولية الخاصةCIPE،العدد14،مكتب القاهرة،د.ت ص05.

قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى [1].

1)-البطالة على المستوى العالمي والدول النامية.

أ) البطالة على المستوى العالمي:

البطالة ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع، سواء كان متقدما أو ناميا، وهي مشكلة رئيسية تختلف فيها النظريات والآراء والاتجاهات حول سبل العلاج، وتتفاوت تقديراتها تبعا لنوع المصدر إذ نجد أن بعض الخبراء يميلون إلى تعريف أوسع يشمل كافة الموجودين خارج سوق العمل الرسمي الموجودين على هامش السوق العمل، حيث يؤدون أعمال مؤقتة، وطالبي العمل الذين يزيد عمرهم عن 50 سنة وأخيرا بعض الأشخاص الذين يتلقون الحد الأدنى من مرتب البطالة[2].

وتؤكد الإحصائيات المنشورة عن البطالة في أوروبا أن عدد العاطلين في دول المجموعة الأوربية يقدر بـ 35 مليون عاطل[3]. فتؤثر وتتأثر ظاهرة البطالة حجما ونوعا بالسياسات المتبعة في البلاد، فكلما انحصر دور الدولة وتضيق أصبح سوق العمل خاضع للعرض والطلب من العمال، وكلما اتسع دور الدولة فإنها تنتهج الكثير من السياسات والإجراءات للحد من مشكلة البطالة فمثلا نسبة البطالة 1994 قدرت بـ :فرنسا 12% الدنمارك 11% إسبانيا 23% إيطاليا11,7%. [4]

إن قصور مصادر البيانات واختلافها وتشير الأرقام في بعض الأحيان إلى تفاوت أرقام البطالة من دولة لأخرى وقد يرجع هذا التفاوت إلى التركيب المهني، والنشاط الاقتصادي لقوة العمل، كما أن السن والنوع والتعليم والتدريب له دخل كبير في تحديد أشكال البطالة التي تواجه قوى العمل.

أما في اليابان نجد أن إحصائيات البطالة وأرقامها تتوقف على التعريفات المستخدمة للبطالة، وما إذا كان العمل يؤدي لبعض الوقت أو يشمل العمل المحبطين الذين يبحون عن عمل ... وإذا رأينا نسبة البطالة في اليابان والتي تقدر بـ 3,6% فهي منخفضة لأن الأشخاص الذين كانوا يشتغلون ولو ساعة في غضون الأسبوع الذي جرى فيه التعداد لا يعتبرون من المتعطلين، بالإضافة إلى أخذ بالاعتبار العمال المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل لارتفاع معدل البطالة[5]،كما

---

[1] شيبي عبدالرحيم،شكوري محمد، البطالة في الجزائر،مقاربة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة،17-18، مارس 2008، ص 02.

[2] السيد الحسيني وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر،مرجع سابق، ص 217.

[3] نفس المرجع ،ص216.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] السيد الحسيني وآخرون،مرجع سابق ،ص، 216.

يوجد سبب آخر يسهم في تضخم القوى العاملة، وهو النسبة المرتفعة للأشخاص الذين يبلغون من العمر أكثر من سنة ويواصلون العمل بسبب ضآلة المعاشات[1].

كما تشهد الدول الإفريقية جنوب الصحراء، تصاعدا مستمرا في معدلات البطالة السافرة، وخاصة في المناطق الحضرية، ففي الوقت الذي تزايدت فيه قوة العمل الحضري لم يرتفع مستوى التشغيل في القطاعات الرسمية بالقدر الذي يسمح باستيعاب هذه الأعداد المتزايدة، مما أدى إلى حدوث زيادة سنوية في معدل البطالة بها، واضطر الكثير من العاطلين إلى البحث عن آليات للتكيف، في ظل عدم وجود إعانات للبطالة وارتفاع مستويات المعيشة، وذلك لمواجهة ضيق فرص العمل، وتمثلت أهم هذه الآليات في العمل في القطاعات والأنشطة غير الرسمية كوسيلة للحصول على حد أدنى من الدخل يمكنهم من البقاء والاستمرار[2].

كما يندرج أيضا ضمن آليات التكيف من جانب الأفراد انضمام عدد كبير من أفراد الأسرة لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي، خاصة الشباب والنساء والأطفال، وذلك لتعويض انخفاض دخل العائل الرئيسي أن للبطالة مردود اجتماعي قوي حيث تعتبر سببا مباشرا في الكثير من المشاكل الاجتماعية التي تواجه دولا كثيرة في الوقت الراهن كالتطرف، العنف والإرهاب، لأن تعطل الإنسان يفقده قيمته الأساسية التي تتمثل في السعي والبحث عن الرزق وبذلك يفقد توازنه وقد ينحرف عن المجتمع ويرتكب الكثير من الأعمال العنف والجرائم.

يؤكد تقرير منظمة العمل الدولية في يناير 2004بوضوح أن نسبة بطالة الشباب في العالم أعلى من نسبة بطالة غير الشباب...و أن الإناث أكثر تعرضا للبطالة عن الذكور و خاصة طويلة الأمد منها،مما يفقد المجتمع القدرة على الاستفادة من قدراتهم و مؤهلاتهم،و يزيد من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية،و هذه الحقائق لا يمكن القفز عليها عند الحديث عن توزيع أتعاب البطالة حسب العمر و الجنس.[3]

ب) البطالة في الدول النامية:

---

[1] نفس المرجع ،ص 217.

[2] الخواجة، ليلى، أسواق عمل الدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر المعاصرة، العدد 431 يناير 1993، ص 108.

[3] أحمد خطابي،بطالة الشباب في الوطن العربي،دراسة تحليلية احصائية،المرجع السابق،ص 100.

لم ينجح النمو الاقتصادي في زيادة طاقة الاقتصاد القومي في خلق فرص عمل حقيقية فنمو التوظيف في البلدان النامية ظل دائما بطيئا، كما أن الانغلاق الناتج عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى التقلص من "فائض العمال" في هياكل ومشاريع قطاع الأعمال العام نتيجة إتباع برامج الخوصصة privatisation والتي هي جزء من برنامج تثبيت الهياكل الجديدة والتكيف معها.

إن الديناميكية السكانية وسوء توزيع السكان والعمال والاستثمارات المخصصة على المستوى الإقليمي وانخفاض الخصائص السكانية بمعنى أن جل الطبقات المتوسطة ومرتفعة الدخل قد تحصل على قدر من الثقافة والتعليم يؤهلها إلى الحد من النسل والتنظيم في حين هناك ارتفاع في عدد المواليد في الأسر الفقيرة (دخلها متدني)، الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل، هذه المدن التي غالبا ما تفتقر إلى الهياكل القاعدية الضرورية، كلها معطيات جعلت من جميع دول العالم الثالث دول يسودها سوء التسيير، خلل أسعار الإنتاج والإخفاق في توفير المزيد من فرص العمل وخاصة للعاطلين رغم الموارد المالية، وتبقى البطالة تمثل التحدي الكبير لمختلف دول العالم عامة و العالم الثالث خاصة كل واحدة على حدى و ماحادثة "محمد البوعزيزي" بسيدي بوزيد (تونس) دليل قاطع على تفشي البطالة في هذه المنطقة وخاصة بين خريجي الجامعات،كون هذا الأخير كان يمارس أنشطة البيع (بيع الخضر) وقوبل الشاب بالرفض من طرف الشرطة،بالإضافة على الاعتداء الجسدي من طرف ظابطة الشرطة فأقبل على الانتحار بحرق نفسه،لم يكن هذا الفعل صدفة و إنما لتراكم الضغوطات التي كانت تصب عليه بالاضافة إلى بطالته كونه خريج الجامعة،فوجد الشاب الفرصة للتعبير عن نفسه وكما يقال عن البوعزيزي يمكن أن يقال عن كل الشباب البطال في تونس و الجزائر.

تعد مشكلة بطالة الشباب من أهم معوقات التنمية البشرية و من أهم المخاطر المهدد للأمن و الاستقرار في المجتمع العربي.و تتطلب منظورا جديدا يشمل منهجا جديدا للتفكير في كيفية التعامل مع أسبابها و إنعكاساتها السلبية على المجتمع.[1]إذ لا يمكن التصدي لحجم و نوعيات المخاطر الاجتماعية الناتجة عن البطالة مالم يتم تفسير طرق التعاطي التقليدية معها،و نقطة البداية هي ضرورة تحديد المفاهيم و مناهج التفكير المستخدمة لفهم هذه المشكلة.

إن بطالة الشباب في الوطن العربي،إذا ما استمرت في معدلاتها الحالية و في ظل التحولات و التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تجتازها المنطقة قد تتحول من مشكلة مزمنة

[1] أحمد خطابي،المرجع السابق،ص 100.

ملازمة لأسواق العمل،إلى شرارة تتعرض المنطقة لهزات اجتماعية غير محدودة العواقب.لا يمكن التعامل مع هذا الوضع بأساليب الحلول الطارئة و السريعة لأن من ذلك أن يفاقم المشكلة و يعقد من حلها.[1]

فالمتتبع لعديد من الدراسات حول موضوع البطالة في المجتمعات العربية يلاحظ أن هناك ضعف كبير في الاهتمام بالجانب الاجتماعي لهذه الظاهرة و المشكلة التي واجهت علماء الاجتماع و الاقتصاد في تحديد مفهوم البطالة ترجع إلى الاختلافات الموجودة في طبيعة البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ذاتها و يرى حويتي و آخرون أن عدم الإتفاف بين هؤلاء العلماء على معنى محدد للبطالة يعود في جوهره إلى عدة اعتبارات منها:البطالة متغيرة و متجددة على الدوام،و أنها متداخلة و يصعب فض الإشتباك بين عناصرها و متغيراتها،كما أنه يصعب قياسها حيث الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة و البطالة و العامل المتعطل مدة التعطل،و سن العمل و غير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة.

و تمثل البطالة تهديدا اجتماعيا و اقتصاديا و أمنيا للمجتمعات المعاصرة و ذلك من خلال انعكاس آثارها السلبية المهددة للعياكل و الأبنية الاجتماعية.إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن الشباب،في حالات نقص التشغيل يتحولون بالضرورة لا بالإختيار إلى القطاع غير الرسمي لكسب قوتهم و تتسم أعمال هذا القطاع بأنها أعمال عرضية و غير رسمية،لا يتسم مزاولوها بمزايا و أمن العمل الدائم؛الأسوأ من ذلك أنها تضم عمل الكفاف للحساب الخاص أو الممارسة القصرية للأعمال الحرة.ذلك أن الكثير من الشباب بدافع الفقر أو عدم امكانية الحصول على فرص عمل لا يجدون مناصا من التحول إلى الأنشطة غير الرسمية لكسب الدخل.[2]فهي الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب،مما يجعل الهدف المنشود المتمثل في حصول الجميع على عمل لائق أمرا غير متيسرا بإطراد.و لهذا فقد التميز بين العمالة و البطالة الكثير من معناه،مع دخول الشباب الأنشطة غير الرسمية و خروجهم منها،حيث لم يعد للأي من العمالة و البطالة أي أهمية حقيقية.[3]

و يمكن أن نستنتج حقيقتين:

-إن البطالة هي بطالة الداخليين لأول مرة إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية و غالبا مايكون تشغيلهم لفترة مؤقتة و بأجور متدنية هو الحالة السائدة.

---

[1] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[2] إسماعيل قيرة،من هم فقراء الحضر،المستقبل العربي،العدد8،بيروت، 1996،ص205.

[3] التقرير عن الشباب في العالم ،لجنة التنمية الاجتماعية،الدورة الحادية و الأربعون،10-21 فبراير2003 .

- أن الشباب و الإناث منهم على وجه التحديد،يعتبرون من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا للتهميش الاجتماعي،و تشكل العواقب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لمثل هذا الوضع خطرا يهدد الاستقرار الاجتماعي.

4): البطالة في الجزائر.

جدول رقم 09: تطور البطالة في الجزائر[1]

السنوات	نسبة البطالة %
1966	%32,9
1977	%23,4
1987	%22,5
1998	%28,02
1999	%29,29
2000	%28,71
2001	%27,3
**2005	%15,3
**2006	%11,5
*2007	%13,64
* 2008	%11,3
2009	%10,2

من خلال الجدول وحسب ما يقدمه (CNES) من أرقام بخصوص تطور نسبة البطالة في الجزائر الملاحظ أن هذه الظاهرة لم تعرف تراجعا وذلك منذ سنة 1987 بغض النظر عن سنة 1966 أين وصلت 32,9% فغلق المؤسسات الاقتصادية وتراجع سياسة الإصلاحات المنتهجة من طرف الدولة، وتباطؤ السياسات التنموية، كلها معطيات جعلت من ظاهرة البطالة تتفاقم يوم بعد يوم بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية لدى العاطلين عن العمل بسبب هذه الأخيرة.

(1) C.N.E.S, Alger, juin 2002.

* Source Direction locale de l'emploi, 2008, In EL Watan 19/04/2008.

**جريدة الخبر العدد:4920 بتاريخ2007/01/25.

فتختلف نسبة البطالة من مصدر إلى آخر والملاحظ أن الوضع في الجزائر يزيد تعقيدا بحيث تمثل البطالة مشكلة أساسية ومركبة بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي، فمن الملاحظ أنه لا توجد معطيات إحصائية تفصيلة وثيقة إذ تتفاوت التقديرات حسب المصدر عمى يعمل في القطاع غير الرسمي بما في ذلك الأنشطة اللارسمية فضلا عن مشاكل تتعلق بتعريفها و أساليب قياسها.

الطلب على العمل في الجزائر:

إن الطلب على العمل يعتبر دالة لثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في كل من النمو السكاني، المساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل.

1- النمو السكاني:

يعتبر نمو وتزايد عدد السكان عاملا يساعد على زيادة الطلب على العمل، ففي الجزائر نجد أن الفترة 1970-1985 فقد تميزت بمعدل سكاني مرتفع قدر بـ 2,9% وعرفت هذه النسبة تراجعا سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية للجزائر ، سياسة تباعد الولادات وأزمة السكن فوصل معدل النمو السكاني سنة 1988 إلى 1,42% و 1,78% سنة 2006[1].

2- زيادة مساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل:

عرفت العشرية الماضية تغير جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها النساء من 1,8% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 1998 أي تزايدت قدرها 5 مرات وترجع هذه المساهمة الكبيرة في سوق العمل إلى تزايد نسبة الفقر في المجتمع، ديناميكية القطاع غير الرسمي والذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل وذلك من خلال زيادة العمل المنزلي،وارتفاع مستوى التعليم الذي أدى إلى تأخر سن الزواج، أما فيما يتعلق بفئة الشباب فهي الفئة التي تعرف معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالكبار، إذ أن حوالي 70,1% من البطالين سنة 2006 تقل أعمارهم عن 30 سنة وهذا حتى أوقات الرفاه المالي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات وانتشار التعليم عندئذ من النساء ،الشباب والأطفال[2].

عرض العمل:

[1] شيبي عبدالرحيم،شكوري محمد، البطالة في الجزائر،مقاربة تحليلية و قياسية، المرجع السابق، ص 10.

[2] نفس المرجع ، ص 11.

على شاكلة العديد من الدول حوض البحر المتوسط، يمكننا أن نصنف هيكل سوق العمل إلى قطاعين، قطاع ريفي (قروي) ويشمل جميع النشاطات الفلاحية وقطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية، فهجرة السكان من الأرياف إلى المدن أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية وبروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي 36,5% من مجمل التشغيل خارج قطاع الفلاحة وأيضا 39% من مجمل التشغيل في القطاع الحضري.

ويشير علي كنز إلى أن اتساع دائرة التهميش الناتجة عن البطالة في الجزائر أصبحت تمس حاليا فئات اجتماعية واسعة لم يكن بمنأى عنها خريجو الجامعات.هذا التهميش لا يقتصر فقط على الشباب لالمبعدين من العملية الانتاجية،بل شمل المبعدين عن العملية الاستهلاكية و في مجتمع يتميز بإتساع قاعدة الهرم السكاني الحضري و الشباني.[1]

جدول رقم 10: توزيع العاطلين عن العمل حسب السن.[2]

فئات السن	النسبة %
أقل من 20	51,35
29-20	41,78
39-30	19,22
59-40	10,67
المجموع	28,02

فحسب ما يقدمه لنا الجدول رقم :02 أن الفئة الشبانية التي لا تتعدى الثلاثين(أقل30 سنة) هي الفئة الأكبر من حيث توزيع العاطلين عن العمل وفق العمر،و الفئة الأقل من العشرين سنة تبين دخول الأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة و التي ترجع في أغلب الأحيان إلى الفقر الذي يدفع الأسر متدنية الدخل إلى تشغيل أبناءهم و تكلفة فرص التعليم و التي تفوق طاقة و دخل الأسر الفقيرة و التي يضطر أغلبية أطفالها إلى ترك مقاعد الدراسة و الالتحاق بأصدقائهم لممارسة أنشطة غير رسمية كالبيع على سبيل المثال فكلها عوامل كفيلة تجعل من البحث عن العمل بغض النظر إلى نوعيته و ظروف ممارسته الشغل الشاغل للفرد داخل المجتمع.

و تتميز البطالة في الجزائر من قبل الشباب الباحثين على العمل ب:80% أعمارهم أقل من 30 سنة و معظمهم من الدفعة الأولى أي من 16-20 سنة و حدها تقدرب:66% إذ تعتبر البطالة

[1] علي الكنز،الجزائر في البحث عن كتلة جديدة،الأزمة الجزائرية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1996.

[2] C.N.E.S, Alger, juin 2002.

جانبا مهما من مشكلة انعدام الأمن و التهميش الاجتماعي و اضطراب التماسك الاجتماعي.[1] كما أن فئة الشباب سواء منهم الذين لم يسعفهم الحظ في الالتحاق أو مواصلة الدراسة لظروف اجتماعية و اقتصادية أو هؤلاء المتخرجين من الجامعات و المعاهد و التي سدت في وجوههم أبواب الشغل و فرص العمل الرسمي ،و أيضا النزوح الريفي الذي شهدته المدن الكبرى و الذي أفرز نسبة معتبر من الأفراد غير المؤهلين و الذين هم في بحث دائم عن العمل داخل المدينة التي غالبا ما تتطلب مزاولة النشاطات بها التكوين و الخبرة و التأهيل لطبيعة الشغل مما يدفع الأفراد إلى البحث على عن عمل في القطاعات غير الرسمية فيمارسون أنشطة البيع غير الرسمية في المدينة الذي يجدونه الحل الأمثل لبطالتهم.كما صرح أحد الشباب قائلا:"الحيا الكبيرة لي خلتنا نخدمو و نبيعو في لامارين هي ماكانش الخدمة كاينة غير التمارة و ما يخلصوش مليح يضهدو في عباد الله بنص سوما chômage راه كي صاحبي وين نروح نلقاه الله غالب لكان كاين الخدمة نضمنلك بلي هاذو قاع Les jeunes يروحو يخدمو هنا راهم غير المشومرين و لي لا غالب عليهم خيرنا هذي الخدمة plus au moins نقية تبيع و تشري خير مل قعاد،يقولك بلي Les jeunes مايخدموش ،و علابالنا بلي كاين السلاف Mais الحرام هذا لي مخلينا نخدمو هنا و لوكان مجاش السلاف حرام ماكانش لي يسبقني ليها"بمعنى"السبب الذي جعلنا نقوم بهذه النشاطات غير الرسمية في لامارين هو عدم وجود العمل في القطاع الرسمي،بل يوجد العمل المتعب كالحمالة بأجر زهيد،البطالة موجودة في كل مكان من حولنا و اخترنا هذا العمل لأنه بشئ أو بآخر نظيف نوعا ما،ويقولون لنا أن الشباب لا يعمل،مع العلم أنه يوجد ENSEJ لكن حرام ،ولو كان حلال لما سبقني إليه أحد(مقابلة رقم:09) هذا ماأدلى به أحد الشباب و يجمل فيه ظاهرة البطالة في مدينة سعيدة و التي يعاني منها الشباب ليس فئة ذوي المستويات الضعيفة بل و حتى الجامعيين،فبعدما كان العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي لا تمس سوى بعض الأفراد غير المؤهلين علميا و مهنيا أصبح الآن في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد.

إذا كان اختلاف الاقتصاديين في تحديد مفهوم النشاط الاقتصادي بإختلاف مذاهبهم الاقتصادية ، فإننا اليوم أمام ظاهرة اختلف علماء الاجتماع و علماء الاقتصاد في تحديد مفهومها و ذلك حسب مظاهرها المتنوعة.هذه الظاهرة لا تعتبر بالحديثة و إنما طرحها هو الذي يعتبر حديثا و خاصة مع رسمية الطرح من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية.

[1] CF.LAKJAA A,« La Jeunesse Algerienne,Entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires », in Cellier H. et Rouag-Djenidi A, Algérie France. Jeunesse, ville et marginalisation, Paris, L'Harmattan, 2008.

لذا فإن دراسة كل أشكال القطاع غير الرسمي تلتزم إمكانيات مادية و بشرية تمكننا من رؤية أكثر وضوحا و عمقا للظاهرة.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل عرض بعض أشكال القطاع غير الرسمي أسبابه نشأته،خصائصه و أهميته فهذه الظاهرة توسعت في جميع دول العالم،فعلاوة على الدول المتقدمة وصلت القطاع غير الرسمي إلى الدول النامية و الجزائر عينة منها،كما تطرقنا إلى مفهوم البطالة مع التركيز على علاقتها بالقطاع غير الرسمي و بينا حجم هذه الأخيرة على المستوى العالمي و الدول النامية بما فيها الجزائر.

مقدمة:

لقد كان من المألوف دائما عند تناول قضية العمل أن تكون النظرة إليه موجهة بشكل خاص إلى بعض جوانبه التقليدية، حيث الاهتمام بالأبعاد الكمية والديمقراطية للعمل، أو تتبع العلاقة بين الأجور والأسعار أو رصد أوضاع القوى العاملة، وهي كلها قضايا هامة تتصل مباشرة بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، غير أن هناك في حقيقة الأمر قضايا أخرى قد باتت الآن تحتل أهمية كبرى في سوسيولوجيا العمل في السنوات الأخيرة لإتصالها الوثيق بطبيعة العمالة، ونوعية القائمين عليها، لقد أصبح من الضروري توجيه الاهتمام صوب العمالة في القطاع غير الرسمي مثل الشباب من خلال ممارسته للأنشطة غير الرسمية، عمل المرأة في القطاع غير الرسمي والعمل الإضافي لموظفوا القطاع الرسمي والالتحاق المبكر للأطفال بسوق العمل غير الرسمي وهذا ما سنبينه من خلال هذا الفصل الموسوم بالقطاع غير الرسمي والشرائح الاجتماعية.

الفصل الثالث:القطاع غير الرسمي و الشرائح الاجتماعية

I: الشباب و الأنشطة غير الرسمية

تعتبر الأنشطة الاقتصادية هي عبارة عن المجهودات التي يبذلها الأفراد لإشباع حاجاتهم والحصول على الأموال والخدمات ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين اجتماعية وأخرى فردية .أما الأنشطة غير الرسمية هي مجموع النشاطات التي تضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو خدمات اقتصادية، تفلت من رقابة الدولة ومن القياس الإحصائي[1] .

وسنحاول فيما يلي رسم وتعريف أنشطة البيع الثابتة والجائلة من حيث طبيعتها وملامحها ضف إلى ذلك الهوية الاجتماعية والخصائص الاقتصادية لشاغلوا هذه الأنشطة،وظاهرة احتلال الأرصفة و الشوارع من طرف الباعة غير الرسميين.

ينظر علماء الاجتماع إلى أشكال العمالة الثابتة أو الجائلة على أنها ظاهرة حضرية، مرتبطة بنمو المدن، وبالرغم من الأهمية العلمية لهذه الظاهرة، فمازال التعريف بها موضوع جدل بين مختلف العلماء والمهتمين بدراستها، فالبعض ينظر إليها أنها شكل من أشكال العمالة الرثة، وآخرون ينظرون إليها على أنها أحد أشكال العمالة الهامشية، وفريق آخر ينظر إليها أنها نموذج لثقافة العمالة الفقيرة، وتعد العلاقة بين ظاهرة العمالة الثابتة والمتجولة والتحضر من الموضوعات ذات الدلالة العلمية حيث ترتبط دراستها بالبناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، وما يمكن أن تسفر عنه الدراسة من قضايا علمية تفيد العالم والمجتمع، وتعد الدراسة الراهنة دراسة وصفية لعينة من أنشطة الشباب غير الرسمية الذين يزاولونها، في مدينة سعيدة – الجزائر – والتي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم الرسمي .

1)- أنشطة البيع الثابتة والجائلة طبيعتها وملامحها.

على الرغم من صعوبة تحديد حجم مساهمة أسواق الباعة الثابتين والجائلين وباعة الرصيف والشوارع في عمليات البيع والشراء داخل المدن والأحياء المختلفة، فيمكن القول إن هذه الأسواق

[1] ابراهيم بوطالب،واقع التهريب في الجزائر و الإستراتيجية الجمركية لمكافحته،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2004-2005 .

تلعب دورا أساسيا في تلبية احتياجات سكان هذه المدن والأحياء من السلع الأساسية المختلفة، خاصة وأنها تنتشر في جملة الأحياء، بشكل مستمر، ورغم الأهمية لهذه الأسواق فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها تعتبرها عبئا على الأمن والنظام في المدينة، ومع مرور الوقت أصبحت مصالح هؤلاء الباعة تتعارض مع مسؤوليات الأجهزة الرسمية كالشرطة، ومصالح الهيئات المحلية في المجتمع،مصلحة الجودة وقمع الغش بمديرية التجارة على سبيل المثال.

وهكذا يمكن تعريف الأنشطة الثابتة والجائلة بأنها الوحدات التي لا تمارس أنشطتها داخل منشأة محددة، بل إن القائم عليها (صاحب النشاط)، يكون إما ثابتا في مكان ما أو متجولا عبر الطرقات، أو قادرا على الانتقال بنشاطه من مكان عمل إلى آخر عارضا خدمته أو سلعته للبيع،مثل كافة فئات الباعة الثابتون (أصحاب المحلات غيرالرسمية)[*] ،أو الباعة المتجولون في الأحيان أو المتجولون الثابتين[**] ،والذين يعرضون منتجاتهم على الأقفاص (أكشاك) أو عربان اليد أو فاترينة صغيرة (باعة الهواتف، التدخين...) يمكن حملها أو نقلها من مكان لآخر بسهولة إلى أي مكان آخر، بالإضافة إلى الشباب الذين يزاولون نشاطاتهم في وحدات قاموا بإعدادها بأنفسهم لهذه الأغراض كالأكشاك كما ذكرنا سابقا أو البراريك أو الخيمة أوالطاولات المعروضة عليها السلع...الخ.

والحقيقة أن تقدير أعداد الباعة الثابتين والجائلون هو بالفعل إحدى الإشكاليات الهامة التي تواجه الباحثين في هذا النصوص، ذلك أن نشوءها وتطورها مرتبطان باختلال العلاقة بين معدلات سكان المدينة من جهة، ومعدلات نمو الاقتصاد من جهة أخرى، إن ازدحام المدن بالعمالة الثابتة في مناطق مختلفة وفي فضاءات المدينة بالإضافة إلى العمالة الجائلة يرجع بشكل أساسي، إلى الإفراط النسبي للسكان، وهو قوة ظاهرة الخروج الريفي نحو المدن أو المناطق الحضرية، بالإضافة إلى العمالة الرثة، التي تعيش على دخل مؤقت، أو الأعمال قائمة على الصدفة في بعض الأحيان، وبطبيعة الحال، فإن حياتها تتسم نسبيا بالبؤس والفوضى وعدم الاستقرار في مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية، وهي مجموعة متمايزة من حيث التركيب المهني فإليها ينتسب بائعو الملابس القديمة والأحذية وبائعو الهواتف النقالة القديمة منها والجديدة والخضروات والفواكه وأيضا بعض الباعة المتجولون الذين يعرضون سلعهم على عربان كبيرة أو صغيرة. إذ تشكل هذه الفئة

---

[*] البراريك.

[**] صفة الثبات هنا ترتبط بمكان مزاولة النشاط دون ارتباطها بمنشأة قائمة بذاتها.

والتي أغلبيتها شباب قطاعا عريضا من مكونات سوق العمل غير الرسمي في مدينة سعيدة والواقع أن هذه النشاطات غير الرسمية المتنوعة هي في الأساس من نصيب الوافدين وفقراء المدن الذين يجلبون معهم كثيرا من الفقر والبؤس إلى المدينة ولذا أن معظمهم مقتنعون ماداموا جاءوا إلى المدينة بغية البقاء فيها تحت كل الظروف وممارسة أي عمل مهما كان نوعه وصفته مؤقتا كان أم تافها.

ولعله من المفيد هنا، تحديد بعض الملامح الأساسية لطبيعة تلك الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الثابتة منها والجائلة والسائدة في قلب المدينة، فمعظم هذه الأنشطة الأساسية،كبيع الملابس القديمة والجديدة الأكثر انتشارا ويليها الأنشطة ذات الطابع التجاري مثل بيع الفاكهة والخضروات والمياه الغازية والمياه المعدنية والمخبوزات (خبز مصنوع وخبز شعبي) وأيضا الأنشطة المرتبطة بإنتاج وبيع المستلزمات العائلية والمنزلية المختلفة، (أثاث منزلي الخردوات)، وبيع وشراء السلع القديمة وبيع الهواتف النقالة والنظارات والساعات اليد والأقراص المضغوطة وحتى المأكولات التي تباع في عربات(أكل خفيف). [1]

2)-شاغلوا الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة(الهوية الاجتماعية والخصائص الاقتصادية).

التجارة كنشاط اقتصادي، من أقدم الحرف التي عرفها الإنسان بعد الزراعة،فهي حرفة لا غنى له عنها، نظرا للخدمات الضرورية، التي تقدمها له، وإلى جانب ذلك فهي أي التجارة، تصنع الحركية والحيوية في المجتمع الحضري، أين يجد كل ذي حاجة ضالته، وعرف الإنسان خلال مسيرته الطويلة عبر أحقاب التاريخ أسواقا غير رسمية لعرض بضائعه، منها المكشوفة ومنها المغطاة، فإذا كانت الأسواق المكشوفة سائرة إلى طريق الزوال، فإن الدكاكين وباعة الأرصفة والمعارض، تعرف نهضة لا حدود لها، فهي تتنافس تنافسا شرسا في ترويج السلع وفي تخفيض الأسعار بحثا عن المزيد من الزبائن تجنبا للكساد.

وبلادنا بدأت منذ فترة، تدخل باب السوق العصرية بما يقام هنا وهناك من مساحات كبرى، تغطي بل تلغي أي دور للدكاكين الصغيرة المنتشرة في الأحياء، إلا أن حسبما يبدو في القراءات والمقالات التي مررت عليها، ليست بنفس الحدة التي توجد عليها في الجزائر، التي تبقى في حد ذاتها ظاهرة خاصة، تحتاج إلى أمخاخ العالم كله لفك لغزها، وفي الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في مدينة سعيدة اقتربت من بعض الباعة الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية،

[1] أنظر صور البيع ضمن الملاحق.

لمعرفة سر احتلالهم لمساحات خارج ملكيتهم دون ترخيص من السلطات المحلية في حي "لامارين La Marine" بالإضافة إلى طبيعة الأنشطة المزاولة من طرف الشباب، وطرحنا بعض الأسئلة أيضا على بعض المواطنين وخاصة القريبة سكناهم من الحي وذلك بغية الوصول إلى تفسير يقربنا من فهم الظاهرة، واخترت مدينة سعيدة القريبة من إقامتي والتي تبعد حوالي 40 كلم عن مكان إقامتي كمثال يجسد هذه الظاهرة التي يزداد انتشارها يوم بعد يوم.

أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الثابتة (باعة الأرصفة، باعة الشوارع) والجائلة (التجوال لبيع السلع في أحياء في المدينة)،إذ تشكل الفئات الأساسية منها القائمين ببيع السلع كالملابس والأقمشة والأحذية القديمة والجديدة والهواتف والأقراص المضغوطة من أفلام وأشرطة غناء والباعة الجائلين والمتنقلين في الأسواق والساعين وراء تأمين قوة عائلاتهم وغيرهم من المشتغلين في أعمال شاذة وهم المشتغلون في نشاطات ومهن غير مصنفة ويصعب تصنيفها وهي في العادة ذات دخول متدنية وإنتاجية منخفضة وتتمركز بالأخص في المناطق الحضرية بالنظر إلى غيرها من المناطق الحضرية الأخرى، واللافت للانتباه بالنسبة لهذه الأنشطة غير الرسمية أنها تقع في وسط المدينة (الثابتة) أما الجائلة تجدها تنتقل عبر الأسواق وعبر الأحياء والأزقة وخاصة التي تقع في ضواحي المدينة التي يصعب أصحابها التنقل دائما إلى وسط المدينة.

ولعله من الممكن الآن أن نلقي نظرة على مجمل أوضاع الشباب الذين يمارسون (يزاولون) الأنشطة غير الرسمية وذلك بالنظر إلى بعض الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية الممكنة في تحليل وفهم محتوى الدراسة والتمكن من معرفة الواقع الحقيقي لهذه الفئة و معرفة القوانين (الاجتماعية،الاقتصادية والايديولوجية) التي تتحكم في تأسيس هذه الجماعات الشبانية ؟والكيفية التي تأسست بها هذه الجماعات ؟ بالإضافة إلى الكشف عن تطلعات الشباب.

وفي مستهل هذه الخصائص الاجتماعية، نبدأ بعملية التعرف على شاغلي هذه الأنشطة غير الرسمية المتصلة، الثابتة والمتجولة منها وذلك من حيث النوع أو (الجنس)، واللافت للانتباه من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها أن أول ما يميز هذه الأنشطة أنها أنشطة ذكورية بدرجة أكبر فمعظم الباعة الثابتين من شريحة "الشباب" ،حيث يصرح أحد المبحوثين قائلا:*"هنا في la marine*[1] *تلقى غير les jeunes يخدموا ويبيعوا كل حاجة واحد يبيع القش و لاخر les portables ولاخر الصباط راك عارف الحالة كيدايرا رانا ندمر فيها ما لقينا عليها وين يا*

[1] أنظر صورة موقع حي - لامارين-"la marine" بمدينة سعيدة والأحياء المجاورة لها ضمن الملاحق (الصورة رقم:01).

خويا"بمعنى" لا يوجد سوى فئة الشباب يعملون و يبيعون كل شئ،بعضهم يبيعون الملابس و بعضهم الهواتف النقالة و بعضهم الأحذية،أنت تدرك الوضع كيف هو لا يوجد مكان آخر نذهب إليه يأأخي" (مقابلة رقم:01) ومعظمهم يزاولون أنشطة غير رسمية والملاحظ من خلال الاستطلاع ضآلة دور المرأة و الفتات على حد السواء ومشاركتها المحدودة في هذه الأنشطة، إنما يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات منها أن جزءا كبيرا من هذه الأنشطة الممارسة بمعرفة النساء يصعب رصدها حيث تتم داخل الوحدات السكنية كالخياطة وصناعة الحلويات والطرز ...إلخ وهي بذلك أنشطة غير رسمية غير مرئية و صعوبة قياسها كما عبر على ذلك الباحث عبدالقادر لقجع في مقاله المدينة بوتقة للثقافات الجديدة (مدن،ثقافات ومجتمع) في الجزائر،كما أن الوحدات الثابتة (البيع) الثابت تتضاءل فيها أنشطة البيع بالنسبة للمرأة لأن معظم الأقفاص (البراريك) التي تزاول فيها هذه الأنشطة غير الرسمية ذكورية شبانية ولا تقدر النساء و حتى الفتيات مزاولة النشاط مع هذه الشريحة من الشباب والدليل على ذلك هو الوضع الذي تمر به هذه الشريحة من الشباب في الوقت الحالي، ولا تقدر النساء بناء أقفاص وأكشاك لكي تبعن فيها كمثل ما يفعله الشباب فالجنس الذكوري لديه قابلية للتعامل والبزوغ خاصة عندما يكون هناك أعوان الشرطة، أما النساء لا تقدرن المواجهة وتخفن من هذا الوضع في الوقت الراهن، إذ أن نسبة النشاط لدى الذكور أكبر من الإناث حيث تقدر لدى الشباب بـ:75,4% بالمقارنة مع الإناث و التي تقدربـ: 15,2%و كان نصيب القطاع غير الرسمي منها يقدرب:19,0% ، أمانسبة النشاط لدى الشباب والإناث (كلا الجنسين) قدرت بـ:45,5% [1].مما يجعل هذه الشرائح بممارسة مختلف الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري بالنسبة للشباب و البيت بالنسبة للبنات.

كما يوجد فئة أخرى من الشباب و التي تدعى "الحياطة" و هم فئة مهمشة طوال الوقت متكئة على الجدران غير مبالين. كما ذكر ذلك الباحث عبد الكريم العايدي أن كمثل هذه الفئة في الجزائر منذ بداية الثمانيات ظهرت جماعات اجتماعية شبانية إلى الواجهة الاجتماعية و تسمى الحياطة و هم فئة شبانية يفتقرون إلى مصدر عيش قار و يمضون أغلب أوقاتهم متكئين على الجدران و البنايات،حيث يصفهم أحد السياسيين الجزائريين بأنهم مخلوقات بشرية لا ارتباط لهم بأي جماعة اجتماعية،غير مكترثين بما يحري من حولهم...فالحياط مستعد لأي مغامرة لأنه يعتقد أنه جرد من

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق،ص14.

حقه فهو يمقت الدولة التي لم تشغله و لم تأوه،فهو غير مستعدللإندماج في المجتمع على العكس فهو يبحث عن سبل لمغادرتها أو الإنتقام منها.[1]

أن من أهم الخصائص الاجتماعية محل الدراسة أيضا هنا، هو التعرف على الفئات العمرية (السن) لشاغلي الأنشطة الثابتة والجائلة المرتبطة بالشارع والرصيف وذلك حسب الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها فإن أكثر من نصف المبحوثين أي 23 مبحوث ما يعادل 92% ما بين 18 – 30 مما يوضح إقبال الشباب على العمل في القطاع غير الرسمي نتيجة الظروف الاجتماعية السائدة المتمثلة في البطالة و خاصة لدى الشباب، أما فئات السن الأعلى من 40 – 50 سنة أي سن قادر على العمل وهم إما الآباء الذين يتعاقبون على أولادهم عند الغذاء أو قضاء أي مصلحة ما أو عند المرض على حسب ما ادعى به بعض المبحوثين و هذا مايعكس مرونة القطاع غير الرسمي من حيث استعابه للعاملين في مختلف الفئات حيث يمكن الإستفادة من خبرات تلك الأفراد لتنمية و تطوير الأنشطة غير الرسمية إذ صرح أحد المبحوثين قائلا:"*هنا plupart غير les jeunes فوق العشرين عام و الكبار تشوفهم غير خطرة في الزمان ولا يعاونوا ولادهم هناية في* La Marine *و الكبار خادمين هنا و عارفين الحية كي تمشي* "بمعنى:" لا يوجد هنا سوى الشباب مافوق العشرين سنة و كبار السن تراهم مرة على مرة أو يشاركون مع أولادهم في عملية البيع في لامارين ،فكبار السن لهم أقدمية في ممارسة هذا النشاط و تجربة في ذلك"(مقابلة رقم:02) وصرح آخر:"*حنا لـ jeunes المهم ندخلوا دراهم يومنا ومنقولوش لباتنا أعطونا وحتى ما نطيحوش نيوفنا للناس*" بمعنى *نحن فئة الشباب الفائدة فإن نعمل ونحصل على نقود ولا نأخذ أو نحرج آباؤنا وحتى لا نذهب إلى أي ماكان نستلف عند الناس* بمعنى:"نحن الشباب المهم أننا ندخر نقود يوم من العمل،ولا نتوسل من آباءنا لكي نأخذ منهم النقود و لاحتى الآخرين من الناس"(مقابلة رقم:28).

والملاحظ من خلال هذه الدراسة وعلى حسب استجواب المبحوثين فهناك تناسق وتفاهم بين الباعة خاصة الثابتين منهم فيما يخص أي شيء يمس مصلحتهم أو نشاطهم، فالروح السائدة بين الباعة هي احترام كبار السن من الباعة والأخذ برأيهم كونهم لهم تجربة في ممارسة هذه النشاطات غير الرسمية وأيضا الالتزام بوجهة نظرهم فيما يتصل بتقسيم العمل فيما بينهم جميعا، فالفئة الأكثر تمثيلا هي الفئات التي تبلغ من العمر 20 – 30 عاما على حسب هذه الدراسة، فهذه الفئة تتسم بالفتوى العمرية التي يمكن الاعتماد عليها خاصة بطريقة البيع وطريقة التعامل مع الزبون أما الفئة

[1] EL AIDI A, Jeunesse en Algérie,représentations et enjeux,Inédit,1995,p09 .

الثانية والواقعة من سن 30 – 40 فهذه الفئة لا تقدر على بذل طاقتها في حركة وعرض وتداول السلع كالفئة التي سبقتها 20 – 30 عاما و هي أقل من الأولى،لكن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و عدم وجود عمل في القطاع الرسمي هو الذي دفعهم للعمل بالتجوال.

أما بالنسبة للباعة الجائلين في الأسواق والأزقة و الأحياء و الشوارع، هي الفئة العمرية التي تتدرج عليها هذه الشريحة ما بين 30-39 عاما وهي بطبيعة الحال سنوات من العمر تمثل مرحلة النضج الكامل والفترة العمرية لممارسة نشاط التجوال.

أما فيما يخص المستوى الدراسي باعتباره واحدا من الخصائص الاجتماعية الهامة فماذا عن مستوى الشباب وعن تعليمهم في المجتمع المعاصر؟وتوزيع هؤلاء الشباب والباعة مزاولي الأنشطة غير الرسمية الثابتة والمتجولة (الجائلة) حسب المستويات التعليمية المختلفة؟. الملاحظ لأول وهلة أن هناك تفشي بين هؤلاء الشباب شاغلي الأنشطة الثابتة والجائلة بعض السمات والصفات الدالة على أنهم درسوا ولم يحالفهم الحظ بسبب الجانب المادي الذي لم يكن يتوفر لديهم لمزاولة الدراسة و هذه الممارسة لا تحتاج للتعليم أو المهارة إذتتفق هذه الدراسة مع الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي و أن العمل فيه لا يحتاج إلى قدر كبير من التعليم و المهارات،فالعاملون بالقطاع غير الرسمي تنتشر بينهم الأمية أو مستوى تعليمهم منخفض نتيجة التسرب من التعليم من ناحية كما أن التعليم ليس شرطا لدخول القطاع من ناحية أخرى فإذا كانو يفتقدون للخبرة و المهارة التي لم يتلقوها غالبا من مصادر رسمية فإنهم يحصلون عليها من خلال التدريب[1]، كما قال أحدهم:"*المسكين قليل لتلقاه يقرا الله غالب عليه كما أنا كان في خاطري نقرا mais الله غالب،مشي شرط القراية باش نخدم احمرارا الوجه و تحسر المبحوث* بمعنى:"أن نسبة قليلة من الفقراء الذين يدرسون،ومثالي أنا بالضبط كان لدي إرادة في الدراسة لكن...ليس شرط الدراسة " (مقابلة رقم:10) و هذا مابينه إحصائيات 2008 أن نسبة 20,7% من الشباب بدون تعليم.[2] والحقيقة أن الحالة التعليمية للغالبية المبحوثين من أصحاب الأنشطة الثابتة، إن كانت بالفعل متدنية، إلا أن الموقف التعليمي شهد تحسنا لهذه الفئة والدليل في طريقة الكلام مع الناس ومعرفة جد المعرفة أن للدراسة آفاق و مستقبل ومستوى وهم نادمين على ذلك فالدراسة شيء مهم و ضروري،فنسبة من لديهم مستوى ابتدائي يقدر بـ:26,1% ومعظم المبحوثين لديهم شهادات المتوسطية (السنة أولى، ثانية، ثالثة متوسط) بنسبة30,0% والبعض الآخر شهادات ثانوية

[1] السيد الحسيني و آخرون،مرجع السابق،ص112.

[2] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق،ص08.

(أولى،ثانية و الثالثة ثانوي) بنسبة16,1% والبعض القليل الآخر شهادات جامعية بنسبة 06,9%[1] وبعضهم لا يعرف القراءة والكتابة (أميين) مثلا باعة الجوارب وبعض الخردوات على حسب الاستطلاعات لا يقتصر العمل في الأنشطه غير الرسمية على الأميين بل يضم أيضا عاملين من حاملين شهادات تعليمية و جامعية[2] فيصرح أحمد وهو ذو مستوى جامعي: *"عند ليسانس في علم النفس قاع العام معا les concours وما بان والو رانا نعاونوا في رواحنا راك Etudiant وتعرف كلش خليها ربي"* بمعنى:" لدي ليسانس في علم النفس كل سنة مع المسابقات و لكن لم ننجح و نحن الآن هما في العمل،أنت طالب و تعرف حال الطلبة" (مقابلة رقم:03) [3] كما صرح آخر أيضا من خريج الجامعة أدب: *"بلادنا قاع تاع رشوة وعرف راها غير المصلحة يا خويا surtont سعيدة، ليا بتدي سكنة روحي لسعيدة كما قال بوتفليقة هاكا les concours راها غير بنعميست لما عندهش العرف غير ميفوتش les concours "* بمعنى "أن البلاد ذهبت في طريق الرشوة والمعرفة، المصلحة، في مدينة سعيدة على سبيل المثال، إذا أردت سكن فادفعي خمسة ملايين وخذيها في سعيدة، كما يقول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطاباته"هذا حال مسابقات التوظيف غير بالعرفة " (مقابلة رقم:22) ، وكل هذا يؤكد متوسط التعليمي لفئة شاغلي الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري خاصة في الشارع والرصيف،ويوجد من لا تساعفه الظروف الاجتماعية لمتابعة الدراسة: *"الله غالب لو كان جاعدنا نقرا ونزير روحي mais الخبزة"* وهناك من لم يدرس بتاتا ، *"أنا قاع ما قريتش لو كان قريت كراني ببلاصتي"* بمعنى: *"لم أدرس بتاتا ، ولو درست لما كان لي مكان عمل"* (مقابلة رقم:03)وعلق آخر: *"حنا والدينا كانوا يتعبوا علينا والله غالب عليهم لازم حنا نعاونوهم مهما كان دعوت الخير خير من كلشي"* بمعنى" *الوالدين لم يدرسوا المهم نحن نعمل لكي نرد لهم الجميل ولو شيء قليل"* . "(مقابلة رقم:24)

أما بالنسبة لعائلات المبحوثين فإن أغلبية المبحوثين من الشباب ادعوا أن مستوى تعليم أسرهم ابتدائي أو أميين إلا البعض من أدى أن للأب مستوى ثانوي والآخر متوسط.

أما عن الحالة الاجتماعية بين هؤلاء القائمين بأنشطة البيع الثابت والجائلة أن أغلبية المبحوثين من الشباب غير متزوجين أي (عزاب) بينما فئة قليلة متزوجون (زواج جديد) وأغلب هذه الشريحة تعمل لإعالة عائلاتهم وأنفسهم على حسب مل ادعى به المبحوثين.*"هنا في لامارين قاع*

---

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق، ص08.

[2] علي عبدالزراق جبلي و آخرون، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة ،المرجع السابق،ص 13.

[3] يوجد من المبحوثين من قابلناهم وإستجوبناهم عدة مرات بأسئلة مختلفة فجبذنا أن نضع لهم نفس ترقيم المقابلة كما هو الحال في المقابلة رقم:03.

عزاب (ضحك المبحوث)كي دير تزوج و مين و فين يا صاحبي ،حنا نحوسوا غير باش نعيشوا و كاش ما ناكلو ونعاونوا الدار و نلقطوا فيها باش مايكلناش الفيد و أنت تقولنا الزواج بمعنى:"الأغلبية في حي لامارين غير متزوجين،ماذا تعمل لتتزوج نحن نبحث عن المعيشة و المآكل و نسد رمق عائلاتنا لكي لا يكون هناك فراغ في حياتنا و أنت تسأل عن الزواج " (مقابلة رقم:04)،وسألنا البعض الآخر عن الزواج فقال أحدهم: *"خاصني غير الزواج، علا بالي بلي الزواج نصف الدين، mais الله غالب ما نقدرولهش Sirto في وقتنا هذا"* بمعنى:"نحن نعلم أن الزواج نصف الدين لكن لا نقدر عليه في هذا الوقت" (مقابلة رقم:04)وصرح آخر *"راني قالع الزواج من راسي لكان معندكش السكنة والخدمة قاع ما تقولش راني متزوج"* بمعنى:"لا يوجد الزواج في ذهني إذ لم يكن هناك مسكن و عمل لا تقول بتاتا أنك متزوج"(مقابلة رقم:27)كما صرح آخر وهو متزوج: "تزوجت وندمت، غبنت روحي وغبنتها معايا ماكان لا خدمة لا زدمة راني عايشين بركة من الله" بمعنى:" لقد تزوجت و الآن ندمت لأنه لايوجد عمل"(مقابلة رقم:13).هذا و قدبينت المعطيات الإحصائية لمدينة سعيدة أيضا أن نسبة 50,86% من الشباب هم عزاب أما نسبة المتزوجين قدرت بـ:47,91% ونسبة من هم مطلقين من الذكور قدرت بـ:0,64% أما الأرامل قدرت بـ: 0,57%[1] .أما فيما يخص نظرتهم للزواج فهي مختلفة على اختلاف مشاربهم (نظرتين للزواج النظرة الايجابية و النظرة السلبية) فالأولى منهم من يعتبرون الزواج نصف الدين، منبع الاستقرار، الزواج بداية الحياة،شيئ جميل،الزواج حياة سعيدة،مسؤولية .أما النظرة السلبية للزواج وهم أقلية يرون أن الزواج لاشيئ، يعتبرونه آخر القضايا معبرين على ذلك بتدني الوضع الاقتصادي و صعوبة الحصول على سكن فردي.

أما فيما يخص نمط العائلة والتي يعمل عائلها كبائع ثابت أو متجول (جائل) في الأسواق الحضرية، أن هذه العائلات هي ما نوع الأسر الموسعة تتسم بكبر العدد والتي يبلغ عدد الأطفال بها يفوق 8 أطفال بالإضافة إلى الأب والأم والجد والجدة والعم وامرأة العم وأولادها، و تتفق هذه النتيجة مع ما قررته إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية و ربطت العمل بالقطاع غير الرسمي مع كبر حجم الأسرة...فالحجم الكبير للأسرة يتسبب في تقليل دخل الفرد بشكل كبير[2] ،وبعض

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق، ص06.

[2] رضا مرزوق حسين،القطاع غير المنظم في حضر الدول النامية،الجزء الثاني،وزارة الدولة للقوى العاملةوالتدريب،سلسلة دراسات في القوى العاملةوالتدريب،العدد11،القاهرة،1984،ص84.

المبحوثين أدعو أنهم من عائلات نووية (صغيرة الحجم) والبعض ادعى أنهم لا يقيمون مع عائلاتهم إلا بعد مدة زمنية معينة على حسب العمل (زوفرية)(*) .

أما عن مكان الميلاد، فيستدل من العديد من الاستطلاعات الميدانية التي أجريناها على القائمين بأنشطة الطريق الثابتة منها أو الجائلة، أن منهم من ضواحي المدينة انتقلوا إلى المدينة ليزاولون هذه الأنشطة غير الرسمية *"أنا نسكن في الرباحية نجي كل يوم باش ندور القش كاش مانخدم على روحي و نعمر جيبي و نعاون الدار الله غالب ملقينا عليها وين* بمعنى:"أمكث في بلدية الرباحية أتنقل كل يوم لكي أبيع الملابس لمساعدة العائلة في متطلبات البيت لم نجد عمل آخر" (مقابلة رقم:06) و يوجد هناك أيضا عمال موسميون و هم متنقلون و يطلق عليهم بـ:" Les Hobbos"[1] إذ كانو يقضون فصلا من الفصول في التنقل للبحث عن العمل،و Hobbo (*) عرفت في العهد الاستعماري في الجزائر كجني الكروم بمنطقة وهران،إذ كانو يأتون من غليزان و عين تموشنت و يقضون بالعمل و الجني ثم يعودون إلى بلدانهم.و يصرح أخر:*"ولاد سعيدة قاع ماتلقاهمش هنايا ،la marine يجوها partout غير البراوية من هاك و هاك sirto النقل يحبس* حتى *هنا* بمعنى:" سكان مدينة سعيدة لا تجدهم في الحي لأن لامارين يأتون إليها سوى غير الحضرين و الذين لا يسكنون المدينة " (مقابلة رقم:02)ومعظمهم لا يريدون العمل في منطقة أو (محل) ميلادهم وذلك لأسباب يدعونها هو كره الغير لهم وإلقاء الأصابع عليهم أن معظم هذه الفئة وخاصة التي تزاول أنشطة غير رسمية والتي تبيع الملابس والآثاث ينظر عليهم أنهم سراق ويبيعون مايسرقونه، إذ ينظر إليهم أصحاب الأحياء في مكان ميلادهم أنهم سيصبحون مجرمون، وبعض المبحوثين من الشباب يقرون أن مكان ميلادهم في المدينة وهم يزاولون هذه الأنشطة غير الرسمية منذ الصغر ووجدوا إخوتهم الكبار يزاولونها إذن كانت هذه الممارسة من جيل إلى جيل على حسب تعبير المبحوث*"أنا نسكن هنا في سعيدة la Gare كين نكون قاعد نجي ندور les portables حنا قاع العايلة خدمتنا* La Marine" وصرح آخر قائلا: *"أنا نسكن غير هنا وعندي حانوت* بمعنى(كشك) *هنا نبيع صباط الترك عندي صحابي يعقبوني في الحانوت كي كونوا عندي صوالح"*بمعنى" *أمكث بالقرب من حي لامارين أبيع أحذية المستوردة من الخارج ولدي بعض الزملاء من يساعدونني عند الحاجة "*(مقابلة رقم:29) هذا عكس ما توصلت إليه الدراسة

(*) الشخص الذي يعمل خارج البيت مدة من الزمن ثم يعود .(فرد دون سكن محدد).

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

عبد العزيز بن محمد خواجة،علم الاجتماع المعاصر،من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية،دار نزهة الألباب،غرداية ،الجزائر،2007،ص171 .

التي أجريت في ميكسيكوسيتي أن معظم العاملين في القطاع غير الرسمي مولودون في نفس المدينة و ليسو مهاجرين لأن في منطقة لامارين الأغلبية من الشباب مهاجرين وبعض المبحوثين هو طلبة في السنة الأولى، والثانية جامعي يزاولون هذه الأنشطة غير الرسمية عند خروجهم من الدراسة وخاصة يوم الخميس والجمعة والسبت وهم الأيام الأكثر مزاولة لهذه الأنشطة" *أنا نقرا في الجامعة و نحي دايما week end باش نعاون روحي في قرايتي كبا دير لازم نخدموا و منتكلوش على القراية*"بمعنى:" أنا طالب جامعي وآتي دائما في نهاية الأسبوع للعمل كي أساعد نفسي،يجب العمل و لا نتكل على الدراسة فقط" (مقابلة رقم:03)، وبعض المبحوثين يقرون أنهم لا يسكون في المدينة بل أتو من مدينة أخرى مجاورة فهم مهاجرون من الحضر إلى الحضر إذن نستخلص أن معظم الباعة الثابتين والجائلون هم أصلا حضريون إما بمكان الميلاد أو بالهجرة من مناطق حضرية أخرى مجاورة أما الباقون هم من المهاجرين من المناطق الريفية وضواحي المدينة بالنسبة لفئة الشباب الآتية من الريف تقر إلى عدم وجود أعمالا يزاولونها في المناطق الريفية سوى خدمة الأراضي الزراعية لذا تقل فرص العمل في الريف تدفع بالشباب إلى التوجه إلى المناطق الحضرية، فيصطدمون بشبح البطالة وخاصة عند دخولهم المدينة فهم معروفون من حيث اللباس، الكلام، طريقة التعامل مع الآخرين ...الخ لذا يلجؤون إلى مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية أولا لكسب لقمة العيش لهم ولعائلاتهم وثانيا ثقة الآخرين لاستمرار مزاولة كمثل هذه الأنشطة بالاضافة إلى تعلم مهنة البيع فإذا ما رجعنا إلى توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب التشتت في مدينة سعيدة نجد أن نسبة75,28% من يقيمون في تجمع حضري رئيسي و12,26% من يقيمون في تجمع حضري ثانوي أما الباقون حوالي12,44% يقيمون في المناطق المبعثرة [1].

أما فيما يخص الأنشطة المزاولة في الحي كما ذكرنا آنفا بيع الملابس الأحذية، الهواتف النقالة، الكتب، السجائر، الأقراص المضغوطة (CD) [2]الأدوات الكهرومنزلية (Occasions) الخردوات وما يلفت للانتباه هو تعدد الأنشطة المزاولة من طرف الشباب: "كلشي كاين في لامارين باغي تلبس باغي تكسي باغي تشري صوالح للدار باغي تبدل كلشي كاين تكل غير على دراهمك وكاين حتى صوالح Occasions " بمعنى "أنه كل شي موجود في حي لامارين من ألبسة وخردوات وأقمشة أي كل شيء موجود ما عليك إلا بالنقود" "(مقابلة رقم:11)أما بالنسبة لقش

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق، ص17.

[2] أنظر صور البيع ضمن الملاحق.

البالة[*]، يقول أحد الباعة: "رانا نجيبوها ونحلوها هنا في لامارين أنت وزهرك قادر تلق حاجة تدير 4000 دج بـ: 1000دج" بمعنى "أن الملابس والأحذية قديمة النوعية والتي تأتي من الخارج مغلقة وتفتح في الحي وبالمقدور أن الزبون يشتري أشياء باهضة الثمن بأسعار معقولة". "(مقابلة رقم:07)فيوجد عدة مصطلحات متداولة في عملية البيع مثل : "راني نقشر[**]، على روحي" بمعنى راني نبيع على روحي وأيضا كلمة: "نقلب السلعة في لامارين أيضا هي بيع السلع في لامارين" أيضا ندور القش في لامارين" فالميزة الأساسية التي تميز الحي هي الحركية الدائمة والسبب في ذلك هو أن السلع تباع بأثمان في متناول الجميع إذ يقول أحد الباعة: "لامارين سوق المساكين ولي معندهمش و السلعة هنا bon prix" بمعنى "أن حي لامارين سوق للفئة المسكينة والفقيرة و السلع رخيصة و في متناول الجميع".(مقابلة رقم:22)،هذا من جهة ولكن من جهة أخرى هناك إستياء من هذه الأنشطة التي تعد فوضوية في نظر أصحاب المحلات الذين يملكون سجلات تجارية ويرفضونها رفضا قاطعا ويعتبرونها منافية للقوانين التجارية، معبرين بأن هذه الأنشطة غير الرسمية مشجعة على السرقة والغش و السلوك غير اللائق من طرف الباعة كونهم من شريحة الشباب كما كشف البعض منهم، حتى هم من التجار الشرعيين ويملكون محلات أضحى شغلهم أن يعرضوا سلعهم عبر الأرصفة ولكن في نظرهم ممارسة هذا النشاط بهذه الكيفية غير مجد ويجب على المعنيين التدخل لتنظيم هذه النشاطات غير الرسمية و كيفية إدماجها في القطاع الرسمي،عن هذا الموضوع و في الآونة الأخيرة و بالضبط في المؤتمر الوطني للتجارة بدأ التفكير في سياسة تنظيم السوق غير الرسمية و ذلك بالاستعانة بالدراسات التفصيلية السوسيولوجية في كيفية القضاء على السوق غير الرسمية، فتصاريح الهيئات المعنية أدلت أن الحلول الحالية هشة بسبب غياب سوق عمل ديناميكي ووضع سياسة فعالة لمكافحة السوق غير الرسمية بدءا بفئة الشباب و خريجي الجامعات الذين لم يجدو عمل في القطاع الرسمي ،فتدفقت كل هذه الفئة إلى القطاع غير الرسمي،فكان التفكير بالنسبة السلطات في الكيفية المثلى في تنظيم هذا القطاع غير الرسمي و محاولة دمجه في القطاع الرسمي عبر مختلف ولايات الوطن و البحث عن الكيفية التي يستفاد بها من هذه التجارة غير الرسمية و ذلك بتعداد العاملين في القطاع غير الرسمي عبر 48 ولاية و أخذ كل منطقة على حدى حسب تنوع الأنشطة غير الرسمية،كما صرحت السلطات المعنية أن هناك 96000 مكان

[*] ملابس و أحذية، قديمة النوعية.

[**] إعادة البيع بالتجزئة.

تمارس فيه الأنشطة غير الرسمية في الجزائر[1] كما صرحو أيضا أنه يجب تنظيم مع المكافحة ووضع خطة حضرية سياسية لتظيم النشاطات غير الرسمية على مستوى كل ولايات الوطن

أما فيما يخص ظاهرة التوارث على مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية فبعض المبحوثين صرحوا بأن هذه الأعمال كان الوالد سباقا إليها وترك لهم هذه المهنة رغم التوصيات الكثيرة بعدم مزاولتها لأنه أدرى منهم بها إلا أنهم وجدوا أنفسهم يزاولونها .هذا عكس ما أوضحته بعض الدراسات إلى عدم ميل الأباء العاملين في القطاع غير الرسمي إلى التوريث المهني لأبناءهم لأن النشاط غير الرسمي لايدر دخلا ماديا جيدا،و تفضيلهم لتعليم الأبناء[2] ،أما البعض الآخر ادعوا أنهم وجدوا إخوتهم يزاولون هذه الأنشطة فبعد ما كانوا يساعدون إخوتهم في عملية البيع حتى أصبحوا هم أصحاب الباعة الثابتة وخاصة بمرور الوقت، حيث قال أحدهم:"أنا zouje خوتي كانو يدورو القش و الصباط في la marine قاع من بكري و ذروك راهم خدامة الحمد الله و متزوجين و أنا راني هنا بلم فرج ربي بمعنى:" أنا و إثنان من إخوتي نبيع الملابس و الأحذية في حي لامارين منذ زمن بعيد و هم الآن متزوجان وأنا غير ذلك "(مقابلة رقم:14)" [3] وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته العديد من الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي من أن بعض أنشطته تخضع لنوع من التوريث المهني،أي أنها تنتقل من الأباء إلى الأبناء بالتوريث[4] أما البعض الآخر صرح أن لم يجد أحد من العائلة لا الأب، ولا الإخوة. ولهذا تلعب جماعة الأقران و الجماعات الأخرى،دورا هاما في حياة الشباب حتى لتبدو تعبير عن هويتهم و مصدر أمنهم و مبعث اعتزازهم على حد تعبير الباحث عزت حجازي[5] فجماعة الرفاق هم الذين خططوا لعملية البيع وأصبحوا متعاونين مع بعضهم البعض أما الباقون دخلوا إلى مزاولة الأنشطة غير الرسمية للحاجة للعمل المؤقت لسد رمقهم ورمق عائلاتهم ضعيفة الدخل.كما صرح أحدهم قائلا:"حنا صحاب دبرنا دراهم و خممنا باش نبيعوا في لامارين أي حاجة و رانا متعاونين في الربح و لا الخسارة ،و لي كتبها الله هذيك هي ،المعيشة غلات و الحلال ليقله الصبر،و الحمد الله على كل حال ناكلو حاجة قليلة بصح حلال" بمعنى:" نحن أصدقاء و فكرنا في إقتراض نقود لكي نقوم بالبيع في لامارين و نحن

---

[1] Le Quotidien d'Oran,N°5039,Lundi27juin2011 .

[2] علي عبدالرزاق جلبي وآخرون،المرجع السابق،ص221.

[3] يوجد من المبحوثين من قابلناهم وإستجوبناهم عدة مرات بأسئلة مختلفة فحبذنا أن نضع لهم نفس ترقيم المقابلة كما هو الحال في المقابلة رقم:14.

[4] أميرة مشهور وعالية المهدي،القطاع غير الرسمي في شياخة معروف،دراسة إستطلاعية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية،القاهرة 1994،ص.ص112-113.

[5] عزت حجازي،الشباب العربي و مشكلاته،سلسلة كتب ثقافية شهرية،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،فبراير،1985 ،ص37.

متعاونين في الربح و الخسارة،المعيشة غالية و الذي يعمل بالحلال لابد أن يصبر،فنحن نأكل أشياء قليلة بالحلال "(مقابلة رقم:17)

وتأتي بعد ذلك ما يسمى بالميل المهني أو الميل للأنشطة غير الرسمية بين أفراد الباعة سواء كانت ثابتة أو متجولة حيث يميل معظم الشباب لمزاولة بيع الألبسة والأقمشة والأحذية أوبيع الهواتف النقالة وبيع العطور وبيع الكتب بما لها من فوائد وطلب خاصة لدى الزبائن.حيث صرح آخر "رانا ندورو القش البالة لابال تلق فيه فايدة مشي كما صوالح وداخرين و راني نلزو للحاجة الرخيسة للشعب باش تتمشا حاجة قليلة و دور برك بمعنى:"نحن نبيع ملابس قديمة النوعية لما لها من فائدة على غرار المبيعات الأخرى و نحن دائما نبيع الأشياء الرخيصة التي هي في متناول الجميع "(مقابلة رقم:07)ويقول أخر:"ندورو les portables كل ليوم و كيف خطرة نبيعو zoge حبات حتى ربعة، خمس حبات، البيع نهارات" بمعنى:"نبيع الهواتف النقالة على حسب الأيام،فقد نبيع إثنان حتى الأربعة،خمسة هواتف ،فالبيع حسب الأيام" (مقابلة رقم:11)

أما فيما يخص الموقع (الفضاءات)أو المكان التي تمارس فيه هذه الأنشطة غير الرسمية التي يقوم بها هؤلاء الباعة في الأرصفة أو الشوارع إذ صرح الأغلبية من الشباب الذين يزاولون هذه الأنشطة أنهم يفضلون العمل في المناطق المزدحمة من الناس مثل موقف الحافلات -لامارين-أو بالقرب من البريد والمواصلات أو في مداخل المدن أو الأمكنة والتي يتجمع فيها الناس وخاصة في أوساط المدينة أما عن أنواع الأنشطة أو المبيعات فتقتصر على بيع الألبسة والأقمشة القديمة والجديدة،بيع الهواتف النقالة القديمة والجديدة،بيع الخردوات المنزلية،بيع الفواكه والخضر،بيع الخبر،بيع المأكولات والمشروبات،بيع الكتب الدينية والعلمية،بيع الأقراص المضغوطة،تصليح وبيع ساعات اليد والنظارات،بيع الأواني المنزلية الفخارية مثلا و بيع كل ملتزمات البيت.[1]

أما فيما يخص الأسباب و الدوافع التي جعلت من فئة الشباب الإنخراط في ممارسة الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري فصرح أغلبية الشباب أن عدم وجود عمل في القطاع الرسمي هو الذي دفع بهم لممارسة الأنشطة غير الرسمية كالبيع و أيضا البطالة التي تمس شريحة كبيرة من الشباب في مدينة سعيدة بالإضافة إلى العرفة و الرشوة المنتشرة في المدينة في كسب منصب عمل في القطاع الرسمي."ماكانش الخدمة ياخويا و ما مادابينا نحكمو Poste عند الدولة و الواحد يستر روحه و دير دار Maisكاين وحد الريسان هنا في سعيدة غير الرشوة و العرف باش تدخل Agent sécurité لازم ترشي هاذي حالة يجو من كل بلاد و يخدمو في سعيدة هذي بلاد

[1] أنظر الصور لأنشطة البيع ضمن الملاحق.

البراني و رانا نشوفو فيهم كما يقولو الكبار التاعنة سعيدة كيل ملفوف ناس تاكل و أنا نشوف و لا لا خويا راك ولد البلاد و تعرف الله غالب مالقينا عليها وين مادام كاين ربي و الله من خافو و نخدمو هنا و نبيعو و مكانش لي هزنا منا لبال معدنا عليها وين و الكلام قياس و لا لا خويا هيدبرونا خدمة نخدمو و نحبسو منا راهة عاجباتك من رانا هنا في لامارين"بمعنى:" لا يوجد عمل،شئ جيد إذا وجدنا مكان عمل في القطاع الرسمي لكي نسد رمقنا ويبني حياته بمنزل لائق لكن يوجد بعض الجهات التي تقوم بالرشوة و العرفة و المصلحة،فإذا أردت أن تجد عمل "كعامل أمن" فالرشوة هي الأولوية الأولى،فالناس يأتون من كل مكان و يعملون في مدينة سعيدة على العكس من السكان الأصليين،لا يوجد عمل فنحن لا نخاف من أحد هنا و نعمل و نبيع لأن ليس لدينا أين نذهب،فإذا وجدنا عمل في القطاع الرسمي لا نبقى هنا،فهل تعجبك هذه الحالة و نحن نبيع في لامارين"(مقابلة رقم:20). إذن ممارسة هذه النشاطات تقلدها كم هائل من شريحة المجتمع من الشباب وهذا حسب بعضهم يعود إلى غياب البديل لكسب القوت اليومي في ظل غياب فرص العمل، ومنهم من أشار إلى أنه يفضل هذا العمل على أن يقوم بنشاط آخر مناف للأخلاق والشرع كالسرقة أو استعمال أساليب أخرى ملتوية، فيما أرجع البعض من المتعودين على هذا النشاط في مثل هذه الأماكن بأن هذا العمل يدر عليهم أرباحا دون خضوعهم لأي ضريبة أو متابعة من أي جهة كانت، أما الطرف الثاني من المارة فهما نوعان، أما من لا يرغب في اقتناء بعض الحاجيات المسوقة والمعروضة في مثل هذه الأماكن لأسباب كعدم الحاجة إليها أو شخصيته ومنصبه المرموق لا يسمحا له بذلك، أما النوع الثاني من البسطاء الذي يفضل اقتناء مختلف الحاجيات المعروضة بهذه الأماكن على اقتنائها من المحلات والسبب حسبهم يعود إلى الثمن المعقول والجودة التي تميز هذه السلع على بعض السلع التي تعرض بالمحلات التجارية وتباع بأثمان باهظة، ناهيك عن عدم سلامتها من التقليد أو الغش.

أما فيما يخص العلاقة بين الباعة غير الرسميين، بالنسبة لعملية البيع فإنها تكون كالآتي: طريقة البيع تختلف فمثلا البائع الذي يعرض ملابس ويأتي الزبون لاقتناء آخر كالأحذية مثلا يرسل مباشرة إلى البائع الآخر مباشرة أو يجلب له أزواج مختلفة من الأحذية كما عبر أحدهم: "لي خصك كاين لي معنديش أنا نجيبلك وندبر لك قاع متخممش الحاجة لمعنديش كاينة عند صاحبي" بمعنى "أن كل شيء موجود السلعة التي لا توجد لدي أقتنيها من عند زملائي والعكس" كما يصرح أيضا بأن "ليس كل البائعين أصدقاءه" "(مقابلة رقم:28)ويقول "مشي قاع صحابي confiance نديره

غير في لنعرفهم OK" بمعنى:"ليس جميع أصدقائي ذو مصداقية بل المصداقية في الذين أعرفهم فقط "(مقابلة رقم:26)

أما البعض من الشباب لم يستجب للمقابلة ولم يصرح بشيء خوفا من الطرد من المكان أو غير ذلك وأكثر الشباب ينظرون إليك بنظرة مغايرة ومنهم من قال لي بكامل الكلمة: "الله يسهل عليك خالينا نخدموا على روحنا" "قابلونا غير حنا la police منا ونتوما منا روحوا غادي" بمعنى:" لماذا تنظرون إلينا نحن؟ الشرطة من جهة وأنتم من جهة أخرى إنصرفو عنا". "(مقابلة رقم:14)

واقتربت من شاب وطرحت عليه السؤال: لماذا يضع الشباب سلعهم على الرصيف ؟ ولكن يبدو أن لديه حساسية للأسئلة أكثر من الشباب الذين لم يستجيبوا للمقابلة فقال بنوع من العصبية: "خلو الناس تخدم على رواحها علاش ميحطوش السلعة هنا أنت شكون باش تسقسينا بلادنا قاع كنهاك خير هاك ولا نروحوا نخونو". بمعنى: "أتركوا الناس تعمل ...لماذا لا يضعون سلعتهم في الطريق، هم أحرار، هل نذهب للسرقة، هكذا بلادنا" "(مقابلة رقم:30)أفزعني هذا الجواب جدا ولم أحاول بعده أن أعرف آراء أخرى فالجواب الأخير يلخص كل الثقافة التي تخضع لها سلوكيات الشباب الذين يزاولون الأنشطة غير الرسمية في حي "لامارين" بمدينة سعيدة هذا بالإضافة أنه يوجد رابط اجتماعي قوي بين الباعة غير الرسميين .

أما عن ساعات العمل فبالنسبة للعمالة الثابتة تكون مزاولة هذه النشاطات غير الرسمية منذ الصباح إلى غاية نهاية المساء كل يوم فأغلبية الأيام يفتحون أويضعون طاولاتهم مابين: – 00: 08 00: 07 صباحا ويغلقون هذه الأكشاك أو البراريك ويحملون طاولاتهم قبل آذان المغرب ومنهم من يغلق ما بين أذان المغرب والعشاء ،أما الباعة العارضين في أغلب الأحيان يكون مع منتصف النهار، و آخرون يكون في الساعة 00: 16 مساءا،إذ يقول أحدهم قائلا:"الخدمة تبدا من الصباح و لا متلقاش بلاصتك sirto ليا مبكرتش و الخدمة يمات ،مع الجمعة كاين الخدمة" "(مقابلة رقم:20)،أما فيما يخص الباعة الذين يعرضون سلعهم على الرصيف فالبيع في أغلب الأحيان يكون صباحا وفي الأيام الجمعة والسبت لأن هذه الأيام تكون فيها حركية كبيرة وزبائن كثر، أما الباعة الجائلون فعلى حسب بيع السلع فإذا نفذت السلعة إما يذهبون للراحة أو يذهبون لاقتناء سلعة أخرى وإذا وقع العكس فيتجولون في أزقة الشوارع ومن مكان إلى آخر وحتى من سوق إلى آخر سواء داخل المدينة أو خارج المدينة حتى يكملون بيع هذه السلعة.

أما بالنسبة للأيام الأكثر مزاولة للأنشطة غير الرسمية هي يوم الخميس والجمعة والسبت على حد تعبير أحد الباعة: "الخدمة كل يوم بصح فل week end نخذمو غايا، سوق عامرة الناس قاع تجي لامارين باش يشروا week end الناس ما تقراش على هذي ما عندكش من تفوق بالغاشي" بمعنى "أن مزاولة هذا النشاط يكون يوميا و خاصة "نهاية الأسبوع فهي الأيام الأكثر مزاولة للأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب لأنه هناك حركية وتكون عطلة الأسبوع الدراسية أيضا"(مقابلة رقم:08)

نتحدث الآن عن الدخل كخاصية اقتصادية وهو مؤشر بطبيعة يخضع لطبيعة الأنشطة التي يزاولونها هؤلاء الباعة سواء كان ثابتون أو جائلون، ويتأثر بظروف المكان والزمان، فيختلف دخل كل فرد عن الآخر وذلك لاختلاف البيع فمثلا باعة الملابس وباعة الهواتف لا يتقاضون نفس الدخل فقد صرح أحد الباعة أن البيع أو الدخل ليس متساويا " الخدمة و الربح هنا تبقى على شطارتك مع الناس و السلعة لي تبيعها،قادر تربح و قادر تخسر و قادر قاع متبيعش سلعتك،بصح les portables يتمشو و فيهم تنقريش والخدمة يمات"(مقابلة رقم:18).فأيام يكون فيها الدخل جيدا فقد يصل أحيانا 600 دج إلى 2000 دج في بعض الأيام فيوم الجمعة ويوم الاثنين ليس متساوون بالإضافة أيضا إلى السلع المعروضة على الزبائن وبعض الأيام يتقاضى البائع ما بين 200 دج إلى 400 دج عندما يكون البيع ناقص أما عن باعة الهواتف فصرح أحد المبحوثين أن بيع الهواتف كالرهان أحيانا يكون الربح وافرا حتى يصل 3000 دج في اليوم وفي بعض الأحيان قد يصرح الباعة للزبون مقدار شراءهم للهاتف والزبون هو الذي يعطي الفائدة والتي تصل ما بين 150 دج حتى 400 دج للهاتف الواحد."ديفوا البيع حتى تخبر المشتاري شحال خالصة الحبة تاع portableدقوله فيدني و ديها كباغي الدير" بمعنى: "في بعض الأحيان البيع يشترط إخبار الزبون بالمبلغ الذي إشترينا به الهاتف النقال فيعطينا فائدة رمزية و يأخذها " (مقابلة رقم:21).

إذن فإن الدخل الذي يتقاضاها الباعة الثابتون إنه متغير حسب المكان والزمان وحسب نوع الأنشطة المعروضة فمنهم من يكثر السلع ويأخذ فائدة قليلة ومنهم من يقلل السلع ويأخذ فائدة متوسطة وهكذا و دواليك.

كما يجب التحدث على نقطة جد مهمة وهي أن بعض الباعة الثابتة أو المتجولة ليس لديهم رأس مال لمزاولة تلك الأنشطة غير الرسمية مما يستوجب عليهم العمل لدى فئة أخرى بأجر زهيد إذ يعملون بأجر يومي فيتوفر لديهم كل من المكان والسلع ما عليهم إلا البيع ويدفع لهم الأجر خلال

يوم أوالأسبوع على حسب البيع،يقول أحدهم:"حنا نبيع السلعة بصح الفايدة مشي لينا،حنا غير خدامة على حساب البيع و يخلصنا مول شي كل سمانا" "(مقابلة رقم:12) ومنهم من صرح أيضا بأن تسلم لهم السلع (الملابس ...) ويطلب منهم أن تباع السلعة بمبلغ كذا وما فوق ذلك المبلغ يكون من نصيب البائع من الشباب.وهذا عكس ماأقره البعض من أن من أهم خصائص الأنشطة غير الرسمية الوزن النسبي الكبير لفئة المشتغلين لحسابهم.[1]

أما عن أوجه الإنفاق المتولدة عن الأنشطة سواء ثابتة أو جائلة أن معظم المستوجبين من الشباب صرحوا أنهم ينفقون أموالهم في شراء ملابس والتدخين يقول أحدهم:"نبيع و ندور كل شيء المهم نلبس و ناكل قدام الناس ماخصني والو براس (*) و (قارو) (**) الدنيا و ما فيها" بمعنى:"أبيع كل شيء و المهم في ذلك هو اللباس و الأكل لا أحتاج لأي شيء قهوة و التدخين وفقط "(مقابلة رقم:19) وتعاطي الكيف(*) ، والدليل على ذلك تم القبض على عدة شباب في مناطق مختلفة من La marine يتناولون المخدرات وخاصة الفضاءات التي تزاول فيها الأنشطة غير الرسمية حسب تصريحات شرطة البيئة والعمران لنفس الولاية، وأيضا اللهث وراء الملذات فحسب تصريح للشرطة تم القبض على عدة حالات في حالة سكر والزنى في نفس البراريك التي تزاول فيها هذه الأنشطة وخاصة في منطقة (لامارين)، كما عبر كبار فئة من الشباب الواعين أن جل فوائدهم تسرف على العائلة من الاحتياجات اليومية والأنماط الاستهلاكية لأسرهم الكبيرة.حيث قال أحدهم:"قاع لنخدموه ندوه للدار و الديونات Sirto المعيشة غلات المهم نخدموا باش ناكلوا و نعيشوا و منمتوش" "(مقابلة رقم:09)

بالنسبة للوضع الاجتماعي للعائلة ومن خلال تحاورنا مع الباعة من الشباب في حي لامارين اتضح أن معظمهم ينتمي إلى الأسر ذات الدخل المتواضع أو المتدني على حسب تعبيرأحد الباعة: "والله يا خويا لنخدموه نعاونوابيه الدار Sirto المعيشة غلات المهم ما ندخلش للدار بلاش وماعدناش خلصة عند الدولة" بمعنى "أن كل ما يزاوله الشباب من أنشطة في الحي لكي يسدوا ما تحتاجه العائلة من مصاريف خاصة الوقت الراهن، غلاء المعيشة، ومن الأجدر أن لا أدخل إلى البيت وليس معي أي شيء بالإضافة لعدم وجود دخل بالنسبة للعائلة. "(مقابلة رقم:19)

---

[1] علي عبدالرزاق جبلي و آخرون،المرجع السابق، ص221.

(*) بمعنى قهوة .

(**) سيجارة التدخين.

أما عن الأوضاع السكنية لعائلات المزاولون للأنشطة غير الرسمية أدعى أغلبية المبحوثين أن لديهم مايسمى بالعامية-حوش-غير مكتمل البناء وبدون وثاق رسمية(فوضوي)ومكون من غرفتان ومطبخ خاصة الذين يقيمون في ضواحي المدينة وصرح الآخرون أن لديهم سكن عائلي كبير مع الأسرة الكبيرة.

كما صرح بعض القليل منهم أنهم تحصلوا على عمارات بعد صبر طويل و معاناة،هذه الأخيرة مكونة من صالة وغرفتان ومطبخ وحمام أي من نوع "F3" كما صرح:"رانا في شحال من عام و حنا النزوفروا ماكناش قاع عايشين راك عارف دروك باش تدي سكنا لازم ترشي surtont سعيدة قاع الناس تعرف بلي كاين العروشية هنا حنا غير رابي عماهم و دينا سكنا و ما و الله متشفطها هاكة غير ملي كنا بصح مازال الناس بلا سكاني روح المعمورة و تشوف الناس وين راها ساكنة"(مقابلة رقم:16).أما إذا رجعنا إلى المعطيات الإحصائية حول بنية المساكن المشغولة حسب نوع البناية في مدينة سعيدة فنجد أن نسبة24,0% من يسكنون في عمارات،و نسبة 50,5%من لديهم مسكن فردي،و نسبة18,5% لديهم مسكن تقليدي،و نسبة 06,3%يسكنون في بنايات قصديرية[1].

أما العوائق التي تعيق الباعة غير الرسميين من مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية هي شرطة البيئة والعمران أو أصحاب السكنات المجاورة للحي وذلك بالتقارير والشكاوى المقدمة إلى شرطة العمران عن الباعة وذلك على حسب تعبير أحد الباعة قائلا: "خلونا La police نخدموا على رواحنا هما والناس لي مقابلين غير الكتبة علاش ما يكتبوش في الناس لي راها تخون من Banqua شمدتنا دولتنا غير تبدلنا من جهة لجهة و ليكثرونا غير La police هذي خبزتنا هنا نعيش وين راك باغينا نروحو؟" بمعنى: "الشرطة البيئة والعمران إلى جانب السكان الذين تقع سكناهم بجانب الحي هم العائق الرئيسي أما الشباب الذين يزاولون كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية،لأنهم يكتبون تقارير ضدنا دائما ،فلماذا لا يتابعون الأفراد الذين ينهبون الأموال من البنوك و ماذا تقدم لنا الدولة إلا تنقيلنا من مكان إلى مكان آخر و زيادة أفراد الشرطة للإستهزاء بناوبسلعنا،هذاعملنا هذا معاشنا أين نذهب؟"(مقابلة رقم:14)وأثناء ترددنا على الحي حضرنا لطرد الشرطة للباعة منهم بائعي الخضر والفواكه والأسماك خاصة خارج الحي من الجهة العلوية والتي تكلمنا عليها آنفا بجانب المسجد العتيق والذي سد بابه من طرف الباعة غير الرسميين فصرح أحد السكان المجاورين للمسجد قائلا: "عيب يبلعوا جامع يجي النهار لي قولونا قاع متصلوش، أنا

[1] معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،المرجع السابق، ص18.

شت بعيني الناس تشرب في الشراب في البراريك هنا".حتى يجيبو الشيرات ويباتوا معاهم في البراريك" بمعنى: "يوجد بعض "الشباب الذين يشربون الكحول في المحلات بالحي بالإضافة إلى الزنى" كما صرح آخر يسكن بجانب الحي " (مقابلة رقم:23)"أنا نعرف وحدين لاباس بهم وخدامين عند الدولة وراهم عندهم براريك و طوابل كي كملوا خدمتهم يجوا يخدموا هنا هما و خوتهم عيب" بمعنى:"أنه يوجد بعض الشباب الذين لديهم أعمال في القطاع الرسمي عند الدولة وأيضا لديهم محلات بالحي يزاولون أنشطة غير رسمية"(مقابلة رقم:25)وهذا ما بيناه سالفا حول موظفوا القطاع الرسمي داخل أنشطة القطاع غير الرسمي، واشتراك هذه الفئة في الأنشطة غير الرسمية إضافة لعملهم هذا والمشكل العويص هنا بالحي أنه يوجد بعض الأشياء غير قابلة للبيع و مشكوك في أمرها "كاين هنا في لامارين ماراهاش garantie كما les portables فيهم تخيديس أنت و معامن تلاقيت "على حد تعبير أحد الزبائن. "(مقابلة رقم:15) و الملاحظ من خلال الملاحظات و المقابلات أن الفئة المستجوبة من الشباب يقومون بممارسات و عندما نسألهم يقولون أشياء أخرى،وهذا ما أكده Balandier G[1] عن فكرة ماركس قائلا:"لا نحكم على الأشخاص حسب مايقولون عن أنفسهم بل نحكم عنهم عن طريق الفعل و العمل" و يؤكدها قائلا:"لانفهم المجتمعات من خلال ماتقوله بل من خلال ماوراء ذلك".

أ)- ظاهرة احتلال الأرصفة و إعاقة المارة:

ظاهرة احتلال الأرصفة ليست وليدة اليوم، كانت معروفة ومازالت تعرفها بلدان العالم، وأبرز الأنشطة التي كانت تعرف احتلال الأرصفة هي تجارة المشروبات، أي المقاهي، إلا أن أصحاب المقاهي يفعلون ذلك بشكل قانوني بمعنى يخضعون للمراقبة، ثم امتدت الظاهرة إلى بقية الأنشطة التجارية الأخرى، وكظاهرة أخذت أبعادا غير مقبولة داخل المجتمع، فقد تكلمت عنها الصحف الوطنية(*)، ونقلت عنها تذمر المواطنين الذين يشتكون من الباعة الذين يعرضون سلعهم في المساحات المخصصة أصلا للراجلين، بل نجد أحيانا جزءا من الطريق المخصص للسيارات محتلا بطاولات لبائعي الخضر والفواكه، والبعض الآخر يغلق مداخل المحطات كما هو موجود بحي

(1) BALANDIER G ,op cit, p 07.

(*) جريدة الشروق اليومية،العدد2908،الأحد18 أفريل2010.

لامارين بنفس المدينة، بل نجد أحيانا طرقا بأكملها محتلة! والسلطة التي يوجد ضمن برنامجها هدف للقضاء على هذه الظاهرة، غير أن الحملات الظرفية التي تقوم بها ليس لها أي مفعول، فكل ما قامت به لم يستجب له الشباب الذين يزاولون الأنشطة غير الرسمية، لا النظاميون ولا الفوضويون لا الثابتون ولا حتى المتجولون (نقصد الباعة)، بل نرى الظاهرة تتوسع بمرور الأيام نتيجة ازدياد القادمين لسوق الشغل غير الرسمي خاصة من فئة الشباب العاطلين، الذين لا مهنة لهم ولا مستوى تعليمي يؤهلهم لوظيفة ما وحتى ذوي الشهادات المهنية والجامعية من البطالين.

وأثناء تنقلاتنا المتكررة للمدينة، لاحظنا انتشار هذه الظاهرة يوما بعد يوم، فإن الطرق الرئيسية في وسط المدينة وقعت كلها تحت سيطرة الباعة غير الرسميين، فالراجلون يضطرون إلى أن يسروا في صف كالجنود، واحد وراء الآخر وسط البضائع المتنوعة التي تدعوهم لاقتنائها بأسعار مغرية في نفس المكان -حي لامارين- وهو موقف الحافلات الآتية من سيدي بلعباس، البيض، المشرية،معسكر،وهران،الجزائر، وما يقال عن مدينة سعيدة، يصلح أن يقال عن أي مدينة أخرى، ولأننا أقرب إلى المدينة نرى انتشار محلات تلبي كل الحاجيات من الملابس والأواني والتجهيزات الكهرومنزلية والخردوات،الخضر والفواكه[1]،بيع الهواتف النقالة القديمة والجديدة إذ يجد فيها الزبائن مبتغاهم، كما يوجد بعض الباعة غير الرسميين بالجهة الشمالية من المدينة تحتل موقعها بين عمارات "موبيتشو" قرب من حافلات سيدي الشيخ القريبة من مستشفى أحمد مدغري القريبة ، إذ تغلق الأرصفة على حركة الراجلين من باعة الأواني الفخارية (المتجولين بعربات) الآتون من مدينة المدية على حسب أقوالهم، بالإضافة إلى بعض الملابس القديمة "البالة" (*) ، بالإضافة إلى بيع الخضر والفواكه، الكتب المتنوعة ...الخ أكثرهم من الشباب والوقت الذي تمارس فيه هذه الأنشطة يكون من الساعة الثامنة صباحا حتى ما بعد منتصف النهار يوميا وخاصة يوم الجمعة.

إن احتلال الأرصفة يبدوا واضحا في الطريق الوسطى للمدينة، إذ استثنينا بعض المحلات التي تبيع الدجاج المشوي والتي تعرض مشوياتها على المارة، طريق البريد والمواصلات، وسط المدينة، بالإضافة إلى باعة العطور والعباءات والألبسة وأشرطة القرآن الكريم من الإخوة السلفيين، فإذا رأينا نجد أن المدينة تنقسم بالنسبة لمزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية إلى ثلاثة أقسام، فالقسم الشمالي تقع فيه السوق الأسبوعية الفوضوية سوق الأربعاء، وتسمى سوق النساء لكثرة

---

[1] أنظر صور البيع ضمن الملاحق.

(*) ملابس و أحذية، قديمة النوعية.

الألبسة الخاصة بالنساء، وسوق الأحد وفي الوسط نجد الحي أكثر مزاولة للأنشطة غير الرسمية وهو حي لامارين أما في الجنوب سوق الخضر والفواكه وبعض الألبسة خارج السوق، طريق عمروس، على يمين مكتبة المطالعة بمدينة سعيدة.

حي لامارين مغطى وبه ملابس "براريك" متنوعة رجالا ونساءا تتوزع المحلات على جانب الصالة الكبيرة وتقدر عددها 160 محل(*) حسب إحصائيات مصلحة الجودة وقمع الغش التابعة لمديرية التجارة بسعيدة.

أما في الوسط، نجد ممر واحد لا يكفي لتحرك الزبائن بالراحة، غير أن الباعة لا يكتفون بعرض بضائعهم أمام أبوابهم، بل يخرج كل واحد منهم طاولة أو يدفع ببراده خارج الدكان مستهلكا بذلك جزءا من الممر الذي يضيق ولا يتسع لأكثر من شخصين، أما إذا دخلت في أوقات توافد الزبائن فإنك ستضطر للمجالات كي تفتح لك الطريق للمرور، "اسمح لي من هنا واسمح لي من هناك"، ولا تمضي دقائق حتى تمل من المجاملات فتخرج دون شراء ما تريد، ويستقبلك بائعي الملابس والذين يحملونها، وبائعي الأحذية خارج الحي المغطى، وهنا عليك أن تتسلح بالصبر للخروج، فبائعوا الأحذية يعترضون طريقك قبل بضائعهم التي تلامسك رغما عنك وتحاول اجتنابها، فتصدم حذاء آخر، قد تسقطه على الأرض فيسرع البائع إليه، بل إليك، ليتشبث بك عله يبيع لك زوجا من الأحذية لم تكن ناويا شراءه.

ولكن لا تغضب ولن تتذمر ولن يصبك الملل، فأنت وسط بضائع تناديك من كل جهة فتنسيك الهم الذي أنت فيه وتنسى معه التدافع، ويسكت لسانك عن المجاملات ويندمج في سحر باعة الحي أو الشارع ، وتغرق في ألوان المعروضات وتنسى أن رجليك غارقتين في الماء أو الوحل.

وقد تحضر في ذهنك كلمة ناقدة للوضع، تدفع بها في الفضاء لتلتقطها الأسماع، فتعود أدراجها لأن الكل منشغل مثلك، لا أحد منتبه لأحد ويمضي الوقت ونألف السير في الضيق والتدافع بصفة عادية فالأصوات المنادية من كل جهة بالنسبة للباعة غير الرسميين، أما الأصوات الأخرى المنادية من طرف الشعب بوضع حد لهذا النظام الفوضوي أو الفوضى العارمة، هي مجرد صرغات في واد.

وقبل أن تلج في الحي لابد عليك أن تمر على الصراط، فمداخل الحي لا تبدو فتوحاتها وسط أكوام البضائع،التي تفسح شبه ممر للباب الخلفي من الحي، وحتى باب المسجد العتيق، القريب من

(*) تصريح لرئيس مكتب مصلحة الجودة و قمع الغش التابعة لمديرية التجارة بولاية سعيدة.

بلدية سعيدة لم يسلك من الباعة والذين يزاولون أنشطة غير رسمية فقد صرح أحد السكان القريبين من الحي قائلا: "هاذوا مشي باعة هاذوا غير تاع زطلة وكيف، شحال من خطرة نسمعوا في الليل هدرة تاع بنات في البراريك، يا راهم يجيبو البنات ويزنوا هنا، والدبازي دايما" بمعنى "أنهم ليسوا باعة على حد التعبير، بل مروجوا المخدرات واستعمال المحلات المصطنعة في الزنى بالإضافة إلى الشجار اليومي والليلي على حد سواء"(مقابلة رقم:23) وفي نفس الوقت مرت علينا امرأة غاضبة وتقول: "حسبي الله ونعم الوكيل كلاونا" وإذا لم تكن من الفضوليين، أو من الذين ليس لهم الوقت الكافي للتجوال في معترك الحي المكتظ بالباعة غير الرسميين، فإنه بإمكانك أن تجد بغيتك في الطريق العام المحتل من طرف بائعو الملابس والخردوات والخضر والفواكه، إلا أن صار البائعون الواقفون أمام بضاعتهم أكثر عددا من الزبائن، يكاد الوضع ينطق بنفسه فيقول: "نحن أصحاب المكان، وهذي حدودنا فلا تعتدوها!" وتنقلك أرجلك إلى الجهة الشمالية من لامارين أو الجهة العلوية، فتلاحظ أنه بجانب كل طاولة بيع طاولة أخرى في الهواء الطلق، وتسأل عن صاحب البضاعة فيرد عليك بأنها لصاحب البضاعة الفلاني، وتتوغل قليلا بين الباعة فتلاحظ أنك في سوق خاص بالنساء، فالرجال عملة نادرة في هذا المكان، كون ما يعرض من بضائع نسائي بنسبة 99% علق أحد المارين في هذا السوق بقوله: "سوق النسا" بمعنى "سوق خاص بالنساء"، فمشهد الفتيان الملتحقات بأماتهن، في أبهى زينتهن وهن يتنقلن من بائع لآخر يوحي بأنهن مثل المعروضات الأخرى، ينتظرون من يتقدمن إليهن.

-السلطات المحلية عاجزة أمام إرادة الفوضى:

قبل شهر أو أكثر بدأت حملة هدفها تغيير الوضع وهيأت السلطات فضاء بتجميع النشطاء أي الباعة إذ خرجت الوزارة عن صمتها وأقرت بضرورة القضاء على تجارة أو باعة الأرصفة والأسواق غير الشرعية بعدما أصبحت مساحات تجارية للشبان البطال ووجهات يرتادها الآلاف لقضاء حاجاتهم، على خلفية فارق الدينار المسجلة في الأسعار ما بين تلك المعتمدة في مساحات التسوق الرسمية والأسواق الفوضوية، وقد أسقطت مصيدة الدنانير بالمواطن من جهة الدفاع عن المحظور، وجعلته يختار جهة الباعة غير الرسميين ضد صف القانون ومخططات تهيئة العمران ومعايير المدينة النظيفة.

أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمة إلى جميع ولاة الوطن، تفوضهم فيها مهمة إصدار أوامرهم للمسؤولين التنفيذين عبر البلديات وذلك لمنع كل سلوك أو أي تصرف ينتج تشويها للأرصفة أو وجه المدينة، وذلك من خلال محاربة بؤر انتشار الباعة غير الرسميين وحتى

التجار من أصحاب المحلات المستغلين للأرصفة في توسيع نشاطهم التجاري أو استغلالها لأغراض أخرى، وشملت التعليمة إضافة إلى منع استغلال الأرصفة وتركها مساحات خاصة للمارة وإزالة القطع الحديدية وواقيان الشمس المصنوعة من الزنك والموضوعة أعلى كل متجر، وذلك بغية إبعاد الباعة غير الرسميين عن الطرق العمومية، التي احتلوها عنوة، فتراهم كالجيش الغازي الذي يتقدم رويدا رويدا، وكل يوم تراهم يتقدمون ويكسبون مزيدا من المساحات، حتى بسط هؤلاء الباعة الثابتين سلطتهم على الحي و على الطريق والساحة العمومية للمدينة، وبلغ توسعهم حدا لا يطاق، بحيث كانت الساحة المقابلة للمسجد الأمير عبد القادر الكبير محتلة، ولم يبقى بينه وبين الجيوش الزاحفة من الباعة غير الرسميين سوى بضعة أمتار، وواجهت السلطات هذا المد الجارف، واستطاعت أن ترغمهم على التراجع إلى الخلف، وتلك كانت المعركة الوحيدة التي انتصرت فيها السلطات، والحرب الباردة مازالت مستمرة إلى اليوم.

ب)- عن هذا الوضع المتداخل، اقتربت من بعض الباعة، شباب والمواطنين وكانت لي معهم هذه الدردشة على حد التعبير:

"نور الدين" تاجر له محل بيع فيه الألبسة النسائية قال: "راني نحط سلعتي في حانوتي ونحط قدام حانوتي بصح مانيش مبلع الطريق" بمعنى "كما ترى أعرض بضائعي في حدود محلي، صحيح أنني أستغل جزءا من الرصيف ولكن لا أعيق المارة". "(مقابلة رقم:24)

"يحي" الذي يتاجر في المشروبات الغازية والمياه المعدنية – سعيدة – التي تغزو الحي المكدسة بجانب مدخل الحافلات الآتية من سيدي بلعباس ومعسكر والبيض والمشرية يصرح "راني نبيع على روحي ما رانيش نخون". (مقابلة رقم:10)

أما "س.و" والذي أخرج أثاثه محتلا مساحة كبيرة من الطريق الواقعة في الجهة العلوية من لامارين فقال: "منخليش سلعتي في الحانوت، الناس مخرجا السلعة برا لا كرية ولا ريجيست Commerce أنا عندي الحق عليهم" بمعنى "لماذا أخنق بضاعتي داخل المحل، في الوقت الذي تمتلئ الطرقات بالفوضويين الذين لا يدفعون لا كراء ولا ضرائب أنا أولى بالطريق منهم!". (مقابلة رقم:16).

وأما (ن.ج) وهو بائع الروائح والعطور في الحي المغطى، فقال: "منقدش قاع جواريني دايين لقدامهم وأنا نشوف فيهم شيقولو علي هنكيش" بمعنى "أنا لا أستطيع أن أرى جاري الذي يقابلني يأكل جزء من الممر ولا أفعل مثله، ماذا يقول عني؟ "(مقابلة رقم:13)

وأما الآخر (لم يذكر اسمه) بائع كتب قديمة للسنوات الابتدائية والمتوسطية والثانوية على يسار بلدية سعيدة بالقرب من لامارين فقال: "راني نبيع كتب رخيصة للناس وما رانيش الداي الطريق" بمعنى "أنا أبيع كتب علم بثمن في متناول الجميع ولا أسد الطريق إلا القليل من الرصيف" "الخبزة يا خويا" "(مقابلة رقم:25)كما انتقلت بسؤالي لبعض المواطنين فقال "لخضر" وهو رجل مسن خرج إلى التقاعد منذ أعوام، فقال: "ما كانش ثقافة في الراس الفوضى هنا مشيرا بأصبعه إلى الرأس" بمعنى "ليست لدينا أية ثقافة الجهل هو الذي يتحكم في سلوكنا". "(مقابلة رقم:15).

Π- المرأة والقطاع غير الرسمي:

إذا ما رجعنا إلى التراث السوسيولوجي والأنثروبولوجي قد نجد أنه يطالعنا على العديد من المناقشات التي يدور فحواها على وضع المرأة في سوق العمل الحضري غير الرسمي، إذ تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في العقود الثلاثة الأخيرة وذلك منذ تطور مفهوم النوع كأحد المفاهيم والتي من خلالها فهم وتفسير تغير دور ومكانة المرأة ففي المجتمعات سواء المتقدمة أو العالم الثالث، دخل هذا المفهوم مكانا بارزا في النظريات الحديثة، وذلك لفهم مدى مشاركة المرأة كعضو فعال في المجتمع.

1)- أنشطة المرأة في القطاع غير الرسمي: الأنماط والمكانة.

في محاولة لتنميط أنشطة المرأة في هذا القطاع تبرز إلى الواقع عدة تصنيفات، منها أنشطة المرأة المنظورة(*) وغير المنظورة(**)، مثل العمل لحساب الغير، الاتجار في المخذرات والدعارة ...الخ أي الأنشطة التي تدخل في نطاق ما يسمى بالاقتصاد الأسود، إذ تستبعد هذا النشاط من مجال بحثنا هذا، وتصنف الأنشطة في ضوء الملكية وعلاقات العمل التي من يعمل لحسابه أو لدى الغير، وهناك تصنيف آخر هو مزاولة النشاط طول الوقت (عمل دائم) أو بعض الوقت (عمل مؤقت)[1].وربما تصنف الأنشطة في ضوء طبيعة النشاط وفقا لمكان مزاولته فالأنشطة التي تزاولها المرأة لا تحصى سواء كانت في المنزل أو خارجه.

(*) هي التي تتم تحت بصر العين.

(**) هي التي تتم في الخفاء.

[1] عمر حلبلب،دور المرأة في القطاع الهامشي،دراسة ميدانية في لبنان، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية ،العدد 16، الأمم المتحدة، 1989، ص 49.

2)- مزاولة المرأة للأنشطة داخل المنزل.

تزاول المرأة العديد من الأنشطة الاقتصادية داخل المنزل، سواء أكان هذا النشاط عملا مأجورا أم غير مأجور (مساعدة الزوج في عمله بدون مقابل مادي) إذ تعتبر أغلب الأنشطة المأجورة جزءا من عمل المرأة الأساسي كربة بيت، فلا تلتزم باكتساب مهارات جديدة،بالإضافة إلى ذلك فإن بعض النساء ذوات الأصول الريفية تحتفظن بسمات ثقافته الريفية بالرغم من معيشتهن في المدينة، ومن ثم قد تستمر الواحدة في مزاولة بعض الأنشطة التي اعتادت عليها في القرية مثل تربية الدواجن والطيور...إلخ

وغالبا ما تقوم الأنشطة داخل المنزل على رأس مال ضئيل هذا وقد أوضحت بعض البحوث التي أجريت على المستوى العالمي والمحلي أن أنشطة المرأة داخل المنزل هي: إعداد الطعام، تصنيع الحلوى بيع الدواجن والطيور، بيع الملابس الجاهزة والمستعملة والمفروشات...الخ

ويتوقف كل من نوعية وجودة السلع والمنتجات والأسعار والعائد الاقتصادي على أوضاع السوق من حيث العرض والطلب، وعلى ما يفرضه التجار من قيود، وكذلك ما إذا كانت تعمل لحسابها أو لدى الغير. ويؤكد بعض الباحثين على أنه يمكن للمرأة من خلال مزاولة أنشطة داخل المنزل إدراك لحركة السوق من حيث العرض والطلب ومن ثم يمكنها التحكم في أسعار بعض المنتجات التي يكثر عليها الطلب، خاصة الملابس.

أما عن عمل غير الرسمي للمرأة في المنزل في الجزائر فتشير الاحصاءات إلى وجود فكرة الخفاء الاجتماعي أي العمل غير المرئي للمرأة في المنزل و الذي يصعب قياسه كميا[1]،فتشير التقديرات الرسمية العامة أن عدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تقدر بأكثر من مليوني شخص[2] فالغير الرسمي ينشأ من عدم التوافق بين الاستراتيجيات المركزية الكلية و إستراتيجيات الفاعليين الاجتماعيين.[3] و لايمكن القول أن الممارسات الحضرية غير الرسمية حقيقة هي ممارسات إجتماعية على حد تعبير أحمد هني.

3)- مزاولة المرأة أنشطة على الرصيف أو العمل التجوالي.

(2) LAKJAA A, La ville: creuset d'une culture nouvelle (villes, culture et société en Algérie) Insaniyat n°05,CRASC Mai-Aout 1998,p51.

(1) EL WATAN, Quotidien National,7octobre 1996.

(2) HENNI A,op cit, p148.

عن العمل في مكان ثابت، فإنها تتخذ من رصيف الحارة أو الشارع القريب من مكانها إقامتها، أو تحتل مكانا ثابتا في أحد الأسواق اليومية أو الأسبوعية، وتقوم بيع الملابس القديمة والجديدة، بعض الخضروات، الفواكه الدواجن،الخردوات والأقمشة ...الخ وتتباين هذه الأنشطة وفقا للمواسيم وفصول السنة[1].

أما عن العمل التجوالي، فيتمثل في تجول المرأة بسلعها ومنتجاتها الشبيهة ببعضها بأنشطة العمل الثابت بين المنازل في الأحياء والشوارع وفي الأماكن المزدحمة، وغالبا ما تعلن عما تبيعه بصوت مرتفع لتسمع الآخرين ليتقدموا على شراء ما لديها من سلع ومنتجات،كما تقوم المرأة بأعمال خدمية مثل "الدلالة" حيث التنقل بالسلع والمنتجات من منزل إلى آخر[2].

كما تدلنا الشواهد الميدانية، أنه بالرغم من إنصاف حجم هذا النشاط في فترة زمنية سابقة، فإنه سرعان ما يبرز مرة أخرى، وأخذ صورة جديدة، حيث تفضل النساء العاملات به التنقل من منزل إلى آخر حسب جدول يومي وزمني ترتبه حسب رغبتهن، وهذا أفضل لهن من العمل في المنزل الواحد طول الوقت ،إذ يمثل متغير النوع واحدا من المتغيرات التفسيرية التي تساعدنا على فهم ديناميات أسواق العمل غير الرسمي في المناطق الحضرية والتعرف على بعض خصائص ومكونات أنشطتها المرتبطة بالشارع والرصيف التجوال.

فالأنشطة غير الرسمية قد سمحت للمرأة بالفعل، الالتحاق بها دون أي قيود فعلى حسب الدراسة التي أجريت في منطقة "لامارين La Marine" بسعيدة فإن نسبة اشتغال المرأة في الأنشطة غير الرسمية ضئيلة جدا والتي تعمل في بيع النعناع والبيض للشراء في وسط المدينة بجانب بائعي الخضر و الفواكه في نفس المكان وأيضا بجانب المارشي الكبير للمدينة (*) ، وتعملن كل الأيام صباحا في كل الشهر فعملهن غير منتظم وأكبر سنا من المرأة التي تعمل في القطاع الرسمي دفعتهن الحاجة و الجانب الاقتصادي إلى مزاولة كمثل هذه الأنشطة وتأتين من الأرياف إلى المدن وتعرضن سلعهن،والملاحظ أن هناك دراسات قليلة جدا أو نادرة حول عمل المرأة في القطاع غير الرسمي أو مزاولتها لأنشطة غير رسمية السبب في ذلك هو قلة اليد العاملة من النساء التي تمارسن هذه الأخيرة في الفضاء العام كالشارع و الرصيف والسبب في ذلك هو أن المرأة

---

[1] السيد حنفي عوض ، العمالة الجائلة، بحث في ضوء علم الاجتماع الحضري بمدينة الزقازيق ،مكتبة وهبة، القاهرة، 187، ص 40.

[2] شكري علياء وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعية واقعية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،1995،ص.ص 101-105.

(*) مارشي الكبير للمدينة بطريق لامارين،سوق الفلاح. (الطريق الكبيرة).أنظر موقع لامارين ضمن الملاحق (الصورة:01).

تفضل العمل المنزلي والذي تجلب منه أرباح كثيرة كالخياطة وصناعة الحلويات والطرز، وصناعة الألبسة وكل ما يتعلق بأثاث المنزل (كالزرابي ...) وهو منتشر لدينا في منطقة سعيدة بكثرة.

لا تجد المرأة الفقيرة تحت وطأة الفقر سوى الإلتحاق بالعمل في القطاع غير الرسمي،حيث تلجأ إلى البحث عن العمل حتى و أن زاولت أنشطة هامشية تدر عائدا ضئيلا لا يصل إلى حد الكفاف،لأنه ليس أمامها سوى ذلك بسبب الأمية و قلة الإمكانات المادية و انعدام المهارات التي تؤهلها لعمل مشروع صغير،أو الالتحاق بفرص عمل أفضل،فمهنة البيع هي المهنة التي تلذ بها النساء في القطاع غير الرسمي خاصة الفقيرات منهن.

ففي دراسة لاستطلاع أوضاع المرأة في القطاع غير الرسمي[1]،أوضح عبد الباسط عبد المعطي أن شريحة النساء اللاتي يمارسن العمل لحسابهن أو لحساب الأسرة يقمن بأعمال البيع، و أغلبهن يمارسن هذه المهنة على أرصفة الشوارع و نسبة أقل يمارسنها من خلال التجول.فهذا البيع في الشارع كنشاط غير رسمي يمثل مصدرا للدخل لمن هم أميين، وأقل مهارة و أقل نسبة من التعليم إذ تتفق هذه الدراسة مع دراستنا هته بالنسبة لعمل المرأة في نفس الحي.

فالهدف من دراسة عمل المرأة هو الحصول على صورة حقيقية عن واقع هذه الأخيرة في القطاع غير الرسمي و التي تتخذن من أنشطة الشارع و الرصيف ملاذهن الأخير في الحياة، و الإمكانية الوحيدة الباقية أمامهن كي يواصلن البقاء والقدرة على الوفاء بإحتياجتهن الأساسية،بغية إحداث عملية تغيير و تأمين سبل معيشتهن و استمرار بقائهن و الوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

فبائعات الأرصفة هن اللواتي يتخذن من رصيف الشارع مكانا ثابتا لمزاولة نشاطهن،قد يكون قريبا عن مكان إقامتهن أو قد يكون بعيدا عنه،ويكون نشاطهن يوميا بصفة منتظمة،أو يوما أو يومين أو أسبوعا بصفة منتظمة أيضا كما هو الحال في الأسواق الأسبوعية الكبيرة،أو مايطلق عليها "أسواق الأرصفة"[2] و من بين الأنشطة التي تمارس على الرصيف بيع الخضر و الفاكهة،الأدوات المنزلية، الألبسة القديمة.

وعن الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي نذكر مايلي:

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي،المرأة العربية الفقيرة،المؤتمر العربي حول المرأة و الفقر،الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية ،جامعة الدول العربية،المملكة العربية،20-23مارس2001ص.ص 99-100.

[2] عبد الباسط عبد المعطي،المرجع السابق، ص 257.

فبالنسبة للسن: فيتراوح سن أفراد العينة المبحوثة من مابين (39-46) سنة ،الأمر الذي يشير أن غالبية المبحوثات من النساء لا يقدمن على القطاع غير الرسمي في سن متقدمة بل سن متأخرة و ذلك بعد تعرضهن لظروف إقتصادية و اجتماعية و تحملهن مسؤوليات أسرهن.أما عن المستوى الدراسي: فالأمية هي السمة الغالبة للمبحوثات حيث أنه من بين خمسة مبحوثات ثلاثة منهن صرحن بأنهن لايعرفن الكتابة و القراءة و الإثنان الباقيات فصرحن أنهن خرجن من المرحلة الإبتدائية،كما صرحت إحداهن قائلة:"*وين راها القراية حنا كنا برا المكلة و مالحقناهاش مشي حتى القراية*" (مقابلة رقم:06) وهذا يشير إلى أن السمات المميزة لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي هو إنتشار الأمية بينهن،و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل بعضها يتصل بالعادات و التقاليد و القيم الجامدة التي تفضلان زواج الأنثى في سن مبكرة،ناهيك عما قد ينشأ عن إرتفاع تكاليف المعيشة من حاجة الأسرة الفقيرة إلى إبقاء بناتهن في المنزل مايتيح لأخواتهن الذكور مواصلة الدراسة .أما عن الحالة الاجتماعية بالنسبة لعينة الدراسة من النساء اللواتي تزاولن الأنشطة غير الرسمية تبين أنه من بين خمسة نساء يوجد ثلاثة منهن مطلقات كما صرحت إحداهن:"*أنا مطّلقة في عامين و عندي خمسة ولاد وثلاثة يقرو وزوج مازال صغار بسيف علي نخرج نخدم باش نعيشهم،ماعنديش خاصة عند الدولة غير النفقة تاع راجلي و ماتقدناش راك عارف كلشي غلا رانا نزلقو فيها و نحوسو لكان غير ولادنا يقروو يعيشو خير منا مشي كما حنا*" (مقابلة رقم:02).والباقيات متزوجات تعيلان العائلة السبب في ذلك المشاكل الاجتماعية على حسب تصريحاتهن.أما عن عدد الأبناء فصرحت المبحوثات المطلقات أن لديهن من ثلاثة إلى خمسة أولاد .أنظر(مقابلة رقم:02) أما المتزوجات فالأولى لديها أربعة و الأخرى خمسة.وعلى الرغم من إدراك المرأة التي تزاول أنشطة البيع غير الرسمية أنه كلما زاد عدد أفرادها التي لابد منها إطعامهم ازداد احتمال تفاقم فقرها،غير أن قرار تكوين أسرة كبيرة الحجم لا يخضع لحسابات عقلانية في بعض الأحيان،إذ تتدخل عوامل و إعتبارات أخرى كثيرة تؤثر على قرارات الأباء و الأمهات،كالنظر للأطفال بإعتبارهن من الأصول الإقتصادية القيمة،و يشكل الأطفال نظاما ذاتيا للأمن الاجتماعي بالنسبة لأهلهم في الكبر و في حالة البطالة أيضا .أما عن *الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية* التي تزاولها المرأة في الحي،إذ تتخذ من الشارع و الرصيف مكانا ثابتا لمزاولة نشاطهن المختلفة كبيع الألبسة النسائية القديمة و الخضر و الفواكه...إلخ. كما صرحت إحداهن قائلة:"*أنا ماكانش حاجة نخدمها غير البيع،عندي ربع ولاد راجلي مريض وكبير و ماراهش خدام،من خادي نجيبو مصروف التفوات و الدوى،كلشي راه على راسي راني نشري خطرة خضرة خطرة فاكية،قصبر،نعناع...و*

نعاود فيهم البيع باش نصرف على الذرية" (مقابلة رقم:01) أما عن الأصل الجغرافي للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي فإننا نجد أن أغلب المبحوثات ذات أصول ريفية و يقطنّ في القرى المجاورة لضواحي للمدينة،و قد يرجع ذلك إلى أن الفقر الريفي أشد من الفقر الحضري.أما عن دوافع العمل لدى بائعات الأرصفة من النساء،ففي معظم المجتمعات الآن يسود الرأي القائل بأن العالم الخارجي هو عالم الذكور،و عالم المنزل هو عالم المرأة و هو جنتها التي لا ينازعها فيها أحد،و في مجتمعات العالم بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة يكتسب هذا الرأي قدرا كبيرا من القبول،و في هذه المجتمعات تقاس رجولة الرجل بقدرته على إعالة أسرته،دون الحاجة لعمل المرأة لقاء أجر خارج المنزل فإن أسباب ودوافع مزاولة المرأة *للأنشطة غير الرسمية* تكتسب أهمية خاصة في هذه الدراسة و التي من خلالها يتبين أن مسؤولية إعالة الأسرة كانت السبب الرئيسي وراء خروج المرأة للعمل كبائعة على الرصيف بحي "لامارين" بمدينة سعيدة.

إذ تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض البحوث أمثال دراسة سعد الدين إبراهيم حول "أوضاع المرأة المصرية"[1]،إلى أن الأسر التي تعولها نساء من أشد الأسر فقرا و أقلها قدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية لأعضاءها و قد قدر متوسط الدخل في الأسر التي تعولها نساء حوالي نصف متوسط الدخل في الأسر التي يعولها رجال.

و يتضح من خلال هذه المقابلات أن إعالة الأسرة تحتل المرتبة الأولى في دوافع انخراط المرأة في القطاع غير الرسمي كما تلت بعد ذلك ميزانية الأسرة المرتبة الثانية من جملة خروج المرأة للعمل،كما صرحت مبحوثة أخرى:"*والله يا الحياة لغلاة كما راك تشوف راني نخدم و نعاون زوجي لي يخدم في la commune و غير في الدعم و ماراناش قادرين عليها تخيك300 ألف شباغيا دير حنبوك،أنت عندك خمسة ولاد،الضوء،الماء،الماكلة والله ماتقدر رانا عيشين غير باركة من عند ربي،ربي بغانا كمنهاك الحمدالله"* بمعنى:"الحياة غالية أنا نخدم و أساعد زوجي الذي يعمل لدى البلدية و يتقاضى ثلاثة آلاف دينار جزائري،لا تكفي و خاصة الذي لذيه أولاد كثر،فاتورة الضوء،الماء،و المآكل لا نقدر عليها البركة من عند الله" (مقابلة رقم:03).و تعكس هذه المقابة أن من أهم أساليب التكيف مع الفقر لدى المرأة البائعة هو استراتيجية العمل الأسري المشترك،و تقاسم أفراد الأسرة أعباء الفقر و تقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفراد الأسرة الفقيرة في الأنشطة التي تحقق دخلا لها و في هذه الحالة يتم الإستعانة بعمل المرأة و إذا تطلب الأمر

[1] سعد الدين إبراهيم،تطور أوضاع المرأة المصرية،تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة في بيكين،بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدةللأطفالUNICEF و هيئة المعونةUSAID و الصندوق الاجتماعي للتنمية،القاهرة،1995،ص.ص17-19.

الإستعانة بالأولاد أيضا و قد احتل عدم وجود مصادر دخل أخرى المرتبة الثالثة فيما يخص الأسباب الأساسية من وراء خروج المرأة للعمل غير الرسمي،و حول مدى كفاية دخل المبحوثات لمواجهة تكاليف المعيشة أفادت إحدى المبحوثات أن دخلهن لا يكفي لمتطلبات الحياة اليومية نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة و ارتفاع الأسعار قائلة بذات الصدد:"*الحياة صعابت ياولدي كلشي غلا راها النار لا في خضرة و لافي سكر و لافي صوالح تاع الدار،المسكين في هذا الوقت مايعيش،مطفرا غير فينا،أف،أف...أف.الحمد لله بيك سيدي ربي*" بمعنى:"الحياة صعبة كل الأسعارمرتفعة الخضر و المواد الغذائية،المسكين يعاني كثيرا في هذا الوقت"(مقابلة رقم:04).أما عن المشكلات التي تعاني منها المرأة في العمل هي كغيرها التي يعاني منها الذكور كمضايقات أفراد الشرطة ومضايقات أصحاب الدكاكين و المحلات التي تجلس أمامها البائعات فقد صرحت إحداهن قائلة:"*ماراهومش مخلينا la police نخدمو على ولادنا غير هما من جهة و صحاب الحوانيت من جهة وداخرا يحقرونا من شفونا نسا مابقاتش الرحمة في القلوب... (كلام غير لائق)* بمعنى:"لم تتركنا الشرطة نعمل لسد رمق أولادنا هم من جهة و أصحاب الدكاكين من جهة أخرى بالإضافة إلى المضايقات و خاصة أنهم يعرفوننا أننا نساء" (مقابلة رقم:05).

الملاحظ أن المشكلات التي أبديت أن هؤلاء النسوة لا تمتعن بالاستقرار النسبي الذي تحقق لغيرهن من العاملات في البيوت كالخياطة على سبيل المثال،فليس لهن مكان ثابت في السوق مما يجعلهن يفرضن أنفسهن على الحي و في الرصيف و يواجهن مشاكل كثيرة مع الشرطة و أصحاب الدكاكين و المحلات فتتعرضن لمختلف صور الحرمان و الغبن كما يتعرضن للعنف المادي و الرمزي من أصحاب الدكاكين والمحلات و هي صور تفرز إعتداءات رمزية "كالسب و الشتم" أو مادية بإلقاء ماتبيعه على الطريق.

إن التحول الحادث في إستراتيجيات التنمية يعني مراجعة ضرورة السياسات و الإستراتيجيات و النظم القائمة في الجزائر،و ذلك بقصد جعلها قادرة بالفعل على استعاب جماعة الفقراء و على الإسهام في تطوير بيئاتهم و تمكينهم من رفع مستوى معيشتهم و الوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة،و قد أوضح هذا المبحث أن العمل في القطاع الحضري غير الرسمي يعد أحد الأساليب التي تتبعها المرأة الفقيرة في محاولة تكيفهن مع الفقر،و استمرار سبل معيشتهن و بالتالي استمرار بقائهن،حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن العمل في هذا القطاع من خلال مزاولة أنشطة البيع المرتبطة بالشارع و الرصيف،لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية و المهارية التي تؤهلها لعمل مشروع صغير أو الإلتحاق بفرص عمل أفضل.

وخلاصة ما تم تناوله في هذا الصدد أن هناك تميزا نوعيا في سوق العمل بالقطاع غير الرسمي الحضري، ناجم عن النظرة التقليدية التي ترى أن المرأة عضو غير فعال اقتصاديا، وقد أدت هذه النظرة إلى انحصار أنشطتها الاقتصادية في قوالب نمطية محددة إلى حد ما أي أن الأنشطة التي يمكن أن يطلق عليها أنشطة نسائية لا تتطلب مهارات أو تكون شبيهة بالأنشطة التي تمارس داخل المنزل، وأغفل الباحثين الكثير من الأنشطة الاقتصادية للمرأة، مما أدى إلى تدني تقدير حجم مشاركتها الفعلية بالقطاع غير الرسمي، وظهر ذلك على المستوى البحثي والإحصاءات.

III- موظفو القطاع الرسمي داخل أنشطة القطاع غير الرسمي.

شهدت فترة السبعينات بداية انتعاش نسبي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى زيادة فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، وهو ما ساعد على التحاق الكثير من موظفي القطاع الرسمي والقطاع العام ببعض هذه الوظائف في أوقات العمل غير الرسمية بحيث أصبحت هذه الظاهرة لها وجودها وآثارها الاجتماعية والثقافية.

1)- الأبعاد الاجتماعية لعمل موظفي الدولة في الأنشطة غير الرسمية.

لقد شكلت الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الموظف في القطاع الرسمي ظرفا ملائما لبحثه عن عمل إضافي غير رسمي والارتباط به، فالموظف على وجه الخصوص يعاني هو الآخر من المشكلات الاقتصادية التي تنوعت أنماطها وتكثفت آثارها، بحيث شكلت قوى ضاغطة نحو اتجاهه للقيام بعمل إضافي غير رسمي إلى جانب وظيفته الأساسية(الرسمية).

إن ارتفاع تكاليف المعيشة، هو الأمر الذي يشير أن دخلهم الخاص في الوظيفة الرسمية لا يكفي لإشباع حاجيات المعيشة للموظف لدى الدولة والراتب الشهري لدى الموظف لا يكفي للوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

ومن ثم أصبح البحث عن عمل إضافي لسد فجوة الاستهلاك المتزايد من ناحية وقصور الدخل من ناحية أخرى هو النتيجة المنطقية لذلك[1].

ومن الطبيعي، إذا كانت هناك مشكلات دافعة إلى العمل الإضافي غير الرسمي، فإن تأثيرها سوف ينال الأفراد جميعا، حتى الذين لا يقومون ببعض هذه الأعمال، بيد أن الذين لا يقومون

[1] لمزيد من التفاصيل انظر: الجوهري هناء، الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة، تحليل سوسيولوجي للظاهرة وعلاقتها بعملية التنمية في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989،ص.ص188.189.

بأعمال إضافية يرفضون المبدأ نفسه أو يخافون العقاب القانوني أو يخشون من آثار الانشغال بالأعمال الإضافية عن حياتهم الشخصية أو الأسرية وهو الأمر الذي يعني أن تأثير المشكلات يظل ضاغطا عليهم، بحيث لا يبقى أمامهم سوى التكيف مع هذا الدافع الموضوعي أو انتظار تعديل الظروف بأي عمل إضافي غير رسمي إلى جانب الوظيفة العامة.

2)- طبيعة الأنشطة غير الرسمية التي يقوم بها موظفو القطاع الرسمي.

تعتبر ظاهرة اشتراك موظف القطاع الرسمي في الأنشطة غير الرسمية نتاجا لأنماط متنوعة من المتغيرات، بعضها مجتمعي كالإيديولوجيا ومنظومة الثقافة والقيم، وبعضها اجتماعي اقتصادي يتصل بالحياة الأسرية والاقتصادية للموظف القطاع الرسمي، والبعض الثالث يتصل ببنية البيروقراطية العامة سواء في القطاع الحكومي أو العام، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى المرتبطة بالسياق الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، غير أنه بتأمل بناء هذه الظاهرة سوف نجد أن العمل الإضافي في حد ذاته يلعب دورا أساسيا في اتجاه الموظفين نحو الالتحاق به، فالعمل الإضافي غير الرسمي يحتوى في بناءه على بعض العناصر التي تجعل جاذبيته خاصة.مما يؤدي دوره إلى جانب مجموعة التغيرات السابقة في إشاعة ونشر الظاهرة في المجتمع.[1]

ومما لا شك فيه أن مكان العمل الإضافي يلعب دورا أساسيا جاذبا أو طاردا، فالقرب المكاني من مسكن الموظف أو من مكان عمله الأساسي ييسر له القيام بهذا العمل بجهد أقل، وكذلك فإن طبيعة العمل الإضافي وخصائصه وطبيعة التخصص الذي تتطلبه المهارة التي يحتاجها تلعب دور الجاذب للموظف القائم بالعمل الإضافي، وخاصة الذي لم يحقق نوعا من الإشباع أو الرضا الوظيفي ولو على المستوى المعنوي ومن العوامل الهامة أيضا مدى التوافق أو التعارض بين العمل الرسمي وغير الرسمي، ففي حالة التعارض لابد أن ينعكس ذلك على الموظف بما يولد لديه صراع الدور، أما في حالة التوافق فإن ذلك سوف يكون ميسرا له إلى حد كبير.

3):-أثار العمل الإضافي غير الرسمي على العاملين به.

من الطبيعي أن يتباين تأثير العمل الإضافي غير الرسمي للعاملين بذات القطاع الرسمي، بما يتضمنه من عوامل متفاعلة، على أفراد شريحة الموظفين العموميين، وهو الأمر الذي كان من نتيجته إن اتجه بعضهم بالقيام بأعمال إضافية غير رسمية إلى جانب أعمالهم الرسمية وذلك لتكيف مع

[1] الجوهري هناء، المرجع السابق، ص.ص 192-194.

ظروفهم الواقعية والمجتمعية، إذ يبدو أن العمل الإضافي للعامل بالقطاع الرسمي سوف يكون له تأثيره على مختلف جوانب الحياة.

ويؤدي إلى حدوث حالة من الفوضى في تقسيم العمل الاجتماعي، غير أن قيام الأفراد بأعمال إضافية من شأنه أن يجعل الفرد موزعا بين عملين، وبين استعدادين للعمل، وهو ما يتنافى بدوره مع الصيغة المعتادة لتقسيم العمل وما ينتج عن ذلك من حالة تشتت قد تصيب الفرد.فالخبرة التي يتطلبها العمل الأساسي تختلف بدرجة أو بأخرى عن الخبرة التي يتطلبها العمل الإضافي، ومن ثم لا يحدث تراكم للخبرة في العمل الأساسي الرسمي، مما يؤدي إلى إنجاز أقل كفاءة وجودة، ومن ناحية أخرى تفقد هذه الظاهرة الولاء البيروقراطي مما قد ينعكس على معدلات الغياب والإجازات والمخالفة للقواعد وانخفاض الكفاءة والإنجاز والالتزام.

IV- عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي.

إن الاهتمام بالأطفال يستمد شرعيته مع ارتفاع مكانة الطفل في المجتمع فالطفولة في واقع الأمر مفهوم حضاري يتباين مضمونه من مجتمع لآخر، وقد اتفق في علم الإجماع على أن المعيار الأفضل لتحديد الطفولة هو العمر الزمني والمقصود بالطفل في هذا المبحث فرد يقل عمره عن ستة عشر سنة، واتجاه الطفل إلى العمل وهو لا يزال بعد في مرحلة عمرية يفترض أنها مرحلة إعداد وتشكيل، يرجع في واقع الأمر إلى مجموعة من العوامل بعضها بالطفل ذاته، وبعضها يتصل بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرته، والبعض الآخر يرجع إلى سيادة بعض أنماط من التشكيلات الاجتماعية المتخلفة التي تتضافر عناصرها في إنتاج مناخ موات لعمل الطفل على نطاق واسع.

1)- عمالة الأطفال.

تكشف بعض البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية أن هناك تزايد كبير في عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي سواء في الدول الأوروبية أو الدول النامية، إذ قدر مكتب الإحصاء التابع لمنظمة العمل الدولية أن عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية (7-15) سنة يبلغ 75 مليون طفل في دول العالم الثالث[1].

[1] السيد الحسيني و آخرون،المرجع السابق، ص258.

وغالبا ما تكون مشاركة الأطفال في القطاع غير الرسمي في صورة عمل في بعض المنشآت أعمال البناء، الصناعات اليدوية أو الخدمات الغذائية أو البيع ...الخ، كما يعمل بعض أطفال المدن لحسابهم الخاص، ويقوم معظمهم بممارسة بعض المهن في الشوارع، مثل الباعة المتجولين، ومنظفي السيارات، إذ تعد هذه المهن من أخطر المهن التي يمكن أن يشتغل بها الأطفال، كما أنها أيضا قد تكون سببا في إعاقة نموهم وتعرضهم لأقصى التجاوزات التي تحدث أحيانا في هذا القطاع.حيث يقبل أصحاب الأعمال على تشغيل الأطفال لكونهم يتقاضون أجرا أقل،و يكونون أكثر طاعة،ولا يخضعون لقوانين التأمين الاجتماعي.[1]

وليست هذه الظاهرة (عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي) في حقيقة الأمر وقفا على الدول النامية، حيث تشير بعض البيانات إلى أن عدد من الأطفال (الأحداث) الهاربين من أسرهم في العاصمة الأمريكية يبلغ عشرين ألف في أي وقت من الأوقات.

وتمثل عمالة الأطفال في السياق الإفريقي مدخلا، وتمهيدا للطفل كي ينفذ إلى عالم الكبار، ويمكن إرجاع أحد أسباب عمالة الأطفال إلى الرغبة في اكتساب ذلك النوع من التعليم الذي يعد الطفل مهنيا إلا أن السبب الأهم هو الذي تفرضه الحاجة الاقتصادية، والفقر الذي يشيع بين الأسر الفقيرة، بينما يتسم عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي بعدم الالتزام بساعات عمل منتظمة، كما يؤدي في بعض الحالات التي تعرض الأطفال لأخطار بدنية وأخلاقية هائلة.

إن عمل الأطفال يزيد بشكل واضح، نتيجة لاتساع نطاق الفقر، وزيادة التفاوت في توزيع الثروة والدخل في السنوات الأخيرة، وارتفاع معدلات البطالة بوجه عام، فضلا عن التدهور الملحوظ في أوضاع التعليم.فظاهرة عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي ظاهرة مركبة من عدة أبعاد متشابكة،ولا يمكن الأخذ ببعد دون الأبعاد الأخرى،نظرا لتأثير كل منها على الآخر،و من هذه الأبعاد،البعد الاقتصادي و الاجتماعي و النفسي و القانوني و التربوي و الصحي[2].

2)- عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي: محدداتها وأنماطها الأساسية.

تظهر مختلف الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المعنية بالموضوع، أن ثمة مؤشرين أساسيين استقر الإجماع عليها كمحددين رئيسيين لعمالة الأطفال أولاها، قصور النظام التعليم الأساسي فتكلفة فرص التعليم أكبر من طاقة الأسر الفقيرة، ولا تعمل بتأهيلهم بصورة مجدية للعمل والحياة،

[1] سعاد عطا،الأطفال بين التسرب من التعليم و سوق العمل،حوليات كلية الاداب ،جامعة شمس،المجلد20،يناير- مارس 2002 ،ص106.

[2] عبد العزيز خزاعلة،أمن الطفل العربي،مركز الدراسات و البحوث،الرياض،1999،ص 16.

ومن ثم ينتج عنها فشل في التعليم مصحوب بالرغبة في تعلم صنعة وفي هذا نتساءل، عما إذا كان الفشل في التعليم هو التعبير السليم أم "فشل التعليم هو التعبير الأدق؟".

أما ثاني هذين المحددين فهو الفقر الذي يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها للمساهمة في الوفاء باحتياجاتها، ومعنى ذلك أن الأسرة هي التي تشجع الطفل للذهاب لسوق العمل وترك المدرسة،نظرا للعائد المادي وأن الدافع الأساسي لذهاب الطفل لسوق العمل هو مساعدة الأسرة ماديا[1].

وتمثل الدوافع الاقتصادية المحدد الأول بالنسبة للأسر التي ترأسها سيدة (مطلقة-أرملة) كما أن هناك علاقة طردية في حجم الأسرة وعمالة الطفل في القطاع غير الرسمي فقد انحصر هؤلاء في أسر كبيرة الحجم.

3)- عمالة الأطفال بين خصائص الأسرة وخصائص القطاع غير الرسمي.

إن فهمنا دقيقا لحماية الأطفال لن يستقيم دون أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وبين عمل أطفالها في القطاع غير الرسمي، ذلك أن السياق الاجتماعي والثقافي المحيط بالطفل يعد مؤشرا هاما دالا بدرجة أو بأخرى على توجهات هؤلاء الأطفال نحو العمل في أنشطة ذلك القطاع.

تؤكد بعض الدراسات المعنية بدراسة النشاط الاقتصادي للأطفال، أنهم يمثلون قيمة اقتصادية اجتماعية لآبائهم، باعتبارهم استثمارا غير مباشر، ومصدر للأمان في السن المتقدم، كما أنهم يشاركون في تحمل الأعباء العائلية مع ذويهم والواقع أن المساهمة الاقتصادية للأطفال، واعتماد البالغين عليهم، كثيرا ما يكون لها أساس مادي هام، حيث يقوم الأطفال بأعمال متنوعة في السياق العائلي، كما أن لهم القدرة خاصة على تسهيل أداء بعض أنواع الأعمال الخاصة في الأنشطة الصناعية الصغيرة، كما يوجد عدة دراسات في هذا المجال نذكر على سبيل المثال دراسة Tienda[2] حول النشاط الاقتصادي للأطفال في سوق العمل في بيرو وكشفت هذه الدراسة أن نسبة كبيرة من الأطفال المقيمين مع أسرهم يمارسون نشاطا اقتصاديا وتزايد نسبة الأطفال العاملين من بين غير الملتحقين بالتعليم.

---

[1] عبدالفتاح أماني،عمالة الأطفال،ط1،عالم الكتب،القاهرة ،2001 ،ص. ص16-17.

[2] السيد الحسيني و آخرون،المرجع السابق، ص280.

ويزيد احتمال عمل الأطفال داخل نطاق الأسرة بشكل واضح مع كبر حجمها،بينما تنقص مخاطرة العمل خارج نطاق الأسرة قليلا مع كبر حجمها، وقد يعود ذلك إلى أن كبر حجم الأسرة يوفر عددا أكبر من المتكسبين بالعمل خارج نطاق الأسرة خلاف الأطفال.

وينبغي أن نشير أخيرا، إلى ما يترتب على ارتفاع معدل البطالة في الأسرة مع زيادة قليلة في احتمال عمل الأطفال خارج نطاق الأسرة، وانخفاض قوي في احتمال عملهم داخل الأسرة، وهذا استنتاج معقول، حيث يرتبط عمل الأطفال خارج نطاق الأسرة بالرغبة في الكسب، وربما لتعويض الفقد في الكسب نتيجة لتعطل البالغين في الأسرة التي تعاني من معدل البطالة مرتفع بين أعضاءها عامة.[1]

[1] أنظر السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر، مرجع سابق، ص. ص 255-259.

خاتمة:

هذا كل ما يمكن أن أقوله عن مدينة سعيدة وخاصة حي لامارين، أخيرا المشكلة تتمثل في الفوضى التي عمت كل مناحي الحياة لا تكاد تمر على شيء غير أنه متسم بالفوضى ولا يقتصر الأمر على الباعة فمنهم الباعة المتجولون بعرباتهم بين الأحياء، الثابتون الذين يحتلون الأرصفة ومداخل ومخارج الحي والمعابر عبر طاولاتهم و نشر السلع على الأرض،شبابا و نساءا و أطفالا وحتى العاملين في القطاع الرسمي بنسب متفاوتة، ديكور لا تخلو من مدينة سعيدة، لأن الرقابة الدائمة والمتابعة المستمرة ليست مأخوذة بالجدية الكافية.

فهل هناك مخرج لهذه الظاهرة؟ الحل في اعتقادي أو المخرج لهذه الظاهرة والتي ازدادت استفحالا يكمن في مدى القدرة على احترام الشارع والرصيف، وإعادة هيبة السلطة من خلال توفير مناصب عمل للفئة البطالة والمقابل ضرب أي نوع من الأعمال الشاذة! فهل نحن قادرون على إعادة الانضباط كخطوة أولى، ننطلق منها نحو الحلم بأن تصبح مدننا مدنا بمعنى الكلمة؟ تلك هي المسألة وذاك هو التحدي.

خاتمة عامة:

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل ومناقشة ظاهرة ممارسة الأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب في الوسط الحضري، وذلك للوصول إلى الواقع الحقيقي لهذه الفئة في حي من أحياء مدينة سعيدة يدعى "حي لامارين".

وللوصول إلى هذا الغرض تمت دراسة العوامل والأسباب الدافعة بالفرد إلى مزاولة هذه الأنشطة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين فيها بالإضافة إلى تأثير مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية على البناء الحضري للمدينة.

لقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد مفهوم الأنشطة غير الرسمية ومفهوم القطاع غير الرسمي حيث أن إيجاد تعريف موحد لهذا القطاع يعد من الأمور شديدة الصعوبة نظرا لاختلاف المعايير التي يقوم عليها التعريف علاوة ووجود قصور في البيانات ومشكلات تعوق قياس وتحديد حجم هذا القطاع غير الرسمي.

ويمكن إرجاع تفشي ظاهرة مزاولة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى عدة عوامل نذكر منها:

1- ضعف المؤسسات القائمة على تطبيق القانون وضعف العقوبات التي تطبق على من يثبت تورطه في نشاط يدخل في إطار ما يسمى نشاطا غير رسميا، وضعف كفاءة المؤسسة القضائية بحيث تستغرق القضايا المطروحة أمامها سنوات، وهو ما يضعف عملية الردع، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من تلك الأنشطة غير الرسمية.

2- ارتفاع تكلفة النشاط الرسمي، أعباء ضريبة عالية وتكلفة عالية للإنتاج، وكذلك شروط عمل مشددة، كل هذا يدفع بالأفراد للتوجه نحو مزاولة كمثل هذه النشاطات غير الرسمية.

3- البيئة الاجتماعية خاصة ما يتعلق الأمر بالأمية والجهل والفقر وغياب احترام القانون.

4- ضعف القطاع الرسمي سواء (العام أو الخاص) في توفير الفرص الوظيفية يلعب دورا مهما في تنامي ظاهرة مزاولة الأنشطة غير الرسمية ولهذا لوحظ في ظل سياسات التخصيص وتسريح العمال مع ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعابهم أن توجه معظم الأفراد خاصة الشباب منهم إلى إيجاد بديل آخر يرتزقون من خلاله ألا وهوممارستهم للأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري كالبيع .

إن بروز الصعوبات الاقتصادية و إستمرار الزيادة في نسب النمو الديمغرافي حتى منتصف الثمانيات،وإنتكاس في الحراك الاجتماعي و المهني و تعميق في التفاوت الاجتماعي،أدى إلى تهميش عدد كبير من الشباب،مما أدى بهم إلى النزول دوريا إلى الميدان للبحث عن مكانة لهم داخل

المجتمع،فإندماجهم الاقتصادي قد يسلك طرقا صعبة فهم يستخدمون كل المصادر المتاحة لهم بما في ذلك الاقتصاد الموازي بمزاولتهم للأنشطة غير الرسمية كآخر حل لديهم لكسب القوة.

وبناء عليه يمكن إجمال ماتوصلت إليه الدراسة في النقاط التالية:

* إقبال الشباب على العمل في القطاع غير الرسمي نتيجة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في الوقت الراهن و المتمثلة في البطالة خاصة لدى الشباب.

*مرونة القطاع غير الرسمي حيث استعابه للعاملين في مختلف فئات السن.

* بعدما كان العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي لا تمس سوى بعض الأفراد غير المؤهلين علميا و مهنيا أصبح الآن في أوساط خريجي الجامعات و المعاهد.

* إن أغلب المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، من أفراد العينة من الذكور أما نسبة مزاولة لهذه الأنشطة غير الرسمية للمرأة فهو ضئيل والسبب في ذلك هو أن المرأة تقوم بمزاولة أنشطتها غير الرسمية داخل المنزل أو العمل التجوالي أو كخادمة.

* النسبة الأكبر من المبحوثين من شريحة الشباب غير المتزوجين (عزاب) فبعضهم ينتمون إلى أصول ريفية، أتو من ضواحي المدينة والبعض الآخر أصولهم حضرية أين ولدوا وعاشوا في مدينة سعيدة.

* ينتمي معظم أفراد العينة إلى أسر كبيرة ومتوسطة الحجم وتتفق هذه الدراسة مع إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية والتي قامت بربط العمل بالقطاع غير الرسمي بكبر حجم الأسرة، فالحجم الكبير للأسرة وارتفاع المعيشة وعدم وجود عمل في القطاع الرسمي ذو أجر ثابت يتسبب في تقليل دخل الفرد بشكل كبير.

* وجود ظاهرة التوارث المهني في مجتمع الدراسة، حيث كان يزاول أغلبية الإخوة للقطاع غير الرسمي إذ أن الشباب وجدوا إخوتهم وبعض آبائهم يزاولون كمثل هذه الأنشطة كما أن البعض الآخر فئة قليلة آبائهم يعملون في القطاع الرسمي كالمؤسسات الاقتصادية والإدارة.

* كشفت الدراسة أن نسبة المتعلمين بين أفراد العينة ما بين الابتدائي والثانوي نسبة لا بأس بها كما أن نسبة قليلة من خريجي الجامعات تقبل على مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية (البيع) كما تتخلل هذه العينة مجموعة من الشباب الأميون.

* إن أغلبية الباعة غير الرسميين من الشباب يعملون لصالحهم الخاص وفئة قليلة تعمل لدى أصحاب الدكاكين (البراريك) و نسبة قليلة من المستجوبين يعدون عملهم هذا عملا مؤقتا.

* إن نسبة كبيرة من الشباب وخاصة غير المتمدرسين وذوي الشهادات الدنيا أفادوا أنه من الصعب الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي أما ذوي الشهادات الجامعية لديهم أمل في وجود عمل في القطاع الرسمي.

* بالنسبة لمزاولة الأنشطة غير الرسمية تقتصر على جميع فئات الأعمار خصوصا الفئة العمرية (30-20) عاما مما يوضح إقبال فئة الشباب لمزاولة هذه الأنشطة السبب في ذلك هو شبح البطالة التي تعاني منه الأكثرية من الشباب المتمدرس وغير المتمدرس.

* بينت الدراسة أن المشاكل الرئيسية التي تعيق مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية هي مضايقات شرطة البيئة والعمران وأيضا مضايقات أصحاب المساكن المجاورة من الحي "لامارين la Marine".

* بينت الدراسة أن من بين المبحوثين المتزوجين عدم تفضيلهم أن يعمل أو يزاول أحد أبنائهم مستقبلا نفس عملهم السبب في ذلك أن هذا الأخير لايضمن مستقبلهم.

* أفادت الدراسة أن معظم المبحوثين غير راضون عن عملهم الحالي، لأنهم لا يحقق لهم إشباع حاجياتهم المادية، ولا يحقق لهم مكانة اجتماعية في المجتمع وخاصة نبذهم من طرف الآخرين واتهامهم ببيع المشروبات وعدم رضاهم أيضا فيما يخص قلة المدخول والإرهاق من العمل طوال اليوم والمناوشات اليومية مع الآخرين بالإضافة إلى أن هذه الأعمال لا تضمن لهم مستقبل لا لهم ولا لأولادهم.

* حوالي ثلث المبحوثين أفادوا أنهم لم يختاروا مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية على الطرق والشوارع بمحض أنفسهم بل الظروف الاجتماعية القاسية وعدم وجود عمل بالقطاع الرسمي بالإضافة إلى انتشار الرشوة والعرفة في التوظيف في جميع القطاعات في مدينة سعيدة.

* إن جل المبحوثين يقرون أن ليس لديهم مصدر دخل آخر سوى الذي يأتيهم من خلال مزاولتهم لهذه الأنشطة غير الرسمية كالبيع أما خريجي الجامعات يقرون بأنهم ضمن شبكة عقود ما قبل التشغيل .

* إقرار المبحوثين أن الأرباح التي يأخذونها من خلال هذه المزاولة توزع ما بين مصروف العائلة إعالة الأسرة، وشراء ملابس وملتزمات شخصية.

* تسهم مزاولة الأنشطة غير الرسمية إلى تفاقم المشكلة الحضرية وذلك بما تجلبه من أعداد كبيرة من شباب المهاجرين.

* إن تزايد العاملين بالأنشطة غير الرسمية أدى إلى اتساع الأحياء لمزاولة هذا النشاط و تدهور الأحياء الحضرية و إرتفاع معدلات البطالة،و أزدحام الأرصفة من جراء تكاثر الباعة و إرتفاع عدد المتسولين و المنحرفين.

* تشكل الثقافة جوانب مهمة من الأنشطة غير الرسمية فرسمت ثقافة بعض جوانب القطاع مثلا أزياء الباعة، طريقة عرض السلع والمنتجات وكيفية إلصاقه مع الحيز أو الفضاء المكاني المخصص لكل بائع ،وتلعب الأعياد الدينية كعيد الفطر وعيد الأضحى على سبيل المثال دورا مهما في حركة وكثافة الأنشطة غير الرسمية وكثرة المقبلين للشراء.

* عدم الوعي البيئي من طرف الشباب الممارسين للأنشطة غير الرسمية لذا نجد بجانب الباعة كومات من الأوساخ، الأكساي البلاستيكية المختلفة وعدم وجود النظافة.

* خلصت الدراسة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من منتوجات وملابس وأحذية وعدم وجود تنظيم في عملية عرض السلع للبيع.

* تشكيل مجموعات اجتماعية شبانية وذلك لحماية البيع والتصدي إلى كل من يقف أمام الباعة، والتنسيق المحكم فيما بينهم وذلك لبيع أكبر عدد ممكن من السلع.

* العمل دائما بعدم الطمأنينة، دخولهم موسمية وعدم استقرار العمل كما يسودهم عدم الرضا عن أنفسهم وعن حرفهم ويقرون بتدني المكانة الاجتماعية.

* انتشار الآفات الاجتماعية كالتدخين والمخدرات بين فئات الشباب مما يشكل خطرا على الزبائن والمجتمع ككل.

*تعيش أغلبية هذه الفئات"الشباب" في ظروف اجتماعية قاسية وصعبة وذلك لغلاء المعيشة.

* يعد العمل بأنشطة البيع إحدى الآليات التي يتبعها الشباب للتكيف مع الظروف الفقر، فغالبا ما يبدؤون النشاط برأس مال ضئيل.

* وجود علاقة عضوية بين الفقر و الأنشطة غير الرسمية و ربط القطاع غير الرسمي بالفقر له مبرراته عند العديد من الباحثين على اعتبار أنه يستوعب عمالة فقيرة و غير ماهرة أو شبه ماهرة و مهاجرة من الريف،و تزاول أنشطة تقوم على رأس مال ضئيل...وربما كانت هناك بعض الشواهد و النتائج المتسقة مع وصف البعض للقطاع غير الرسمي بأنه قطاع الفقراء،و الذي يقدم فرصا للفقراء و المهمشين و العاطلين و الباحثين عن فرصة عمل لكسب قوتهم و الحصول على دخول معقولة،كما أنه يساهم في تقليص الفقر من خلال توفير فرص العمل،و توليد الدخل و توفير سبل اكتساب دخول معقولة لمن انظمو إليه بمحض اختيارهم ،أو عن طريق التوارث المهني.

* أغلب المشروعات الباعة إما فردية أو جماعية وتساعد المشروعات العائلية على خلق نسق أسري يتسم بالتعاون.
* ظهور بعض السلوكات غير الحضرية لدى الشباب وذلك من خلال التكلم بألفاظ غير لائقة مع الزبائن وخاصة مع الإناث منهن.
* كما خلصت الدراسة أن مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية تعد سلوكا غير حضريا وذلك للآثار السلبية التي يخلفها هذه الأنشطة غير الرسمية على البنية الحضرية للمدينة بالإضافة إلى عدم الرضا بوجود مدينة نظيفة والسلوكات غير اللائقة في جميع الأحياء بالإضافة إلى الأحياء المكتظة بالحركية والعوائق التي تخلفها على المارة الراجلين وأيضا على السيارات المارة في نفس أحياء لامارين.

من خلال المعلومات والحقائق السابقة يمكن إبراز بعض النتائج الأخرى حول الشباب وواقعهم المعاش من خلال ممارستهم لهذه الأنشطة غير الرسمية النحو التالي:
* إن الشباب المزاولين للأنشطة غير الرسمية ليسو مسجلين في مكاتب العمل ولا الضمان الاجتماعي والشعور بعدم الجدية من جانب السلطات المعنية بحل مشكلاتهم.
* إن الشباب يمثلون قطاعا عريضا من المجتمع حيث يتواجدون في أكثر من حي لأن حي لامارين la Marine يعتبر أحد الأحياء البارزة في المدينة لكثرة مزاولة مثل هذه الأنشطة غير الرسمية إلا أنه يوجد أحياء أخرى تزاول فيها كمثل هذه الأنشطة.
* سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي و ممارسة الأنشطة غير الرسمية على أنها من أهم خصائصه و هذا ما أدلت به كتابات تقرير منظمة العمل الدولية و التي قدمت تعريفا للقطاع غير الرسمي و تضمن هذا الأخير سبعة خصائص أولاها سهولة الدخول في أنشطته.
* واقع هذه الفئة أنهم لا يسعون إلى المطالبة بحقوقهم من الدولة وذلك لانعدام الثقة فيها ولا يشعرون بأنها ستقوم بتلبية مطالبهم في يوم من الأيام.
* هذه الشريحة لديها أو يواجهها الكثير من المشاكل والصعوبات وإذا افترضنا حل جميع هذه المشاكل سيكون لديها القدرة العالية من الإنتاج والتأثير والتغيير.
*يتأثر الدخل بموقع المكان التي يتم فيه البيع، فأولئك الذين يمارسون نشاطهم في الأماكن المزدحمة من الحي يكتسبون دخلا أكثر من أولئك الذين يمارسونه في المناطق السكنية البعيدة عن الحي.
* تبقى النشاطات الممارسة بصفة غير رسمية في الحي أحد الحلول لمشكلة البطالة.

أما عن واقع الشباب فتوصلت الدراسة إلى مايلي:

* يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى في قطاع المدينة التي تواجه البطالة و التهميش.
* تعرض الشباب لمختلف الانحرافات و الأمراض الاجتماعية.
* تنامي الاتجاهات العدوانية نحو المؤسسات الرسمية.
* شعور الشباب بالظلم(الحقرة) و عدم القدرة على تجاوز الواقع.

ونلاحظ من هذه النتائج أن الشباب و خاصة الفئات التي تمارس الأنشطة غير الرسمية كالبيع،أن غالبيتهم تعتبر أن الدولة هي المسؤولة عن تردي أوضاعها و تحديدا النخب السياسية و رجال الإدارة،و ذلك كما نقلها الباحث إسماعيل قيرة عن أحد المبحوثين:"...نحن ضحايا الحقرة و اللامساواة،و ما تحول بعضنا إلى إرهابيين إلا تعبيرا عن الوضع المتردي في كل شيء...ولن نصبر كثيرا على من يعمل على إذلالنا و فقرنا..."[1]. وأخيرا: فإن هذه الشريحة من الشباب تعمل في كثير من الأحيان في تنظيمات غير رسمية حيث يكون لهم هيكل إداري يتربع في قمته على قائد لهم أو قادة، ولعل الدافع في هذا التنظيم غير الرسمي هو "لقمة العيش" التي يسعون إليها، الظاهر حتى الآن أن ليس لهم دور سياسي ولا اجتماعي ولا اقتصادي في المجتمع ولا يتطلعون إلى ذلك بسبب ثقافة اليأس والإحباط وعدم الطموح والشعور بعدم الاستقرار في الحصول على "لقمة العيش" خوفا على حرمانهم من مزاولتهم لهذه الأنشطة .

للتقليل من مزاولة الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري، نقترح:

* مزيدا من التبسيط في إجراءات وتكلفة منح التراخيص لمزاولة النشاط خصوصا لأصحاب الأنشطة الثابتة والجائلة، مما يسمح لهم ممارسة نشاطهم بأسلوب أكثر رسمية واستقرارا.
* تبسيط أسلوب التعامل الضريبي مع وحداة القطاع غير الرسمي.
* ضرورة نشر الوعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بمخاطر تفشي النشاط غير الرسمي ومنتجاته سواء على المواطن أو على المجتمع المدني.
* وفي النهاية، يمكن القول أنه في ظل مشكلة البطالة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، فإن مساندة وتشجيع أنشطة القطاع غير الرسمي يمكن أن يمثل إحدى الوسائل الأساسية المتاحة والمساعدة على خلق مزيد من فرص العمل وخاصة لفئة الشباب.
* إن مزاولة الأنشطة غير الرسمية تعتبر غاية أو مخرج حيوي يلجأ إليه كل فرد يبحث عن العمل لضمان قوته وقوت عائلته،فضلا عن هذا توضح لنا جليا ماذا يعني مزاولة الأنشطة غير الرسمية

[1] إسماعيل قيرة،أي مستقبل للفقراء في الجزائر؟ جامعة منتوري قسنطينة،2004،ص54.

بالنسبة للشباب ما دامت أنها تحل ولو نسبيا مشكلة البطالة، هذه الأنشطة بحكم سهولة الاندماج فيها وتهرب أصحابها من دفع ما يمليه القانون التجاري عليهم من دفع الضرائب، التسجيل ضمن السجل التجاري، الإعلان عن الممارسة التجارية....أصبح يلبي حاجيات الكثير من الناس لاسيما فئة الشباب العاطلين عن العمل، فتدني المستوى المعيشي، القدرة الشرائية، تفاقم المشاكل الاجتماعية البطالة مثلا كلها معطيات كفيلة بأن يلتحق الشباب بمزاولتها بحكم أنها تسمح له بتحقيق رغباته وحاجياته ومن جهة أخرى التهرب من القوانين التي تمليها الدولة كالضرائب.

وتبقى مزاولة الأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب تعمل على حرمانهم من مزايا وإيجابيات كالحماية الاجتماعية، الإعانات العائلية، العطل مدفوعة الأجر، إجراءات حوادث العمل، التقاعد، والسؤال الذي يبقى مطروحا دائما هو:

- فيا ترى إلى متى ستبقى هذه الظاهرة متفشية في مجتمعنا ؟وهل ممارسة الشباب لهذه الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري يعتبر سلوكا حضريا ؟.

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية :

1-إبراهيم حسن العسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكاليات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989.

2- إحسان حليم، القطاع غير المنظم بالحضر في الدول النامية،دور القطاع غير المنظم بالحضر، ج1، وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب،الإدارة العامة للإعلام و التوجيه المهني،القاهرة، 1985

3-إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، ط2، درا الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، .1986

4- إسماعيل قيرة،علي غربي،في سويولوجية التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001.

5- أحمد زكي بدوي ، معجـــم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان،د.ت.

6-أحمد العايد،محي الدين صابر،المعجم العربي الأساسي،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم،1989.

7-أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، مارس .2005

8-أميرة مشهور.عالية المهدي،القطاع غير الرسمي في شياخة معروف،دراسة استطلاعية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية،القاهرة 1994.

9- جاي قراشني، الاقتصاد غير الرسمي، جوان .1989

10-حسن الساعاتي،بحوث إسلامية في الأسرة و الجريمة و المجتمع،دار الفكر العربي،القاهرة،1996.

11- راشد بن سعد الباز، أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجيات المواجهة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، .2004

12-رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة، دراسة ميدانية، مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، .2009

13-رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002.

14-السيد الحسيني وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996.

15- السيد حنفي عوض ، العمالة الجائلة، بحث في ضوء علم الاجتماع الحضري بمدينة الزقازيق ،مكتبة وهبة، القاهرة،1987.
16- سعاد عطا،الأطفال بين التسرب من التعليم و سوق العمل،حوليات كلية الآداب،جامعة شمس،المجلد20،يناير- مارس 2002.
17 – سناء الخولي،أزمة السكن و مشاكل الشباب،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2002.
18-سيد صبحي ، الشباب وأزمة التعبير ، الدار المصرية اللبنانية ، جانفي 2002.
19-شكري علياء وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعية واقعية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،.1995
20-عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد الظلي،المفاهيم المكونات الأسباب،الأثرعلى الموازنة العامة،مؤسسات شباب الجامعة،الإسكندرية،.2008
21-عبدالرحمان بدوي،مناهج البحث العلمي،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع،القاهرة،د.ت.
22-عبد الرحمن عسوي ، علم النفس والإنسان، دار الجامعية للطباعة والنشر، .1993
23-عبد الرزاق أمقران،دراسات في علم الاجتماع،ط1،دار بهاء الدين للنشر و التوزيع،2008.
24-عبد العزيز بن محمد خواجة،علم الاجتماع المعاصر،من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية،دار نزهة الألباب،غرداية ،الجزائر،2007.
25- عبد العزيز خزاعلة،أمن الطفل العربي،مركز الدراسات و البحوث،الرياض،1999
26-عبد الفتاح أماني،عمالة الأطفال،ط1،عـــالم الكتب،القاهرة ،2001.
27-عزت حجازي،الشباب العربي و مشكلاته،سلسلة كتب ثقافية شهرية،المجلس الوطني للثقافة والآداب،الكويت،فبراير،1985
28-علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2001.
29-علي الكنز،الجزائر في البحث عن كتلة جديدة،الأزمة الجزائرية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1996.
30-علي ليلى،العالم الثالث،قضايا و مشكلات،كلية الآداب،قسم علم الاجتماع،القاهرة،1980.
31-عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995

32-فوضيل دليو و آخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002.

33-محمد الحضاونة، عبد السلام النعيمات ،عبيد الروضان، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، 1998.

34-مصطفى حجازي،الإنسان المهدور،دراسة تحليلية نفسية اجتماعية،ط2،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،2005.

35- مصطفى سلمان و آخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2000.

36-موريس أنجرس ،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ط2؛ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،دار القصبة للنشر،الجزائر،2004.

المجلات:

1-أحمد خطابي،بطالة الشباب في الوطن العربي،دراسة تحليلية إحصائية،مجلة البحث و الدراسات في العلوم الاجتماعية،جامعة سكيكدة،04ماي2009.

2-إسماعيل قيرة،أي مستقبل للفقراء في الجزائر؟ جامعة منتوري قسنطينة،2004.

3-إسماعيل قيرة،علم الاجتماع الحضري و نظرياته،جامعة منتوري قسنطينة،2004.

4-إسماعيل قيرة،الفقراء بين التنظير و السياسة و الصراع،المستقبل العربي،مركز دراسات العربية،بيروت،العدد241،مارس1999.

5-إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، ،مجلة شؤون عربية، العدد77،جامعة منتوري قسنطينة،1994.

6-إسماعيل قيرة،من هم فقراء الحضر ،المستقبل العربي،العدد8،بيروت، 1996.

7-حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد السابع و الثلاثون، العدد 01،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، جانفي 2000.

8- الخواجة، ليلى، أسواق عمل الدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر المعاصرة، العدد 431 يناير .1993

9-رابح بودبابة،مصطفى خروفي،محاولة تسيير الفقر الحضري في شمال إفريقيا،حالة الجزائر و المغرب و تونس،مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة،مجلد56،العدد4،أكتوبر1996.

10-رضا مرزوق حسين،القطاع غير المنظم في حضر الدول النامية،الجزء الثاني،وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب،سلسلة دراسات في القوى العاملة والتدريب،العدد11،القاهرة،1984.
11-السيد حنفي عوض، العمالة الجائلة في البناء الحضري، دراسة سوسيولوجية بمدينة الزقازيق، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول ، العدد 01، يناير 1990.
12-صدى شباب العقبان،مجلة دورية توجيهية ثقافية رياضية،ديوان مؤسسات الشباب، العدد 01،سعيدة،2011.
13-عبد الحليم مهور باشة،الدولة و تهميش الشباب في الجزائر،مجلة الباحث الاجتماعي،عدد10،جامعة سطيف،سبتمبر2010.
14-عزي فريد محمد، شباب المدينة،بين التهميش والاندماج،اقتراب سوسيو ثقافي لشباب مدينة وهران،المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، إنسانيات مجلد 2، عدد 5، ماي-أوت 1998
15- عمر حلبلب،دور المرأة في القطاع الهامشي،دراسة ميدانية في لبنان، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية العدد 16، الأمم المتحدة، 1989.
16-عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو .1997
17- محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 32، العدد 23، سبتمبر 1995
18-مراد مولاي الحاج،المسألة الشبانية في الجزائر،مدينة وهران نموذجا،من مائدة مستديرة حول الشباب و الواقع الاجتماعي في الجزائر،منظمة من طرف فرقة البحث الخاصة بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية،CRASC،الشباب و المجتمع في الجزائر،مواقف و تمثلات.
19-يوسف عنصر،مشكلات الشباب الجزائري،الواقع والتطلعات المستقبلية،مجلة الباحث الاجتماعي،العدد10،جامعة منتوري قسنطينة،سبتمبر 2010.

الأعمال الجامعية:

1- أحمد صابر عبد الباقي، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب،قسم علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة، 2006.

2- إسماعيل قيرة، الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال و التبعية في سياق عملية التنمية الحضرية،حالة مدينة سكيكدة (الجزائر) ،رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة القاهرة، 1989.

3- أمال لبعل ، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية ، حالة مدينة بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003-2004 .

4-الجوهري هناء، الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة، تحليل سوسيولوجي للظاهرة وعلاقتها بعملية التنمية في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989.

5-عزي فريد محمد،الأجيال و القيم،مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر،أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي،جامعة وهران،2008.

6-علي بودلال،تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2006-2007 .

7--وهراني عبد الكريم، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي،دراسة حالة مدينة تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية،جامعة تلمسان، 2007-2008.

الجرائد:

1-جريدة الشروق اليومية،العدد:2908،بتاريخ:2010/04/18.

2-جريدة الخبر اليومية،العدد:6016،بتاريخ:2010/09/02.

3-جريدة الشروق اليومية،العدد 3284، بتاريخ:2011/05/05 .

4-جريدة الخبر اليومية،العدد:6383،بتاريخ:2011/06/12.

التقارير:

1-التقرير عن الشباب في العالم ،لجنة التنمية الاجتماعية،الدورة الحادية و الأربعون،10-21 فبراير2003.

2-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة العادية العامة،24جوان2004،القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق.

3-سعد الدين إبراهيم،تطور أوضاع المرأة المصرية،تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة في بيكين،بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفالUNICEF و هيئة المعونةUSAID و الصندوق الاجتماعي للتنمية،القاهرة،1995.

4- معطيات إحصائية،الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان،ولاية سعيدة،الديوان الوطني للإحصائيات،جويلية 2009.

المؤتمرات:

1-شيبي عبدالرحيم،شكوري محمد، البطالة في الجزائر،مقاربة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18، مارس 2008.

2-عبد الباسط عبد المعطي،المرأة العربية الفقيرة،المؤتمر العربي حول المرأة و الفقر،الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية ،جامعة الدول العربية،المملكة العربية،20-23مارس2001.

3-هبة نصار، السياسات الاقتصادية، وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية، الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في الدول العربية،منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية،عمان، الأردن 6-7 نيسان-أبريل2004.

الملتقيات:

1-محمد بشوش،ملامح الشبيبة العربية في الخطاب العلمي العربي،أشغال ملتقى الشباب و التغير الاجتماعي،سلسلة الدراسات الاجتماعية،مطبعة الأصرية،تونس، ا،مطبعة الأصرية،تونس1984.

Ouvrages :

Français :

1-ADDI L,Les mutations de société algérienne, Famille et lien sociale dans l'Algérie comptemporaine, Paris, Edition découverte, 1999.

2-BALANDIER G, Sens et puissance, Ed,PUF,2éme édition,1981

3 -BENACHENHOU A, Introduction à l'analyse économique, O.P.U, 1976.

4-BENATIA F, Alger, Agrégat ou cité ?, Alger, SNED, 1980

5-BENMALEK S, Définition de la jeunesse, avoir 20 ans en Algérie in Histoire et Patrimoine,N°7,Algérie,2004.

6-BERAUD P–J.L PERRAULT, Organisation et milieux entrepreneuriaux dans letiers monde, un essai de typologie, l'harmattan, paris, 1996

7-BERNARD chantal(S/D), Nouvelles logiques marchandes an Maghreb, paris, CNRS, 1980

8-BOUDON P,Sur l'espace architectural, essai d'épistémologie de l'architecture, édition Dunod,Paris , 1985.

9-BOURDIEU P, La jeunesse n'est qu'un mot,In Question de sociologie,Paris,Edition de Minuit, 1980.

10-DEPAULE J.C, Des territoires en formation, Paris, 1990 .

11-DE SINGLY F, Penser autrement la jeunesse, Lien social et politique, RIAL, Edition, ENSP, Rennes, N° 43, printemps 2000.

12-ELIAS N,La société des individus, Paris, Fayard, 1991

13-GALLAND O , Jeunesse et exclusion,In Roman,J(S/D),Ville, exclusion et citoyenneté, Paris ,Editions ESPRIT,1993

14-GALLAND O , Les jeunes, paris, Ed la Découverte, collections repères,2002.

15-GALLAND O ,Ou'est-ce-que la jeunesse ? Contours et caractéristiques, Paris, INSEE, 2000.

16-GALLAND O , Sociologie de la jeunesse, Paris, la Découverte, 1984.

17-GRANOTIER B, La planète des bidonvilles : perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde, paris, Seuil 1980.

18-HADJIDJ D, « Les grands ensembles à Oran : Anomie de la vie juvénile ou l'exclusion programée», In Cellier H. et Rouag-Djenidi A. (dir.), Algérie France. Jeunesse, ville et marginalité, Paris, L'Harmattan, 2008 .

19-HENNI A, Essai sur l'économie parallèle ,Cas du l'Algérie, Ed ENAG, Alger,1991.

20-LAKJAA A., « La jeunesse en Algérie : entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires », in Cellier H. et Rouag-Djenidi A. (dir.), Algérie France. Jeunesse, ville et marginalité, Paris, L'Harmattan, 2008.

21-LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Ed la découverte, paris, 1994.

22-LEFEBVRE H,Le droit à la ville ,Edition Anthropos,Pais,1972

23-MEAD M, Le fosse des générations, les nouvelles relations entre les générations dans les années 1970-1971,Ed Denoel, Paris,1971.

24-MOLES A, ROHMER E, Psychologie de l'espace, textes présentés par Schwashv, l'harmattan, Paris, 1998.

25- MUCCHIELLI L,L' évolution de la délinquance juvénile, essai de bilan critique, In Vie sociale, Paris,2002.

26-MUCCHIELLI L, Regard sociologique sur l'évolution des délinquances juvéniles, leur genèse et leur prévention, In Comprendre N°5, Paris,2004.

27-NAVEZ BOUCHANINE F,Habiter la ville marocaine, Paris, l'harmattan,1997.

28-PESTIEU P, L'économie souterraine, édition Hachette, Paris,1989 .

29-RARBO K, L'Algérie et sa jeunesse, Paris, 1993.

30-SANTOS M, Les villes de tiers monde, Paris, Génin, librairies techniques, 1971

31-SARI D, Le poids de la démographie dans la tourmente algérienne, CEPED, Rapport de recherche, N°1, Paris, 1996

32-SEGALEN M,Sociologie de la famille, Paris,Ed Armand colin,2000.

33-WEBER M, La ville,Aubier Montaige,Paris,1982 .

English:

1-DASGUPTA SUKTI, Structural and Behavioral characteristictcs of informal Service Employment; Evidence From a Survey in New Delhi, Journal of Development Studies, Feb 2003.

2-SCHOEP BROOK GRUNDFEST ET ENGUNDU WALL; Women's Trade and cotributions to Houshold Budgets in Kinshassa, in : Macgaffey, Janet, The real economy of Zair- The contribution of Smuggling and other Unofficial Activities to National Wealth, james Cuey, london, 1991.

3-TADROS HELMI R, FETEEHA MOHAMED ET HIBBARD ALLEN; Squatter Markets in Cairo, Cairo Papers in Social Science, Vol. 13 Monograph 1, Spring 1990, the American University in Cairo Press, Cairo, 1990.

Revues :

1-BOUFENIK F et EL AIDI A, L'informel en Algérie, Quel approche ?, Revue Economic et management n° 01, Université du Tlemcen, 2003

2-BOUTEFNOUCHET M,Les trois milieux sociaux du jeune algérien, in revue de sociologie Institut de sociologie, Université d'Alger, OPU, N° 2, 1986.

3-CHAIB B, Processus d'informatisation et économie de marché en Algérie, cahiers du CRATICE, Université paris XII, n° 22, Premier Semestre 2002,.

4-EL AIDI A, Jeunesse en Algérie, représentations et enjeux, Inédit,1995.

5-HADJIDJ D,L'habiter la spatialisation des modes de vie, revues science humaine,n°17,juin 2002.

6-LAGREE J.C, Jeunes et Citoyenneté, Revue problèmes politiques et sociaux,N°862,Août 2001.

7-La jeunesse, Revue internationale des sciences sociales, N° 106, Genève, Unicef, 1985.

8-LAKJAA A, La ville: creuset d'une culture nouvelle (villes, culture et société en Algérie) Insaniyat n°05,CRASC mai-aout 1998.

9-LAKJAA A, Le travailleur informel, figure Sociale à géométrie variable (le travail à domicile) Insaniyant, n°01, CRASC, Janvier-Avril 1997.

10-MUSETTE M .S et NASR EDDINE Hamouda, La mesure de l'emploi informel en Algérie, Revu Economie et management ,N° 01, Université de Tlemcen, 2003.

11-MUSETTE M.S, L'espace social comme instrument d'analyse de la condition Juvénile en Algérie, les cahiers de CREAD, N° 26, 2éme tri, 1991.

12-WILLIARD J.C, L'Economie informelle au Mexique, Revue Economique et statistique, n° 226 in François Roubond, Karthala orstom, paris, 1994

Presse :

1-El Watan, Quotidien national,7octobre 1996

2-Le Quotidien d'Oran du 12 Aout 2004.

3-Le Quotidien d'Oran,N°5039,Lundi27juin2011

Site Internet :

1- 2010/04/14 :الظاهرة الحضرية في الجزائر،يوم
http://www.4geography.com/vb/t4474.html

2-*http://www.broonzyah.net/rb/r26514*-html

3- Image satellite de la marine Saida, In Google Earth .

Rapports :

1-Bureau International du Travail, Rapport sur le travail dans le monde, 2000 .

2-Code International de l'enfance, Genève, Edition Unicef, 1996.

3-C.N.E.S : « Le Secteur informel » : Enjeux et défis, 2004.

دليل المقابلة:

*البيانات الأولية:

1- السن.

2- الجنس.

3- المستوى التعليمي.

4- الحالة الزوجية.

5-نمط العائلة

6-الأصل الجغرافي (داخل مدينة سعيدة أو خارجها).

*طبيعة الأنشطة غير الرسمية

7- ما نوع الأنشطة التي تقومون بها، هل هي دائمة أمن مؤقتة؟

8- أين تزاولون هذه الأنشطة غير الرسمية؟

9- ما هي الأسباب التي دفعتكم لمزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية؟

10- منذ متى بدأتم تزاولون هذه النشاطات؟

11- ما نوع السلع التي تبيعونها أو ما هي الأنشطة المزاولة بالحي؟

12- ما هي العلاقة التي تربطكم بباقي الباعة في الحي؟

*الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للعاملين في القطاع غيرا لرسمي

13- كما كان سنكم منذ بداية مزاولتكم لهذه النشاطات غير الرسمية؟

14- ما هي الصعوبات التي تواجهكم من خلال مزاولتكم لنشاطكم هذا؟

15- هل لديكم رخصة تثبت نشاطكم هذا؟ ولماذا لا تقومون بإجراءات رسمية في إثبات نشاطكم للجهات المعنية؟

16- ماهي الأنشطة التي تميلون لبيعها على غرار أنشطة أخرى؟

17- هل لديكم مصادر دخل أخرى على غرار نشاطكم هذا؟

18- كم هو دخلكم اليومي؟ وكم تجنون (تربحون) من خلال هذا البيع؟

19- أين تنفقون دخلكم هذا؟ وهل تقدرون أن توفروا لأنفسكم جزءا من دخلكم؟

20- كم هي ساعات العمل التي تقضونها في مزاولة نشاطاتكم؟

21- هل تتلاءم ساعات العمل مع الأجر الذي تتقاضونه أو المبلغ الذي تحصلون عليه؟

22 يا ترى ما هو رأيكم الشخصي في مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري؟

23- كيف تصفون لنا واقعكم المعاش من خلال مزاولتكم هذه النشاطات غير الرسمية؟

24- ألا تعيقون المارة من خلال عرض سلعكم على الأرصفة و الشوارع ؟

*الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في القطاع غير الرسمي

25- هل أنتن ربات بيوت؟

26- ماهي الدوافع والأسباب التي جعلتكم تمارسن أنشطة البيع غير الرسمية في الوسط الحضري؟

27- ماهي الأنشطة غير للرسمية التي تزاولونها في الحي؟

28- كم تجنون من خلال ممارستكم لهذه الأنشطة غير الرسمية؟

29- هل دخلكم هذا يكفي لمتطلبات المعيشة؟

30-ماهي المشكلات التي تعانين منها من خلال ممارستكن لأنشطة البيع غير الرسمية؟

جدول رقم: 01 يبين معطيات المقابلات الميدانية .

المقابلة	السن / الجنس		الحالة المدنية	المستوى الدراسي	نوع السلعة المعروضة للبيع	مكان الإقامة
1	19	ذكر	أعزب	ثانوي	الألبسة الجديدة	دوي ثابت
2	24	ذكر	أعزب	ثانوي	الألبسة الجديدة	دوي ثابت
3	26	ذكر	متزوج	ابتدائي	الألبسة الجديدة	سيدي أحمد
4	29	ذكر	أغرب	متوسطي	الألبسة القديمة	السخونة
5	21	ذكر	أعزب	جامعي	الهواتف النقالة	سعيدة
6	20	ذكر	أعزب	جامعي	الهواتف النقالة	حي النصر
7	25	ذكر	أعزب	أساسي	كتب دراسية قديمة	عين السلطان
8	23	ذكر	أعزب	أمي	الخردوات	حي الحجر
9	23	ذكر	أعزب	أمي	الأحذية القديمة	حي النصر
10	23	ذكر	أعزب	ابتدائي	الفواكه	سيدي أحمد
11	27	ذكر	أعزب	أمي	الهواتف النقالة	يوب
12	29	ذكر	متزوج	ثانوي	كتب دينية وعباءات	الحساسة
13	31	ذكر	أعزب	أمي	الفواكه	عين الحجر
14	32	ذكر	أعزب	ثانوي	ألبسة نسائية	الرباحية
15	24	ذكر	أعزب	ابتدائي	المشروبات الغازية والمياه المعدنية	سعيدة
16	19	ذكر	أعزب	ثانوي	الروائح والعطور	يوب
17	22	ذكر	أعزب	أساسي	أثاث منزلي	السخونة
18	18	ذكر	أعزب	جامعي	الهواتف النقالة	سعيدة
19	28	ذكر	متزوج	متوسطي	الأقراص المضغوطة	المشرية
20	18	ذكر	أعزب	ابتدائي	التدخين	سيدي بوبكر
21	29	ذكر	أعزب	أمي	الأواني	أولاد خالد
22	18	ذكر	أعزب	أمي	أواني فخارية	سعيدة

23	32	ذكر	أعزب	أمي	الخضر والفواكه	أولاد خالد
24	21	ذكر	أعزب	ابتدائي	دراجات	سيدي بوبكر
25	28	ذكر	أعزب	ثانوي	الآلات الكهرومنزلية	سعيدة
26	44	أنثى	متزوجة	أمية	الألبسة القديمة	السخونة
27	39	أنثى	مطلقة	ابتدائي	الخضر والفواكه	المعمورة
28	47	أنثى	أرملة	أمية	البيض	المعمورة
29	40	أنثى	مطلقة	أمية	النعناع و القصبر	دوي ثابت
30	46	أنثى	عزباء	ابتدائي	ألبسة نسائية	السخونة

جدول رقم:02 يبين خصائص القطاع الرسمي وغير الرسمي.

القطاع / من حيث	الرسمي	غير الرسمي
- المخزون (Stocks).	كمية كبيرة (نوعية رفيعة).	كميات قليلة / نوعيات أدنى
- رؤوس الأموال (capitaux).	هامة / ضخمة	قليلة / سلعية
- التكنولوجيا (technologie).	عالية في الطليعة technologie	تقليدية ومتنوعة
- العمل (l'emploi).	de pointe	متعدد ومتنوع / مرن
- الأجر (Salariat).	منخفض وغير مرن	élastique
- القرض (le crédit).	مسيطر ومرن dominant	غير إجباري
- العلاقات مع الزبائن.	مصرفي / تأسيسي Bancaire	شخصي، غير تأسيسي
	غير مباشرة أو بالوثائق.	مباشرة ومخصصة

جدول رقم: 03يشير إلى جملة من المصطلحات المستخدمة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي [1].

Economie non officielle	Economie non observée
Economie non enregistrée	Economie cachée
Economie non déclarée	Economie sous marine
Economie non dissimulée	Economie souterraine
Economie non submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie durale
Economie non parallèle	Economie occulte
Economie non alternative	Economie noire
Economie non autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Centre économie	Economie invisible

جدول رقم:04 يبين المدن المغاربية والطاقة الاستعابية لقطاعها غير الرسمي [2].

المدينة المغاربية	نسبة القوة العاملة المستوعبة في القطاع الحضري غير الرسمي
الدار البيضاء	%38,7
فاس	%25,2
مراكش	%23,4
عنابة	%27,1
سكيكدة	%21,5
سعيدة	%19,0

[1] Williard J.C, l'Economie informelle au Mexique, Op.cit , p.26 .

[2] إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل، والبطالة في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 228.

تلمسان	%29,0
تونس	%05,1
سفاقص	%22,6
سوسة	%21,2
بن غازي	%16,0
طرابلس	%18,4
نواكشط	%31,0

جدول رقم:05 يبين مجموع النشاطات الاقتصادية[1]

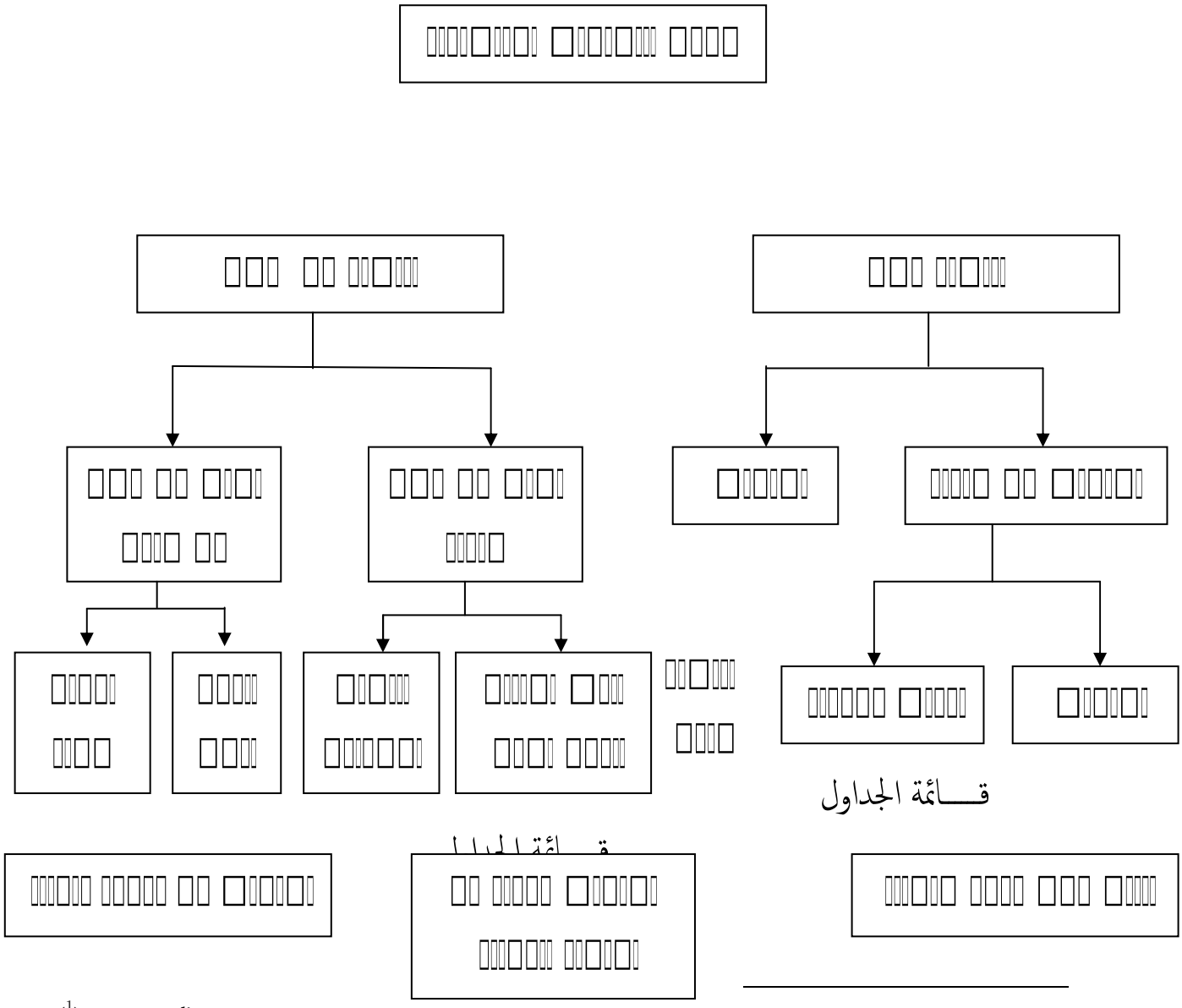

([1]) Pestieu P, l'économie souterraine , op cit, p 29.

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
- 1 -	السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب الجنس و معدل النمو السنوي.	39
- 2 -	توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب التشتت.	39
-3-	توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين 15سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية.	40
-4-	التركيبة النسبية للسكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية حسب المستوى التعليمي.	40
-5-	السكان المقيمين حسب السن .	41
-6-	نسبة الأمية و نسبة الإلمام بالقراءة لدى البالغين 15سنة فأكثر حسب الجنس.	41
-7-	نسبة النشاط و توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين15سنة فأكثر حسب الحالة الفردية.	42
-8-	بنية المساكن المشغولة حسب نوع البناية.	42
-9-	تطور البطالة في الجزائر.	96
-10-	توزيع العاطلين عن العمل حسب السن.	98

الصورة رقم:01 موقع حي لامارين "la marine"و الأحياء المجاورة له.[1]

الصورة رقم:02 المكان الذي تزاول فيه الأنشطة غير الرسمية - البراريك-

[1] Image satellite de la marine Saida, In Google Earth.

الصورة رقم :03 بيع الملابس و الأحذية.

الصورة رقم :04 بيع الملابس .

الصورة رقم:05 بيع الأحذية البلاستيكية.

الصورة رقم:06 بيع الكتب المدرسية الجديدة وقديمة النوعية.

الصورة رقم:07 بيع الأواني المنزلية و الملابس القديمة

الصورة رقم:08 بيع الأثاث المنزلي و الخردوات قديمة النوعية

الصورة رقم:09 بيع الهواتف النقالة و الدراجات النارية.

الصورة رقم:10 بيع الهواتف النقالة

الصورة رقم:11 رسم كاريكاتوري يبين بائع أرصفة في نقاش مع شرطي (1)

الصورة رقم:12 رسم كاريكاتوري يبين بائع أرصفة في نقاش مع شرطي(2)

(1) جريدة الخبر اليومية،العدد:6016،بتاريخ:2010/09/02.

(2)جريدة الشروق اليومية،العدد:2908،بتاريخ:2010/04/18.

الملخص:

"الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة"

 دراسة ميدانية بمدينة سعيدة-

الطالب:سليمان بوزيدي

إشراف الأستاذ الدكتور:الجنيد حجيج

تلعب الأنشطة غير الرسمية دورا هاما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل خاصة الشباب منها، وقد حاولت هذه الدراسة مالتركيز على الواقع المعاش لهذه الشريحة من خلال ممارستها لمختلف الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على طبيعة هذه الأنشطة وانعكاس ممارستها على البنية الحضرية للمدينة.

اتبعت الدراسة الأسلوب أو المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها واعتمدت على استخدام أدوات منهجية كالملاحظة المباشرة في عين المكان، أيضا تدعيمها بمقابلات حرة مع مختلف المبحوثين من الشباب في حي "لامارين"la marine بسعيدة، وأيضا مقابلات نصف موجهة فردية، أما فيما يخص العينة فقد كانت متنوعة تنوع وتعدد الأنشطة المزاولة بالحي ،إذ تكونت عينة الدراسة من (30) مبحوثا من بينهم (25)شاباو(05)نساء من المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في ،إذ تم اختيارهم من أوساط حي -لامارين- la marine ، ذلك حسب انتشار الأنشطة غير الرسمية فيه ، كما لوحظ توسع وانتشار هذه الأنشطة غير الرسمية في الأحياء المجاورة للامارين، وقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالي 04 شهور، ومنذ الدراسة الاستطلاعية حتى الوصول إلى نتائج الدراسة، إذ بدأت منذ بداية شهر فيفري 2010 حتى نهاية شهر ماي 2010.

وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن أغلب المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من أفراد العينة، من الذكور، كما أن النسبة الأكبر منهم من غير المتزوجين يتوزعون بين فئات السن المختلفة - مع التركيز على سن الشباب- الفئة الأكثر مزاولة لمثل هذه الأنشطة غير الرسمية في حي لامارينla marine

بسعيدة، كما ينتمي معظم المبحوثين أو أفراد العينة إلى أسر متوسطة أو كبيرة الحجم، وأن النسبة الأكبر من المبحوثين ينتمون إلى أصول غير حضرية -ضواحي المدينة- وكذلك ارتفاع نسبة التوارث المهني في مجتمع الدراسة حيث أن 2/3 صرحوا أنهم وجدوا إما آباءهم أو إخوتهم يزاولون مثل هذه الأنشطة غير الرسمية أو أنشطة البيع في الرصيف أو الشارع ،حيث كانوا ينتمون إلى القطاع غير الرسمي، كما تندرج دخول نسبة كثيرة من آباء المبحوثين ضمن شريحة الدخل الضعيف (القليل)، وبالرغم من أن نسبة كبيرة من آباء المبحوثين على حسب تصريحاتهم -المبحوثين- غير حاصلين على شهادات دراسية، إلا أن الدراسة كشفت عن ارتفاع نسبة المتعلمين بين أفراد العينة، كما أنه يوجد نسبة متوسطة، أما فيما يخص طبيعة هذه الأنشطة غير الرسمية تبين استقرار هذه العمالة من الشباب في مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية لما تدره عليهم من فائدة وربح سريع، وأن ممارستهم لا تعد محطة انتقالية للبحث عن العمل في القطاعات الرسمية بل تم الاستقرار في مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية للحصول على لقمة العيش،كما بينت الدراسة وجود علاقة عضوية بين الفقر و الأنشطة غير الرسمية و ربط القطاع غير الرسمي بالفقر له مبرراته عند العديد من الباحثين على اعتبار أنه يستوعب عمالة فقيرة و غير ماهرة أو شبه ماهرة ،كما أن نسبة كثيرة من المبحوثين من الشباب صرحوا بأنه توجد صعوبة كثيرة في الحصول على عمل آخر في القطاع الرسمي على العكس من القطاع غير الرسمي، بسبب ما هو متفشي في المجتمع الجزائري -الرشوة، المعرفة- إذ تتفق هذه النتيجة مع ما ورد في بعض الكتابات والدراسات و التي صرحت بسهولة الدخول بالقطاع غير الرسمي، كما بينت الدراسة أن النسبة الأكثر وإن لم نقل الكل ليس لديهم أية وثيقة تثبت مزاولتهم لهذه الأنشطة غير الرسمية وعدم وجود أي ترخيص من السلطات المعنية لممارسة هذا النشاط.

لذا يؤدي اندماج الشباب في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى المشاركة في الحياة الحضرية بجميع أبعادها من جهة و من جهة أخرى تتسبب في مشاكل وعوائق تؤثر بطبيعة الحال على البنية الحضرية للمدينة.

في الأخير تبقى مزاولة أو ممارسة الأنشطة غير الرسمية من طرف الشباب بالرغم من المشاكل و العوائق التي تؤثر عليهم و على البنية الحضرية للمدينة السبيل الوحيد لضمان بقاءهم و عيشهم من

خلال دور هذه الأخيرة في خلق مناصب شغل و فرص عمل و حتى و لو كانت غير دائمة لسبب واحد هو الخروج من شبح البطالة.

الكلمات المفتاحية:

الشباب،القطاع غير الرسمي،النشاط الاقتصادي،النشاط الاقتصادي غير الرسمي، المدينة،الحي،الفضاء العام.